

٢١٧٢

(شرح الخراشي على مختصر خليل)، تأليف الخراشي،

ش.خ

محمد بن عبد الله - ١١٠١ هـ. كتب في القرن الثالث عشر

الهجري تقديرا .

ج ١ (١٦٤٤ق) ٢٦ ، ٢٨ س ٥٢١ × ٥٦٦ اسم

نسخة جيدة ، ناقصة الأول ، خطها مغربي حديث ، طبع

٧٠٦٠

الفرانة العامة بالرباط ١٥٥: ٣/١ كشف الظنون

١٦٢٨ : ٢

١٤٤٥ / ٢

١- المذهب المالكي، **فقه** المذاهب الاسلامية

ب- تاريخ النسخ ج - شرح

١- المؤلف

مختصر خليل .

١٤١١ / ٥١٦

4.7.



أبجدية

أول ما يكبر السمع من قنطرة الأرواح
بجوارحه أو كرمي الجوع والنفاس
فإن قلت قلت بغير إجماع

المراسم والقرآن

مكتبة جامعة الملك سعود قبة الزمير طاب

الرقم	١٠٦٠
العنوان	(شرح الخراسي على مختصر خليل)
المؤلف	الخراسي، محمد بن عبد الله - ابن
تاريخ	القرن الثالث عشر الهجري تقديراً
اسم	
عدد الأوراق	١٨ (١٦٤ ص)
ملاحظات	

و على الله في دينه
محمد وآله و صحبه

صل في بيان شروط واستنبطها ومنزواتها ومخرجاتها
ومخرجاتها متفقاً وموجباتها ومسقطاتها وما يتعلق بذلك واعتبارها العلامة الفقهية لكون
لكونها سبباً في مفسورة والجمعة بول في المفسر وعية من الفقه والقدر بول مفسرها
الاجل كما هو الحق ومعنى كونها بول في المفسر وعية من الفقه شرعت ابتداء ثم تشرع في
الجمعة بولاً منها ومعنى كونها بولاً في العمل انما اذا اتعت ومعلها اجرات عنها الفقه
والاستدلال فيها ثم الميم وبه في الجملة وحكمها استنباطها ومحققها ومفسرها وفرة بها
فتاذا اشرك الجمعة وفروع كلها بالحق **صل في المفسر**
ادرك ركعة من العمل ولا روت **لا خلاف** عندنا انها من فروع
وفرد كذا من شروط محتها ان تقع هي وظفتها بموقتتها بول فلو ظلت قبل او
وقتتها ثم طلي وقتها او اوقعت الخليفة في الوقت والعلامة ظاهرة لم تخرج وفردا قتل في اخر
وقتتها ولم يتلقا ان اوله ذوال الشمس والمفسر انه ممتلئ للغروب كما قال وهو من
مذهب المرونة وقيل للاصحاب وهذا اذا اخبر على الامام والناس بعده او اتفق على ذلك
وهذا امتزاج وقت الجمعة للغروب وجوب اقامة الامام لها محلها من خطبة وطلوعها واذكر
بصرفها ركعة من العمل والاطلاق ظهر او سقط وجوب الجمعة عندهم وسمعه عيسى وصح
هذا القول عياض وقال هو اصح وانسب برواية ابي القاسم عن مالك وعليه بلا يبره قوله للغروب
حقيقة او لا يشترط ادراكه من العمل قبل الغروب بل حيث ما ادرك فطنتها ومعلها
قبله وحيت كما هو ظاهر اللفظ وحقيقته ورواه ما لم يرد عن مالك فوالان ورويت المرونة
عليه ومحل الخلاف حيث كانت العمل عليه اما لو فرض مواعيد العمل لسير الجمعة بانه
يتحقق على ان وقتها ينتهي للغروب **لا يستحب** **واحد** **البناء للجمعة**
ان شرط صحة الجمعة وقوع طلوعها في وقتها وقت الفجر الى الغروب مع الاستيطان وهو
العمل على الاقامة على نية التماس ولا يفي نية الاقامة ولو طالت ولا يفي نية التماس
بل لا او اخطا او يوتى فصب لانه على ميعاد المتين والاستغناء على
غيره خلاف الخيم لانه لا يمكن فيها ما ذكره غالباً ولتسبب هذا التماس بالسبب لانه
تتقال لها خلاف الاخطا في بعض طرقاته اخرى الما يدب الخي كذا العري ان ما يسمى في
عرف الناس فضاخا من فصب او فثنية او بناء او غير ذلك لخصوص الخي الف الفقه
بانه ليس شرطاً بل الما يدب الخي ما قابل الخيم واسرا بباخيم هذا الخيم العرفية الما
ما تسمى في عرف الناس فية ثلاث مرثبات او صوم او شر او غير ذلك كاد
خصوص الخيم اللغوية لانها ليست شرطاً بقوله بالاستيطان بل البناء للجمعة وهو

وهو سيرة
الشعبي

معطوف على المعنوية في منبلا لا استعظاما لا بالافامة انا من نوب افامة اربعة ايام فاشتر
 من المشاور ما انشأ الاقيث عليه الا بخرى التبعية و...
 العدة لا يتم الا به لا يعتبر ولا تنفع الجمعة واما امامته فاشترط جارية قال ابراهيم
 وهو ابيهم في انفعاله المولى وخرج بذلك الشيخ سليمان الجيس في شرح الارشاد ونزول
 تحصيل هكيتته وحيل ثباته وطيب ومشى وتصحيحه وافامة اهل
 السوء مطلقا بوقته وصلاحيته بخرى واما صعوده وجلوته او لا
 وينبغي ان يفسر بها والثانية افع ورجع صوته واستخلافه لغيره
 قاضيه او فله في كل ما وقته الثانية بغير الله اذ اوله واجز الا ذكره الله
 به في خروجها على كفوته وفراة الجمعة وار لمسوق وهل اتفق
 واجاز الثانية بسج والمناجفون وحضور مكاتب وصبر وعبد ومذبح
 اذن سير لها هذا مستحبات للجمعة منها تحصيل الهكيتة لم يرد في حضورها من فني
 شارح وكفر ونفعا بحد وسواي ونحوه فلهما لم كان له الحفظ فحتاج الى الفنى
 وشارح يحتاج الى الفنى او يكون له شعاعا فانه لم يكن شيء من ذلك يومها بان
 بارك كل شيء هكيتته حستة فلا يتعلق بها التفسير ان تحصيل الحاصل محال ومنه
 ليس الشيا بالجملة شرعا وافق لها اليسا في خلاف الصغير فان المراد بالجملة فيه اذ
 الجملة غير الناصر ومنه ان التظليل بالمراد اية طيبة ولو بالحب الموثق وله
 وهو وما قبله فاق بغير التمسك ومنه ان المشقة في الجمعة كما فيه من التواضع له
 للذكر وحده ولقوله عليه الصلاة والسلام من اغترب فرما في سبيل الله خرج الله عليه النار
 ومنه ان التظليل وهو الواج في الدفاعة وهو شتر الحروف في التمكن من جعله عليه
 السلام ولا الخلاء بعق وضعة الريا والسمعة والمراد بالدفاع الاثنيان في الساعة
 السادسة والمراد بالساعات المذكورات في قوله عليه السلام من اغتسل يوم اذ
 الجمعة غسل الجنابة ثم راح في الساعة الاولى فكل غافر ببدنة ومر راح في الساعة
 الثانية فكل غافر ببدنة ومر راح في الساعة الثالثة فكل غافر ببدنة ومر راح في الساعة
 راح في الساعة الرابعة فكل غافر ببدنة ومر راح في الساعة الخامسة فكل غافر
 ببدنة فباذا خرج الامام خرج الملايكة يستمعون الذكر والمراد بالساعات
 الساعات السادسة فكل غافر ببدنة اليه انبأ به وغيره ومنه ان راجع خلاف الام
 خبير ابراهيم من انه يفسر للساعة السادسة والا اول هو اللاحق ومنه ان
 ينسب للامام ان يفهم من السوء عند دخول وقت الجمعة من تلكه وور لا تلي

اجزا

ببلا

ليلا يشغل الناس من تلكه او يستقبل بالارباح ثم ارا الام في وقتها فيقول التعليق والفر
 فيته اءلا جل وقتها او عنى لا قبل ذلك والافامة مستحبة واما افعال من تلكه
 انما اشترطوا بها فهو واجب وانفعل كقولك بل لا يحتاج الى جعل افامة بمعنى قيام
 وار الاستحباب منسب على مطلقا اعلم المجموع ووقتها هو الا ان الشان و
 ومنه ان السلام الامام عن خروج على الناس في المني واد كان اهل السلام ستة ويذكر
 تاجه السلام لا تنفعا صعوده على المنبر ولو كان كما ذكر المحقق لغيره خبر
 صحيح به والاستحباب متعلق بوقته عن خروج لا باطل فعله قال الامام في خروج
 بغيره عندها جلوس الخطيب يشر صعوده على المنبر لغيره الا اذا كان في ذلك جلوسه
 به في الحظيرة للعطل والاستراحة من تعب القيام فذكر الجلوس بيني السجدة تبارك
 فذكر في قوله احد لا في النفاذ اربعة ايام في الجلوس بيني ستة استعافا وان الجلوس في اداء
 اولها على الراجح ستة ومنه ان تفسير الخطيب بحيث لا يفر عنها عما تسميه العرب
 خطبة وتفسير الخطبة الثانية في الاول ومنه ان رفع الصوت بالخطبة ولذلك استحب
 للخطيب ان يكون على منبر لانه ابلغ في الاسماع ومراعاة برفع الصوت زيادة في
 الجهر ليقول امره في اسرارهم كعدمه ومنه ان الامام يستحب له ان يخطب
 له العذر بعد الخطبة وفي الصلاة او في انشاء الصلاة او في استخلافه
 من غير الخطبة كما يستخلف له اذ احصل له العذر في انشاء الصلاة ان يستخلف من
 غير الخطبة فالقريب لها واخره ان يستخلف من غير الخطبة وفيه القبول ان
 يستخلف عليه الامام يستحب له ان يستخلفوا اخرها فله طاهرها هو محل
 الاستحباب واما الساعات الستة من اوله فواجب ولو قالوا استخلافه في جزء
 الضمير لقار اولي ليشتمل الامام والمأموع عن عدم استخلاف الامام ومنه ان الصلاة
 في الخطبتين ان يوترن بينهما في سورة تامة في الاول من فطار المعطل وكان عليه
 عليه السلام يقرأ في خطبته بآية الكرسي او من التوالت في قوله لا اله الا الله
 فورا عليها ومنه ان ختم الخطبة الثانية بيقول الله لا اله الا الله في آخرها
 بقوله اذ قال الله لا اله الا الله في الاول في القصر وتعبير قوله لا اله الا الله لا يفسر ذلك
 بل يقتضي انه منتهى عند بقره وليس كذلك وحمله على المراد واجزا الاستحباب
 اذ قال الله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله
 غير مطلق في صحتها واول ما في الخطبة ان الله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله
 العزيز واول ما في الخطبة ان الله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله

وعلى الله على صبي
 محمدا وآله وصحبه

ف
 اول ما في
 الخطبة
 يعلم بال
 عمر بن عبد الله

الغسل بالارواح وطاق او تغزى بالمسحور فلا يخلط باعادة الغسل ويجوز اخرى وطاقه لا
 شره ان غير الاختيار ارجح للنوع فقط لا يجوز ان يقال ان كل الشئ صوم او اخره لا غير
 مترنا وطاقه سواء فعل ما ذكره طريقه او بعد دخول المسحور وطاقه كلام الام
 ان فعله بعد دخول المسحور لا يفي بالانتقال لغزله وان تغزى او شام بعد غسله اعادة
 شئ يكون غسله متصلا بالارواح او كراه السنه واما الاكل الخفيف الذي لا يذهب
 الغسل فلا يفي بقوله لا الاكل خف معطوف على معنى ان تغزى او اعادة للغزاة او
 للنوم لا الاكل خف **وجاز تخف قبل طلوس الخطيب** يعني انه يجوز للداخل يوم
 الجمعة ان يجمع تلك وقاب الجمال فيسريه قبل طلوس الامام على المنبر لمرجة وبطوره
 لغيرها واما ما يعنى مسجوع ولو لم يجره واما بعد الخطبة وقبل الصلاة فيجوز ولو لم يجره
 جرحه ويجوز المنشور ان يصفى ولو بعد حال الخطبة **واختار فيقال** ان يجوز للم
 مؤمن الاعتناء والامام في خطبة من غير اذنه وكذا اختيار الامام في طلوسه يثنى
 خطبته والاعتناء اذارة الجمال في ثوب بطوره وركبته وفرد يكون باليد غير عوض
 الثوب بالضمير وقوله في خطبته في خطبة وركبته وقوله في خطبته في خطبة في خطبة
 عليها قوله قبل طلوس الخطيب ان خطبته كقوله تعالى اعدوا لهوا في التفتوى ان
 العمل هو ان التفتوى **وكلام يعرفه الصلاة** يعني انه يجوز الصلاة بعد الخطبة وقبل
 الصلاة ولو بعد حال زوال الخطيب لرد ال منعه وهو الاشتغال عن الاستماع لها وانما
 على جواز ما ذكره لا يتصور منع الصلاة انما نقل عن عطاء ومجاهد ان الخطبة بمثابة رد
 ركعتين فكانت تليها صلب الصلاة ويجوز اخرى في الصلاة الا انما تليها ويكره
 من اذنه في الاقامة التي هي الامام ونحوه اذ اخرج في الخطبة انما يتصل بالجمعة **وفروع**
في محرم فيها ما اذا يعني ان من طهر الم حلت في الخطبة او ذكره او رعاها او نحوه
 في غير الامور التي تنبئ له الخروج عن الجماعة فانه يجوز له ان يخرج من غير استئذان الام
 ما في الجواز من خطبة مبلغة في قوله فلا ينافي ان الخروج واقتضاه في الخطبة **واعمال**
واقبال على ذكره يعني انه يجوز الاقبال على الذكر في خطبة اللسان عن السب
 وغيره اذ اقل والامام يخطب ويمنع الخيل او الجهل باليسير ولعل المراد بالمنع الرخ
 الذي اذنه وقوله **كتاب مني ونعود عن السب** تنبيه لا تعشيل لاسيما غير
 مفيق في السبارة **عج عا طهر سرا** هو قول الهوتة ثم عطف والامام في
 خطبة حمد الله سرا به تعبه ولا يشتمه غيره وعمله بقاء التنبيه لانه منسوخ
 بخلاف ما قبله من جواز ما يفسد في قوله سرا في فيه وفيما قبله ويكره وهو

وبه يعلم دخول الارفان المناسب هذا الواو مكان الكاف لار الحمر الذي ولا يصفى ان
 يفتبه بالمشال للار المنسب بالفتح غير ذلك الفتحة والحمر مطلوب هنا **وقوله في خطيب**
او امره قال فيهما وجاز ان يتكلم الامام في خطبته لار او نهى ولا يجوز لا غير
 قال ومن حكمه اما هو مد عليه كمر يثنى لا غير وهذا معنى قوله **واجابته** ان يجوز له
 اجابة الخطيب بقوله ونهى بالرفع عطف على طار كالبالحر لئلا يكون معطوف
 معطوف على علم تسمير التزمير فيه انه من المستحب ان يفتنى انه من جملة امثلة
 الذكر ويشتر كذا **وكذا نرى في خطبته** في التفتية عاير على الخطيب
 ان ذكره في الخطيب لمر يثنى في الخطبة ان تغزى والتفتير في الخطبة ان يثنى
 من شطرها على المنسوخ لانه في فروع على الصلاة وارجح عليه في الكبرى من حيث
 المقتضى بالاجابة في المسحور ان يثنى عن نفسه ان ذكره الخطبة انه منسوخ في الرد
 للغسل وانما في ان في وبقا قال غير كذا ان يعمل وتساوى في الخطبة واستعمل
 في الصلاة آخر **والعمل يومه** ان يثنى في ترك العمل يوم الجمعة اذا تركه بعد
 كما يعمل اقل الكتاب لستهم وعنده واما تركه للاستراحة مما هو وتركه كما
 شتغاله بما هو من الجمعة من شطير وعنه في ثياب عليه بقوله والعمل مجرور
 بالاضافة عطف على المضاف اليه وهو كذا ان ذكره ترك العمل يومه ان يوم الجمعة
ويصح في غير مسروق وقوله معطوف على المرفوع وهو تركه او كذا يبع
 الصبر ومن هو مثله في مسروق الجمعة عنه كالبص والمراة في وقت الخطبة وال
 والعلامة بالشوق مع مثله وهو طاهر الهوتة لاستئذانهم بالخرج دور الباقين
 فيدخل عليهم في منعتوا منه اطلاق العامة وهذا انما يبعوا في الاسواق
 وانما غير الاسواق فيجوز للعيير والفتاة والمساكين ان يتبايعوا فيما بينهم
 ومعطوف مع مثله الحرمة مع تركه **وقوله اما** قبله هو مرفوع
 معطوف على ما قبله او كذا شغل اما ان اجابا وعرفا وقت الخطبة ولا
 وفيه في المنبر كما يرفل لار في قبله في فلا باس ان يركع ويجلس مع الناس
 وقوله **او جالس عن الاذان** هو مجرور عطف على اما او كذا شغل عاير
 جالس في المسحور يوم الجمعة عن الاذان في الاول لها قبل فروع الخطيب فلا
 يعارضه قوله في المحرمات وانما صلاة في وجهه وكذا في تركه لعل الشغل وقت
 خلا اذ ان له صلوات غير الجمعة نص عليه في محتق الوفاة بطلان ويكره قيام الناس
 للركوع بعد فراغ المؤذنين من الاذان يوم الجمعة وغيرها وهو محل الخلاف حيث جعل

وعلى الله علم سبي
 محرم واليه وجبة

الخطبة

ذلك من ينشئ منه ان يعتق وجوبه وامامه فاعلم معتقرا انه من النبل المذموم وبلا
 يحوله ذلك وهذا مراد الشارح بقوله قال الامام وبذلك ان النبل للرجال السرا
 الا ان خشيته ان يعتق من خشيته ولو جعله انسان بمقتضى نفسه فلا بأس
 لم يجعل ذلك استثناء لا ينفذ ان يغير بما ان الميراث العاقل من يقتضيه والا
 حركه **ومضوء شاذة** او يحركه حضور الشاذة يبريد غير محشية العتة والامنع
 حضورها وسبع بعد العير **وجاز قبله** ورجع بالزوال او حركه التسع يوم الجمعة
 لم تلتزم به بغير حركه على المشهور ان لا ضرورة عليه في الشهر لتحويل هذا الخبر
 العتيق اما قبله بما يزوج بالزوال قبل النزول على المعروف فتعلق الخطاب الا ان
 يتحقق من ترك الجمعة بقسمه لغرضه سبعة ويجوز في محل الحرمة ما لم يخطئه في
 ضرورة بغير التسع من الزوال من عذاب ماله ونحوه في عذاب رفته فانه يباح
 له التسع حينئذ لا يشترط في التسع بغير يوم العير وقبل طلوع الشمس
 ويخرج بغير طلوعها قال الخطاب وفيه نظر لا احب ان يعجز عن كلامه ابرار
 من غير القول بان العير في عير او عتبة حيث لم يكن يغير بها حركه ولا ثمانية
 في بناء معتقده على ضعف **كلامه** في خطبة بقبامه هذا تشبيه في
 التخييل هو المعتاد الكلام والامام يخطب في وجوب الانطت والاعطاف فيه وار
 والضمير في خطبة وفيه عليه على الامام والباء فيه للضرورة واحترزه بعمد
 قبله فانه جاز قبل الشروع في خطبة قال بعض الظاهر الاستعانة بغيره بقبامه
 بقوله في خطبة لا يهتكمه ان الكلام في غير احدى الخطبة واقتطاع من الجمع
 بغير خطبة فاما لو قيل كذلك **ومشاك** ان كلام المؤلف يؤيد ان التعلم في حال
 جلوسه على المنبر لا يجمع ولو قيل الخطبة هي ذلك بقوله **ويشك** ان الكلام في
 غير الخطبة كما يجمع في قبامه امر غير متجهما استماعا عليها والفتنة لها ويشك
 في غير سماعها ولو خارج المسجد طرق الاكثر ذلك واليه اشار بقوله **ولس**
 لغير سماعه ابر حارث استيفاءه في المرونة وفي اتق مدبرة والامام يخطب ما
 جاز في خطبة الانطت في الموضوع الذي يجوز له ان يقول في قوله لا يجوز ان يعطيه
 ان غير الضيق والمراد حاية فقط عما يدل على عطفه ظاهر كلامهم وماء المرونة معرو
 على غيره وعلى مراد ابر عتبة بخارج المتصحر حاية فقط لموافق ما ذكره في
 رشم في شرح السماع المعبر ان لا في الانطت على مراد خارج الرطب ولو
 سمع الخطبة استعافا **الا ان يلغى على المختار** يعني ان الانطت واجبت

الشك

الرسم

ان لم يخرج الامام الى اللغو في غير ما يجب وهو مستثنى من قوله كظام في خطبة
 ويلحقه ان يتكلم بالخطاب اللاني الساقط من القول الخارج عن نظام الخطبة بار
 يخرج الوصف من الجوز نسبة او يخرج من الجوز مخطفة **وكلامه** وورد كما ابر عتبة
 لا يصح ما روي ولا يشر ما ولا يثبت والامام يخطب قال وجوز العاطل من نفسه
ونظروا في خطبة **واشارة له** يعني انه لا يجوز له في الخطبة ان ينطق من لغتي
 ولا ان يرميه فيه بالحصول اذ ان له عن لغته وان يغير لغتي لا الاشارة بمقولة قوله
 اجبت في ذلك لغوه وكذا الاشارة الى الامام **وابتداء صلاة** **مخبره** **واراد ان**
 يعني ان الخطيب اذا خرج على الناس من دار الخطبة او من مكان من غير خطبة فانه يخرج
 ابتداء صلاة بغيره ولو لم يفسر في غير المنبر ولو لا خطبة المسجد حين اخرج الامام وهذا
 صحيح النبل واما اذا خرج المستمع للخطبة منسوبة فانه يصلي بها قال البرزلي في اورد
 مسئلة من مسئلة الطلابة اذا اخرج صلاة الحج والامام يخطب فليصليها مع
 بموضعهم ويقول لم يلبس انا اهل الحج ان كان ممن يقتضيه والا فليسر عليه ذلك والغير
 في فوجه على غير الامام والباء بمعنى بغيره قال الشارح والمراد به تعريضه
 الى الخطبة **ولا يقطع** **ادخل** يعني ان من دخل ما جهلا للحج او غافلا عن دخول
 ما يخطب او غير فوجيه للخطبة فانه لا يقطع ما يقويه بغير ركنه ان لا على المذهب ولا بعد
 ركنه فاقوله فيما سبق وقطع من وقت فنهى لا ذلك في المعتد واولي الواجب قبل دخول
 الامام المسجد ثم دخل عليه قبل تمامه فانه يتلوا فانه سئرا تعافا فجمع دخول ادخل
 راجع للخطبة الصلاة الى صلاة النبل ويحتمل صرف قوله ادخل المسجد لا ان كان جالسا
 فيه فيقطع ولو صاهلا او ناسيلا **وسخ بيع** **واجارة** **وتولية** **ونكرية** **واقالة**
وسبعة **باذان** **ثاني** **باريات** **بالقيمة** **غير الغني** **في البيع** **العاسدة** **رمي** ان
 هي الامور اذا وقعت عند الاذان الثاني الواتقضا الصلاة لا يجوز وتبسخ في محل
 البيع لهن الامور ووردها من يد المشتري ان لم تفت من يد جاز وانت على ما يات في محله
 فيلج المشتري القيمة غير الغني على المشهور وقيل في حق العفو وقيل بالقيمة حين
 البيع ثم اقول في باريات كالمستغنى عنه قوله فبسخ واذا ذكره ليس وقتها
 بقوله غير الوقت الغني وقوله كالباع العاسر ان كالباع العاسر غير ما ذكره ان
 يوجب فبسخه غير وقوعه وقت الاذان الثاني فلا يلزم تشبيه البيع بنفسه
 او يقال كالباع العاسر المتعوق على فبسخه كما قاله الشيخ غير انما هو يوقف
 لزوم القيمة في العاسر المذكور ولو كان محتاجا فيه وجب فهو مستثنى من قوله في باب

صلاة

مخبر

وعلق الله على من
 محروا له وجه

البيع بآيات من القرآن المختلفة بالتمتع أو الكفاي بالقيمة وهو مختلف فيه كما هو مقتضى
علم الفساح لاكتفاءه وقيمة بغيره يعني أنه لو وقع عند الإذن المثل واحد مما ذكر
فلا يبيع وإن هو ابتداء والفقير يبي ما لا يجد ويبع البيع وما معه من أنه يبيع إن هو
وقع وتركان البيع وخبره مما فيه العوق لأن العوق رجع لكل واحد من وجهه بل هو
بالبيع بلا غير غير بخلاف ما لا يجوز فيه فإنه لا يملك إلا لو يبيع أن يبيع بالبيع
الحسن ومقتضى هذا الرعية الشوارب كالبيع وأما الكتابة فلا تظهر فيها -
مراعات كونه ظاهر باب العتق وأما الخلع فينبغي أمضاه على مقتضى العلة
القساغة المتقدمة وعند تركها والجماعة شدة وعلا ومطروحة أو صناع أو مرض
أو مرض أو اشتراط قريب أو نحو ذلك لا يملكه العذر المستغنى عن المرض
المشتر إلى ما رغبنا بقوله وزمت المالك القول بسلامة رافعة بينه والاعتناء إلى
المبيحة كتركها الرعية ما يتعلق بالنفس وبالأهل وبالمال ولو بالذمة
مقال ويجوز والمعنى من الانحياز إلى المبيحة ترك الجماعة وترك الجماعة في العلوات
ترك المزاسر ومنطاشين المشهور هو أن يترك الجماعة على تعضية أو منعه ومنه
شتر جراح بحيث تترك الجماعة بالناس لئلا يتلذذ بعضهم من بعض وتجمع
الجزم إلى موضعهم بالأذن وأوجب إرجع عليهم الشتر البيها فالولا
ينفون من دخول المسجر فيها خاصة وللمسلكان منعهم من غيرها المسارير
في غير الخلاء المزكورة هذا على أنه لا يجوز موضعها يتميز ووجهه أما الوجود
بمحيث كالحق ضررهم بالناس وميت عليهم إذا كان منقاد فخر فيه الجماعة لا بد
مجان الجمع يرحى الله وهو الناس وشمل البرص المفعول للراية ومنه شتر مرفق
بمحيث يشتر عليه الاثنان ومثله كبير اليمين ومنه الشتر يرفق من يخطو عليه
الموت ويحضر عليه الشيعة لا يرفق من يخطو عليه من يخطو عليه الموت
وكذا شتر على ترك تمر فيه ضياع وأما القريب غير الحاضرين فمقتضى علم أرباب الحجاب
شتر في ذلك ولا يرفق به غير أن تمر فيه شتر غير الأجانب وظاهر كلام السامع أن
التمر يرفق المستفاد هو ما يخطو بذلك الرقيق ولو فدا طاه وهو طاه ما يخطو
كلاماً بترجمة وأرباب الحجاب فلا يقول عليه ومنه اشتراط قريب على الموت ونحوه -
مرضى وشيوخ وزوجة ومملوك ولو لم يخطو إليه لأم فله لاجل تمر فيه بل لم
علم مما يدهم الزانية من شدة المصلحة لبر القاسم عزها لك ويجوز التمسك

المستطيل

[illegible]

و صلوات الله على سيدنا
محمدا وآله و عجب

ان لا يشاء غيرنا في غيرنا فلا تغزير على ماء غيره الخليفة لا على ماء غيره الخليفة
 ويعمل في الاصل في الفروقة في اقامة زوجة غير ربه حيث يبيع ذلك
 قلعه من الجماعة والجماعة ان لا تستغنى به حضوره وامره على هذا بلا وجه
 للتخلف فانه مالك **او نحو** يدري ان العزم لا يكون عند رايه **التخلف** عن
 حضور الجماعة وهذا اذا كان من يهتدى الى الجامع او على من يفور الى الام
 فيما له التخلف ولو وجد قايما بالجمعة عليه بحيث كانت الاجرة اجرة الم
 المثل **وشهدوا** عبيد يعني انهم اذا وافق العير من الجماعة جمعة فلا
 يباح لهم شهادتهم داخل البلاء او طارجه التخلف عن الجماعة والجماعة وازا
 له الامام والتخلف على المشهور ان لا يصح حقه **ولما كان** الخوف
 من جملة ما يتغير فيه الصلاة في كونه عيب الجماعة التي هي من المعيرات اسفا
 وجميعها الاشارة الى الجماعة في هذا واخره عند الشك في تغيره وابطاحه تمام
 يباح لغيره من مقارعة الامام ونحوه فقال **في** صلاة الخوف **صلواته**
صلاة الخوف ولما يتعلو بها وليس المراد بقوله بغيره بغيره
 صلاة الخوف اراد صلاة الخوف كالعير ونحوه ولما كانت صلاة الخوف نوعين كما
 قال اير الحاشي اشار الى الاول بقوله **رض** لقلنا **ايضا** امر ترك **لغيره** فسمي
 يعني انه يباح فسمي المقابلة لقتال واجبه كقتال اهل الشرك والبعوث
 او بانه كقتال مريد المال لاطل كقتال الامم العدل والظلمة الممنوعة في
 او سمع او امر او الجماعة وغيرها سواها على الاظهر بشرط ان يكون في القتال القتال
 لبعض المقاتلين بل يكون فيه مقاومة للعدو وظاهره في وقت علمه فسمي
 التيمم من راجح ومتردد واما في غير التيمم وظاهرا ان يقتلوا بالصلوة
 فجميع العدو وانهم مواطوا على ما يظنهم رجلا او رجلا نائبا كما لا
 فهو يمين كون العدو يمينه او يمينه او يمينه او يمينه او يمينه او يمينه
 بعسكانيين وسواهم كالمسلمين مشاة او رجلا نائبا على ما يظنهم رجلا او
 لذلك وتكون صلاتهم ايماء والوجه في الاشارة بقوله **وار** **وجاء** القبلة او على
فسمي ايماء واذا اثار الخوف في الخوف ومعهم المسامرون فيستحب ان
 يكونوا على اهل السبع لئلا يتغير في صلواتهم لانهم يهلون ركعتين ولو
 كان اهل السبع الاثنين والثلاثة تقعد الخوف وتعد السبعين من تأخير
 الخرافة كما هو مما فرنا بعد المراه بالرفقة ههنا الاشارة **وعلى** ان يجب

صلاة الخوف

على

وصلى الله على سيدنا محمد
 وآله وصحبه

على الامام ان يعلم الغرض كيف يفعلون حيث ظاف التحليل كما في الخطاب والظاهر
 ان الخوف يشمل ما اذا شك في ذلك او شوبهته وقصر منه انه ان لم يجد التحليل
 لا يجب ولا شك في تركه **وطي** بالادان **واقامة** الظاهر انه معطوف على قوله وعلى
 وعلى طم اء والتحتم ان يطم بالادان واقامة ويحتمل ان تكون ههنا الجملة معشاة
 فقة استغناء ما بينا نيا كاز قايلا فقال له انما فسمي هم مما كسبته ما يفعل ما جاب
 بقوله وعلى والواو للاستغناء وما على طي وهو الامام كما اشار اليه اير فاء **سا**
بالاولى في الثانية **ركعة** **والاخرى** ركعتين ههنا متعلق بصل يصل تحت كما ان قوله
 بانان كذلك والباء بابتداءان بمعنى مع وبه بالاولى للملابسة فلا يلزم تعلو
 حرم من الخوف المعنى بعامل واحد والمعنى ان الامام يطم بالاطمعة الاولى ركعة
 فيما اذا كانت الصلاة ركعتين الثانية كالصلاة والسجدة اذا كان مسامرا ولو كان
 المصوم حاضرا او بعضه ثم يات المسامر من خلفه في السجدة ركعة والحاضر
 بثلاث كما يات وار لم تكن الصلاة ثنائية بل كانت ثلاثية كما في المغرب او رب
 عنة بالنسبة الى الامام ولو كان من خلفه مسامرا او يلزم الامام فانه يطم بصل
 بالاولى ركعتين **فان** **سا** **او** **دا** **ايماء** **وقايلا** **في** **الثانية** **وبه** **في** **فان**
في **ههنا** **شروع** في كيفية ما يفعل الامام وانه في الثانية يتقل الطار
 الطمعة الثانية فاعلم انه لا يستر محل جلوسه لا في بيوت ثلاث السجود
 والارعاء وشبهه التيمم والتطهر والتكليل والارعاء بما يعلم انه لا يسترها حق
 تلخ الطمعة الثانية ولما عجز الثانية كالثالثة والارعاء فظهر يتلخ الطم
 بعة الثانية ايضا فاعلم عليه فيسكت او يدعو ولا يقرأ الا في ههنا ان
 فقط وقد يعز عن منعه قبل سجدة الطمعة الثانية وهو لا يتكدر في ركعة او يتكدر
 يتكدر بها وهو طاهر لان محل جلوسه سائضا او داعيا وار كان الدعاء في الجلوس
 الاوامر وكروها فبعد يتبع ههنا على جوارحه تركه للمشاخيرة المنفل فبحسب حاجب
 الاشكال وار يشير في ذلك قول الاول لبار الغاسم مع مطر وهو المستظهر
 ومذهب المذنبين والثلث لا يركب مع اركعتين وار عبر الحزم والاتفاق
 على قيامه في الثانية وعكس اير في سورة محكمي الاتفاق على استمراره جلوسا ههنا
 وبه قيامه في الثانية قوله قال بعضهم والركعة الاولى ايج كموافقة المذنبين
وامت **الاولى** **وان** **وقت** **في** **ط** **في** **الثانية** **ما** **يقول** **وبه** **وامت** **الانفس**
 ههنا بيان ما تفعله الطمعة الاولى والثانية يعني ان الطمعة الاولى والثانية اذا



وَيَوْمَئِذٍ

٥١٥٢

[illegible]

و علی الله علی سنی کرم

خ
اربعه

علاء الله
عيد يومه

۱۷۵۴

الأصلان ثم قيل في ذلك هي التي جمعة البنية الخ لا يلزم الحواشي والتعصية وقيل يعود
 بالجمع والصور على الناس والعير يقال ما عاد من جمع أو غيره وهو مروي عن روات
 الواو فليت يا حمزة اجمع بها وصفه التاثير ان يريد لادله من عاينيه ويز
 اعواد الخشب وأول صلاة النبى عليه الصلاة والعير العير في السنة الثانية من
 الهجرة وهو ستة عشر وعينها ومشر وعينة الطوى والزكاة واكثر الاصناف
 واستمر مواضعا عليها حتى بار والدين من العير **وعينها** لما مور
الجمعة من صلاة النافلة للزوال يعني انه اقتله في صلاة العير بالمستهور
 كما قال انقطاع سنة عين وفيه كفاية ويوم من يقام تركه الجماعة يخرج العير
 والهي والبراة والمساكين ومروها من شلائه اميال من المسجد لا تقبل في صفهم
 الا ان يستحب كما بان ويخرج الحاج بمنى لا يحل له صلاة في الارض ولا
 شهر يوم النحر وفوق المستحق الحاج بل ولا المقيم بمنى ممن لم يحج ووجه بان الحاج
 بمنى ليس بمنزلة المسافر والمقيم ليس بمنزلة اقل غيرهما من الصلاة لانهم تبع
 للحاج وشمل كلام من على كبر نسخ من المنار بانه مخالفت بها امتنانا ومنه
 ومن يقبلنا ومن ذهب احمد والجمهور ان وقت العير من صل النافلة لا ارتفاع
 الشمس من غير رجب وانقضاء ذلك للزوال فلا تغض يعني وقال الدنيا في
 اول وقتها طلوع الشمس وان قلت يوم من يستحب اذا منتهى لم يات
 انقطاع سنة كفاية مع ان المعتز انقضاء سنة عين قلت فربما انقطاع
 سنة عين على من يوم من الجماعة وجوبه بشرط ارتفاعها مع الاصل ولا ينافي استحب
 بها لم يخرجها مع الجماعة **ولا ينافي الصلاة جامعة** لا ينافي ولا ينافي
 بل هو طائر وفول ارباب انه بدعة يرد الحريث بانه صح انه عليه السلام نادى
 به فيها وفي الصلاة جامعة اربعة اوجه نصيبها على ان الاول منسوب على
 لما عراه والاشان على الحال ان الزوال لا يخلو حال كونها جامعة ومعهذا على
 الانفراد والخبير ومع الاول على الاعتبار ونصب الشان على الحال والخبير محذوف ان
 الصلاة حضرت حال كونها جامعة ونصب الاول على الاعزاء ومع الشان على
 انه ضم كسرا محذوف ان الزوال لا يخلو حال كونها جامعة والصلاة جامعة نافية
 بل على بناء وهو مروي عن ثمة مغيرة على ان جزء منه منع من حضورها
 اشتغال المحل بحكة الحطاية واقتضى بصريح تكبيرات بل لا يحل ثم تجزئ
 غير الضياء مؤانيد الابتكاري الموشم بالافول ونحوه موشم بصريح هذا

و على الله على عباده
محروا لله و عباده

جميعية صلاة العير والمعنى ان المصلح صلاة العير يكبر سبع تكبيرات بالارواح قبل
 القراءة في الركعة الاولى وتكبر قبل القراءة غير تكبيرة الفتيان في الركعة الثانية
 الا ان يكون مأمورا بمزيد من التكبير على الجائز كالتكبيرة في الطاهر كما قال بعض
 شافعية فتعلمه كذا غير الفتوت والسجود الفعلي كمرير ذلك ويكون التكبير
 مواليا لمزيد من التكبير احاديث الامام عبط بنسب بعض تكبير المأمور من غير قول
 بغير تكبير غير تكبير وتعلمه يكون تكبير المأمور بغير تكبير المأمور ان سمعه
 منه او من المأمور او من المسمع فان لم يسمعه من غير تكبيره صوت او يسمعه
 وان لم يسمعه ان يفتدوه فله وسبق في نفسه ان الامام قد كبر في هذا الحال
 وانه قبل بغير تكبير المؤتم وهذا الجلاء التامير بان المأمور لا يقرأ ولا يركع
 ضلعه ولا يركع من قبل الامام حيث لم يسمعه لانه تكبيري على فعل العير وال
 والتكبير مطلوب من كل واحد وانما كان التكبير ستة كما رافقوا مطلقا
 من التامير ولم يخرج المأمور بغير التكبير قبل القراءة احتجوا بغير الافتتاح
 لا شعارة بانته قبله بالارواح العير وانه صيرورة التكبير بعد الامام
 ولا يخرج ان يكون البناء للتبعية لا الارواح ليس سبيل السبع تكبيرات ولا لل
 للمعية ولا للتلازمة لانه يقتضي ان تكون التكبيرات ثمانية كالتسابع
 لا انما يجب والملاحق والملازم غير المتعجب والملاحق والملازم بغيره
فانسيه ان لم يركع وسجد بغيره والامام في وسجد غير المأمور قبله يعني
 ان من نسي تكبير العير او بعضها فخرج اياها لم يركع بالاحتياط لانه يركع الار
 التكبير لار محلة الفتيان ولم يركع باذارجع وكثيرا عدا القراءة وسجد بغيره
 الشك في قراءة القراءة لانه لا يشرط انما شرعت بغير التكبير والاستغفار في غير
 اعادته القراءة بغيره لانه لا يشرط انما شرعت بغير التكبير والاستغفار في غير
 الساجد بغيره المؤتمر لوضوح انه لا قراءة عليه في الخوض فساد اتمامه كان او غيره
 وادى لورجعه من الركوع ويسجد الامام والتبعية لتكبير التكرار التكبير في ذلك
 او بعضا قبل الشك ولا يسجد على المأمور لان الامام يركع عنه وكان يمكن
 الاستغفار عن قوله غير المؤتمر بقوله فيما سبق ولا يسجد على مؤتمر حاله ان
 القدوة وقوله وكبر على سبيل التسمية وانما يسمعون لتاسيب وانما افتتح على
 التسميع لان الجواز له وسجد بغيره **ومدرك القراءة** يكبر بغيره ان المأمور اذ
 اذ اجاء موجد الامام فندم من التكبير وهو في القراءة وان يكبر على المستكبر

لحقة

لحقة الامور ليس حفظا في عدم الامام واولى مدرك بعض التكبير ثم يكمل بغيره
 برأغ الامام وكما شمل قوله مدرك القراءة يكبر مدرك الاولى والامر فيه واخرج
 من انه يكبر سبعة بالارواح ومدرك الثانية فيه طواف يتر متخاركة منه بقوله
مدرك الثانية يكبر تسعة غير تكبيرة الامام التكبير بناء على ان ما ذكره
 اخر طائفة فتكبيرة الفتيان متافكة عنه ويكره الارواح من الصمت ويقتضيه
 سبعة وكما ان ما ذكره اول طائفة يكبر سبعة ويقتضيه تسعة ثم انما اتم
 لفظا الاولى فصر سبعة بالارواح وهذا مستكمل مع ما تقدم من ان مدرك
 ركعة لا يفتدوه بتكبير وهذا قلتم يفتدوه باحتجاب بعض عنه بما يعلم من شرفنا
 الكثير **واربعت قصص الاولى بفت** وهل يقرأ الفتيان **شاويلا** بان
 واربعت قصص الاولى بفت الثانية برفع الامام من ركوعه كذا كبر للارواح
 وجلس ولا يقطع طواف الارواح ثم يقرأ سبعا الامام فاع وقصر الركعة الاولى
 بفت تكبيرات لاني اقله هل يفتدوه بكثرة تكبير كما يفعل كل من لا يدرك
 تشهد الامام وعليه يكون التكبير سبعة وهو مفضل ابرر شر وابرر تشهد
 وسنن اول يكبر بغيره من غير تكبير رواية بفت تكبيرات مفضل ويختار
 بالتكبير التي كثرها قبل جلوسه ولا يغير طوافه هو مفضل غير الحق قاله توفيقه
 ولعل لعل البري به هذا او مجلسه فتشهد العريضة اش انما اقام هنا خبر
 للعير يعلم بغيره ابتداء فقام من تكبير في لاجه في العريضة لانه ابتداء الفتيان في ال
 الخطاة مبتدئين في هذا الفتيان ولا يقرأ الفتيان في الطلابة من تكبير ما تحت
 له تكبير الفتيان وهو هو وحده المؤتم هذا التلاوة قوله شاويلا
 عليه فلا يفتدوه بقوله ابرغاع طاهر كلام المؤتم ان تكبيرة الفتيان موجودة وان ار
 التلاوة يلا وهل هو معروضة من الصمت اولا وليس كذلك بالتلاوة بلان في دو
 وجودها وعرفه في التوضيح **ومدرك** او غير تكبيرة الصلاة فتدرك في مثل
 ويات العير في حال ونادب احب اليه وعنده بعد الصبح **وتكبير**
 وتزيين وار غير فصل ومشروع في طوافه وفي قوله في العير وتاخره في الت
 وخرج بغير الشمس وتكبير فيه حينئذ لا قبله ولا خلفه وجهه
 وهل يحس الامام اول فقام في الصلاة **شاويلا** يعني ان من مناديات
 العير اضياء لفتة العير العير والني لخير من احب اليه العير وليلة الشك
 من شعبان لم يفت عليه يوم توت القلوب وفي رواية اخرى من احب اليه الاربع

وهو الله على صفة
 محمدا الله وحده

وحيت له الجنة ليلة العروبة ليلة عزيمة ليلة النحر ليلة العلي ومعه يوم موت قلبه
 عدم تغييره عن التمتع وبه الغنامة والماء باليوم الزمان الساعات الوقت النزع وزمى
 الغنم ويوم العزيمة والاحياء يحفل بجلالهم فيقولون انهم لا يطعمون الصلاة
 والاعزق من هذا الغسل على المصطفى ويستحب ثوبه من صلاة الجمع جازاء
 اغتسل قبل ذلك ولو لم يلا فانتة حتى العقيقة وحصل فضيلة الغسل ووقته
 وقت اذان الجمع الاول لا يستحب فيه الاتصال لانه منسحب ومنه التطيب
 والتزير بالثياب الجني وتخصر هيئة من فخر شارب ونحوه لانه من كمال التخليص
 بل لا يخلو له حتى ياتي اذ اكتم البدر في السماء وهو يوم غير النسيان واما
 النسيان اذ افرجى وارضى بحاجته فلا يتكلم به ولا يتزين بخروج الاغتسلان بهن
 ثم اراهم الغلة راجعة للتطيب والتزير والغسل ومنه المصطفى ذهاب
 للغير ما لم يشو عليه لانه رجوعه من المصطفى لبراعته العبادات ويستحب رجوعه
 عن طريق غير التي التي المصطفى منها المشهود الذي يغير له بذلك ولا يربى الاما
 والماء مع ومنه ما يخلو في غير العلي قبل الصلاة للمصطفى ويستحب كونه
 يتم وشرا اراهم ليغار اكله اخراج زكاة عليه المامور به فاجدها قبل صلاة
 العير ومنه ما لا يفر العلي في غير النسيان او كعبه من ثوبه ومنه ما خرج
 المصطفى غير الامام لصلاة العير بعد طلوع الشمس لم يرب منزله والافضل هذا
 بقدر ما يكون وصوله الى المصطفى قبل الامام قاله النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 للشمس بالاولى انكارا احسن لانه منسوب ثاب وانما خرج بعد طلوع الشمس
 استحب التكبير لار خرج قبل الكفوع ليعبر منزله ونحوه فيمنع التكبير الى
 ان تطلع الشمس على مذهب المرونة لانه لا يشرع للصلاة فلا يجوز الابد
 وقتها كالاذان **ومما يجب في الميسور** يكبر من ثواب صلاة الصبح
 اربعين مرة وسلام وهو الاول لا سيما في الاضيق فيفعل للشعب لاهل المشقة والاف
 ما فيهم في جميع ارجع الخروج بالعلي والافحوي في حين طلوع الشمس وفي خلاصه
 منع التكبير للخارج قبل طلوع الشمس او في خلاصه من مذهب المرونة
 من عدم التكبير قبل طلوعها بل يكبر قبل ويستحب الجهر بالتكبير لخل الخ
 غير النسيان بقدر ما يسمع نفسه ومن يلم ويوق ذلك قبل الاظهار الا
 للتشجيع وبذلك خلاص تكبير الصلاة واختلف هل يستمر تكبير من المصطفى
 بالمصطفى لمحج الامام اليها فيقطع حينئذ وهو يوم يوسر او يستمر يكبر

للمشعية

ولو

وهو الذي على صيني
 مكيه والركن

ولو جاء الى المصطفى حتى يفرق للصلاة وهو يوم التخت تلويلان وفيه الغنمة بالمصطفى
 فيها السجدة ملك الامام ان يخرج اخيته فيمنعها او يخرجها في المصطفى يرب
 يربها للناس اذ اخرج من خطبته ولو ان غير الامام خرج اخيته في المصطفى بعد خراج
 الامام جاز وكان صوابا وفدا جعله ابراهيم بن عثمان عنه فيمنعها ولا يطار الكبار
 واما الصغار فليس عليه ذلك لان الناس يعلمون فيمنعها ولو لم يخرجها في المصطفى عليه
 على جهة الاستحباب **وايقاعها في الابسة** لا يستحب ايقاع صلاة العير بالمصطفى
 بالمصطفى ولو بالمرونة والماء بالمصطفى العضو والحر او طلائها بالمسجد من غير ضرورة
 في اعينة بدعة لم يفعلها عليه السلام ولا الخلفاء يعني هذا في غير مكة وامله في مكة
 بالافضل ان توضع في المسجد لا للقطع بالقبلة ولا للفضل كما تنقاض به مسجد
 المرونة بل لمساها في الثعنة وهي عبادة معفوعة في غير مكة لغير بيت الله الحرام
 في كل يوم مائة وعشرون مرة يستحب للطايعي واربعون مرة في كل يوم وعشرون
 للمناجزة اليه وانما يستحب في غير مكة التبرؤ الى المصطفى لاسره عليه السلام في
 بذلك غير النسيان الا يمشي من المحيض وراثت الخنوع بقالت احدا من يد
 رسول الله احدثه المريضي لها جليليا فيقال لتغيرها اختها من جليليا بها
 يستهدر الخير ودعوة المسلمين في غير مكة واثبت انعام النسيان وانعام
 الرجال وبعد من الرجال المامور غير خطبته وصلاها اليه في يوم عرفة
 ونحوه في كل يوم في بيده السمع في الخطبة والمسجد ولو كبر يرفع الحصى فيه وفي
 اسباب بين الرجال والنساء فيضوا ورجلا فتتوقف العنت في مواضع العبد
 ذات **ورفع يديه في اوله وفيه** الضمير في هذا على المصطفى ومواده ان
 يستحب للمصطفى ان يرفع يديه في التكبير الاولى وهو تكبيرة الاحراج واما في غيرها
 فاما ان يكون خلاف الاولى او مكفوفها **وقرأتها بسبح والشمس** او نذرت
 قراءة صلاة العبد يرفعها في الجاهلية بسبح اسم ربك الاعلى والشمس ونحوها
 ونحوها من رفع المعطل **وكلمة** لا تجوز ان نذرت خطبة او الجمعة في ال
 الجمعة من الجلو في اولها وفي وسطها وفي غيرها والجمعة في وقتها
 فكل بعض وانما يرفعها من روبر واحدا وكل واحد من روبر مستقل **وسمى**
عصا او نذرت اسمها في اولها في اولها او كان لا يسميها ولو غير بالاستقلال
 لكان اولي لار السماع ليس من فذرت وليس من تكلم فيها لم تكلم في خطبة الجمعة
 واستقباله او نذرت استقبال الامام في الخطبتين من في الصف الاول وغيره لا يسمع

اخرنا

فيلامني وركوع غير انما المؤلف بيان حكم صلاة كسوف الشمس والمنصور كما افل انها
 ستة اعين يتاجل بطلان النساء والعير المخلعون والصبو التي يعقل الصلاة وسلا
 كل البادية والمنساج التي لم يجد سيرة وصفتها ركعتان في كل ركعة زلزلة ركوع
 وفيها كما يات في ايها اسرا على المنصور ان لا تكتب لها وعر ما لك جهرا واسرا
 واستحسنه اللحن انما فاجع وبه علم يقض شيئا خائفا مع التريثونة ليلال
 يسلم الناس وهو علم المشهور قدامي ندب الاسرار في هذا كتابا كيد ندب
 الجهر والوتر واليسير من شرورها لشرطها الجماعة على المشهور بل هي مستحبة
 قوله تسلي اة ستة عيني حتى هو الصبو التي يوم من الصلاة كما هو معادار عرونة
 وغيره وهذا ما يستغوب وهو ار الصوب من بال صلوات الخمس ندب
 ويوم من الكسوف استننا انما المؤلف من لما سور الصلاة وار منساوا
 لم يجد سيرة لطار احصه والعسر ينهها ويسر صلاة العبد التي لا يات
 كتب بها الامر يتاجل بالجمعة ان صلاة الكسوف صلاة ركعتان في كل ركعة
 من ايات الله تعالى في يومه وبها والاعمال للعبود وغيره بخلاف صلاة العير
 فلا صلاة شتر يتجملون فيها بالشباب ويقصده ور الميراثات **وركتان**
ركعتان لكسوف القمر على التواويل جهرا بجامع يعني ار حرم صلاة
 خسوف القمر السنينة على ما صرح به اللحن وشعره ابر عطاء الله في الياسان
 والتغريب واقتضى عليه المؤلف هذا وانما قال ركعتان ركعتان مكررا لانه لو
 اختص على واحد من ذلك لتوهم انهما ركعتان بفقه وليس كذلك فبذرا انها
 تهي كل ركعة فتتجمل وطاعة ان السنة لا تحفل بصلاة ركعتين وفقه
 فتتجمل في وقتها ليل كانه بار طلع من كسوفه في ايام المغرب وارانك سبت
 عنه العير لم يجلو وكذا الكسوف فلم يجلو اختر غاب ليل خلافا للسنن وفي
 فيها وبكرة الجمع لها لم يجلو في البيوت بقوله ركعتان ركعتان ناراب
 فعل محذوف او سبى ركعتان كما هو ظاهره او ندب ركعتان لكسوف القمر
 وهو التنصيح وما سطره ابر عطاء الله من سنيتها ضعيف والجملة مصدوقة
 على الجملة الاولى مستأنفة وكذا التواويل **ونطاق بالمسجد** هذا ارجح
 لكسوف الشمس وكل الاور ان يتم الصلاة على كسوف الشمس ثم ياتي
 بكسوف القمر كما جعل الله في القرب وكان كثة فيما فعله والمعنى انه يستحب
 في صلاة كسوف الشمس ان تجعل بالمسجد وانما ذكر القير نظر الى العليل

ان ندب بعلها في المسجد فحاجة لن تتجمل قبل الاثنيان الى المعلي وقال ابراهيم
 ارشادنا واملو بها في العلم او في المسجد الشيخ وهذا اذا وقعت في جماعة
 كما هو المستحب واما العبة فكم ان يعلها في بيتها وكما اثار لها وكما افامته لانها
 من خواص البر في انما كمن لا تقول الصلاة جامعة انما فاجع نظر ابراهيم وانه
 لو نادى مناد الصلاة جامعة لم يكن بد من قبول الضافة واستحسنه
 عياض وغيره كما في العلم بانه عليه السلام بعث مناديا ينادي الصلاة جامعة
 وكثير ما يقتله كما التفتير في سائر صابر الصلاة **وفراة المقرة** ثم مواليها
في القيامات يعني انه ينرب ان يفر بصورة البقرة وهو العاجية في القيام الاول
 من الركعة الاولى ثم تقوم مواليها تنهها وهو ال عمران والنساء والمباير في القيامات
 الثلاثة الباقية بعد فراة العاجية في كل قيام الاربع سنة كل ركوع ان يكون قبله
 واجبة ولا ركوع في القيام تنه في فراة في القيامات **وقال ابراهيم**
لانكر العاجية في القيام الثاني ان العاجية لا تفر في ركعة من تير **وعلى**
او ندب الوعد بعد الصلاة لا الوعد بعد الايات يرحي تاجير وليس
 خطبة وار كاش عابسة سمع ما وقع من وعك التوضي حيث قبل علم الناس
 واشتر على الله خطبة لارجحة من الحجاب الرسول عليه السلام منظر على انما
 ايا طالك والنعمان ابراهيم وابر عطاء الله في القيامات **وقال**
صحة صلاة الكسوف وكثير من كثر احد منهم انه عليه السلام في كل صلاة
 ولا يجوز ان يكون خطبة واعقلها ولا كالمع مع ذلك كل واحد على من الشئ بتلك
 الحان جوب كل تقضية عابسة رض الله عنها خطبة على معناه انما يركع
 من كسوف فيه هو الله صلاة على الرسول عليه السلام على طريق ما يات في الخطبة فليركع
 سمعها خطبة وكان يفتتخ في قوله **وعلى** عن قوله كل ركوع **ورفع** كالفراة
وسجد كالفراة او ركوع ركوعا يرب من الفراة او ركوع كل ركعة التي
 قبله او فريلا منتهاء القول ولا ييسا ويها فيه وبهذا سوا جوق المرونة وسجد
 ايضا كل سجود ركوع ولو ترك التكويل في القيام او الركوع او السجود
 فنهوا سجد قبل السلام لار التكويل ستة مؤخر واما غير اجمع على ترك
 السنن متعمرا وفي كثر اية اخرى في صاحب اللباب والسنن مثل وغيرها
 انه اذا ترك التكويل في القيام او الركوع او السجود سجد وهكذا يدل على ان
 التكويل في هذه السنة مؤخر في خلافتك والبسالك والكتاب بقوله كالفراة

3
دارالاجلہ
تالیف

میر

فصل في
الاستشفاء

و صلوات الله على سيدنا
محمد وآله وصحبه

عليه مدار اجعل المخرج من الاستغفار وجبارة اخرى ونذب نذبا في وجهه
 وخطبتهم التكبير بالاستغفار لا في صلاة على المذبح والباء الداخلة على
 الاستغفار والمناجاة وما في الدعاء في آخر الصلاة في نذب مبالغة في
 الدعاء. **اختر** الخطبة الثانية حال خروجه من القبلة وظهور الناس ثم حول
 رداءه فيمنه يسلمه بلا تنقيس وكذا الحال في كل وقت من وقت الصلاة
 الخطبة واستقبل القبلة على المصنوع حول رداءه قبل الدعاء فيجعل يمينه
 يسارته يسار يمينه فيلحقه ما على كتفه الا اليسر ويترك في راسه ليقف
 على منكبه الا يمينه وما على الايسر قبل ولا يلزمه لئلا يساكنه الجذب
 بمساحة الخصب ومساحة العسر بمساحة اليسر ولا يجل على اسفله
 اعلاه ولا خلاف ان النسيان لا يجوز ان يتحقق لانه لا يتحقق في كل وقت
 ولهذا اخبرنا التحويل بالاجال ويعملون ذلك فعمدوا لالتحويل البراني يسروا
 الغبار ما لم يلقوا في الدعاء. **ورجى** بارة اخرى طاهر كلام المؤلف
 تاجه التحويل في الدعاء وهو قول لا في ضيق والمشتبه في آخر الدعاء على
 التحويل فيجب ان يستقبل ثم يحول ثم يدعو وهذه الاربعة مترتبة **ونذب**
خطبة تبارك في ايقاع خطبة وهو مراد خلاو المعنى على الخل في خطبتين
 وصياح ثلاثة ايام قبله وصلة ولا يوم من يوم الامام بل بتوبة وارتبة يعني انه
 ينزل التنزيه وصياح ثلاثة ايام قبل يوم الاستسقاء ويجزئون له معطوي
 للتقوى على الدعاء كسوء عرفة ويستحب ان يلزم الامام قبله بالتوبة والامام
 فلاح عن الدعاء والاشاء والمخام وان يتخالف الناس بعضهم بعضا في مخافة
 ان يكون معاصيهم صبيح الغيب ويأمنون بالتقوى والصدقات لعلمهم
 انهم لا يسمونهم اذ لم يسمع الله من الجميع معناه الله فبان هذا مع قول
 الشيخ ان الامام لا يسمونهم بالعرفه بل هو الجزاء والاتفاق على انه يلزمهم بالعرفه
 واما الامر بليالي ثلاثة ايام قبله فلا يفسر من ستمتعها في الحج والعمرة واسم
 واستحب ان يسمي وهو قول مالك وازن الفلاس والمغيرة مما ذكره المؤلف
 مسلم في الفقه واما في العرفة فلا يلزمهم بها ثم امر بتبعية بفتح التاء
 المشددة وكسر الموحدة ويقال تبليغة **وعان** تبليغة قبله وعبرها
 هاء انه يجوز الشغل بالمصيبة والمطلى قبل صلاة الاستسقاء. **وعبر** هاء
 بخلاف العبر فانه خير قبله وعبرها بالمطلى لا بالمسجل كما مر لاراك

المفوض

المفوض من الاستسقاء. **الا فلاح** عن الخطايا والا فلاح من قبل الخير ولذا التفتت
 فيه العتق واللعن والصوفة والنزلة والوعاء فكار التفتت بالنعيم اليق
واختار اقامة غير المحتاج للمحتاج. **اختر** المختار للمحتاج نذب اقامة الخصب غير
 المحتاج صلاة الاستسقاء على سنتها بحمل المحتاج مجرله وقوله السابغ وظاهرة
 سواء اقامها غير المحتاج محتجلا معه او اقامها كل محله ولو في زمانين محله
 مختلفين بسبب حصول جذب لانه من التعاون على البر والتقوى ففضل المصالح
 تكلم على المسئلة وكلام الخصب. **ويذكر** ذلك عن ذي لانه لم يفرق على اقامتها دليل لانه لو كان
 مطلقا ليعمل العذر الاول من بعدهم ولو مطلقا لنقل اما دعاءه لغيره فمندوب
 وتكون اول ابر القبلان في الاستسقاء على انه اقامه معه بالحمل اذ ذلك بدعة لم
 يعملها احد من تقدم **وقد** خرج من كلامه على العلوات المطلوبة عينه وظهوره
 شتر في الكلام على ما يطلب كفايته وهو ما يحتاج اليه الموتى من غسل وغيبة
فقال **مما** في قوله تعالى **فقال** **مما** في قوله تعالى **فقال** **مما** في قوله تعالى
 الصلاة من قول ابرهية ذات ارجاء وسلك والموقف كيعية وجودية تضاد الحيوة
 ولا يعبر عن الجسم الحيوان عنده ولا يجتمعان فيه وتصور كلام الاشع ان عرض وقوة
 بعض الاضاد في انه معن ضلعه الله في ذلك ملك الموت وفي بعض كلامه خلفه
 على صورة كبش كالبشر في الجنة **والزوجة** جسمه خفيف مثل البهائم
 تذهب الحياة به هاهنا **وجوب** غسل الميت **مما** في قوله تعالى **فقال** **مما** في قوله تعالى
 عليه كذبه وكفنه **وسئل** عن اطلاق يعني انه اختلف هل يغسل الميت بالماء
 المنقى له استقرا حيا او يمسه بماء بارد ولا يفد اخره واجبة كفاية وشهيرة
 ابرار بشر وارجح من اوسنة وشهيرة ابر بنبرة وكذلك اختلف هل الصلاة عليه واجبة
 واجبة وجوب الكفاية وعليه الاكثر وشهيرة العا كلفان او غير اوسنة واما من
 الميت امواله وكفنه في كفاية من غير خلاف الا ابر بنبرة في كفاية
 سنية كعنه وكذا اخرج المؤلف لا خلاف في كفاية واركان فلهذا اخرجنا
 الوجود ويكون الغسل بماء مطلى على المصنوع بناء على ان الغسل تعبد
 كما يات في قوله والغسل سعة على غير الاول كما صرح به ابراهيم ومما ذكره
 كعنه لا تخفى مع الشراة بناء على ما سئلنا في الموت وعلمه فلهذا ثبت
 يجوز ابرهارة واركان في جسد الميت فقول ابرهارة لا يغسل بماء من
 ميت ولا يجلسه لم يل على الشراة كذا وبما قاله واركان على المنع فلا وجه له عن مالك

وطواله على من
 محرم من الوجوه

فصل
 صلاة الجنائز

فصل
 الزوجة
 الميت

بغيره مسلم فبذلك رويها في نفسه مسلم ويغسلها بذلك ولو كانت هولا
 يغسلها زوجها المسلم وقوله لا بغيره مسلم اي بغيره مسلم في ذلك او انش عار
 على ما باصلا الفسار وقوله ان علم ان الغسل للمنظافة واما على القول بانها للنجاسة
 فلا تغسله ولو بغيره مسلم لان العلم ليس اهلا للنجاسة فربما مع ان المولى قال
 فيما تفرع وهو مشكل مع حكمه هذا الاختلافية لغسل زوجها المسلم بغيره
 مسلم **والاباحة الوك الموت بروج الغسل في الجانبين** يعني ان من ابرج
 له الوك بسبب الوك واستمرق الاباحة الموت في ذلك يسب الغسل من الجانبين
 للسبب على هذا ولذا عليه حينئذ فيرط فيه الغي وان التولد والنجاسة ولو كان
 السبب غيراواحتنن بقوله اباحة الوك من الجانبية والبعثرة والمعتقة لاجل
 وامة الغراني وامة الشريعة وامة المذنبين على علم المنصوص والامة
 المزوجة فلا بد من العلم بالنجاسة من يمتنع عنها ولا يمتنع عن غيرها من حيث
 او يغتسل او يظهر كما قاله المصنف في **ثم افرج ثم اغتسل** امرأته
 معج وقل تسترك او عورته **ثم افرج ثم اغتسل** امرأته او عورته
 او طار واستغفره او غاب جازيل الميت الحق بغسله افرج لوليها على ان يعرف
 كالحالة على الجانبين والنكاح فيمنع ابرجانه فليط ماخ جانبه في جابنه
 والسفني وكما في التنصيص على غيره ويقع بين المتستار وبين من لم يجد
 من ذكره قبل اجتناب مسلم او من في نفسه مسلم ثم ان لم يوجد الاجنبى
 فامراة معج ولو كابة بنصب او رضاء او صهر عتار القاسم عفة على
 زوجته او زوجة ابنه ويقع مع الرضاء على الصهر عتار التلذع لا كراشلف
 اذا غسسته المخرج فلا تستتر جميع جسرا الميت بثوب وهو وجه النجس وغيره
 وهو الوجه الاممات واغتسلها عليه او لما تستر عورته بالانسية ان
 البطل وتغذو او عورته معها كعورة الرجل مع مثله وهو وجه الشوننس
 وبعض جواز رؤيتها لما عراها الجدة غاويلان ثم ارع من تغذو ولم
 يوجب الا النسب الا جانب يمس كرميه على المصطور على حد ما يبر منه حيل
 وقيل لشوعه ثم ان تغذو الا فرج بالغطاء وطاهر كلام المولى ان الاجنبى بعد
 افرج او ليلا به وفيه نكاح لان الاجنبى بعد جميع الاولياء فيجعل الاطاعة نيابية
 واقر بغير علم به ان ثم قريب وهو اولياءه فيمنع من الفساد للاجمال وهو
 اخف من الفساد ويعلم التفصيل وهو تغذو الا فرج على ابرج فرب بالوقوف على

يمس
 يوجب

كلامه

وعلو الله على صيني
 وواله وحبه وتسل

كلام اهل المذهب كقولهم ان الميت اذا لم يوجد ماء يغسل به فانه
 يمسح وجهه ويرديه كرميه وهذا مما يؤيد القول بان الغسل للمعتبر لا
 للمنظافة فليكون بغيره وجدا للماء جازيل الصلاة غسل والا فلا تغسل
 الجسر وتزليج ال ويسم عنقوف تقطيع الجسر وتزليج من حب الماء
 عليه ومعنى تقطيعه ان يعطال بغيره من يعقو ومعنى تزليج تسليج واما
 لو كان مقطعا فهو ما يات به قوله ولا يجوز حرقه الجمل وكره شقها او يقول وتو
 وتقطع وتزليج بلالياه **وصب على مروج امش ماء كحجج ورا ان لم يجد تزليج**
 يعني ان الجوزور والمجود والبيروج والافرع ومن قطعتم تحت القطن
 وسبهم ارامش تغسلهم غسلها والاصب عليهم الماء من غير ذلك او
 فتنش من صب الماء تزلج او تغطى بمسحوا والجوزور بالمال المقطعة واما
 والمجدة واورا فخر البدن بفضة احجاب البيل ولم يرد فيها والمرأة افرج
 امرأته ثم اجنبية **ثم اغتسل** امرأته ثم اغتسل امرأته ثم اغتسل
 لشوعها يعني ان المرأة مما تغتسل كالرجل بل تغسلها الزوج او الصيغة وان
 عدا ما لا افرج اليها من اهلها النساء ولو ختلية بغيره مسلم على تزنيق
 العتبة الرجل قبيلتها وبث ابنها والاع والافق ميت الاخ جالجن
 والعممة ميت العم وتقع السفينة على غيرها فان لم يوجد من افرجها
 النساء افرجها المرأة الاجنبية ولو ختلية بغيره مسلم ثم المخرج من اهلها
 الرجل يغسلها من مخرج ثوب وصفتها على ما قال بعض ارباب الشوب
 السفف بينها وبين القاسل يمنع النجس ويلف فرقة على يده على ختلة
 ولا يلبسها يمس ثم ان لم يوجد مخرج يممت به وجدها ويحيطها كوجدها
 وانما يمس الرجل كرميه والمرأة كرميها لان تشوب الرجل للمرأة افوى
 من عكسه وانظر كيف جاز للرجل والمرأة الاجنبية كالمسوجه الاخرى
 مع انه لا يجوز له حال الحياة جاز فلتت **فليط** على ان يجعل علم يده
 فرقة ويقعها على التراب فلتت **لو طار خلد لما افقعه** التبعيض
 على الخوج وانما يقول ولا يمسح بقوله في العتية سميل ابر القاسم على
 المرأة ذات الشعر حيف يمنع بشعرها ايقعها بقتل ابر رسل وهل
 يعمل بين الاعيان او يعقل ويرجع مثل ما ترجع الحية بالخنار ففان
 ابر القاسم يعقلون فيه ما يشاء واورا ما الطير فلا اكرهه ابر ششور
 لا اكرهه من الامر الواجب وهو ان يشاء الله تعالى من العمل كما روي عن علي

ارامش جازلا امش
 على ذلك او ضش

فلما توفيت ابنة الرسول عليه السلام فلما غسلها فلما دفنها فلما رآها
جعلها ثلاثة طعنين فلهذا قيل في الغيرة على علي بن أبي طالب
بأنه لما دفن في قبره لم يبق فيه روح ولا حياة ولا نور ولا
عز ولا عظم طعنه وبيد على الراس من شجرة كسبية وان زوجه ابنة
الحنف من ستر كسبية وان سمير الدوزخا كان في القبر واجبا بل قد سمع
والاستعداد بل قد تنفسه للسير والزوج فلما بلغته مشكلة لان ما فعلها
فيه واجب الارواح على ما اذا كان مع امر الزوجين معي وكنت ابنة واربع
تخيرات وان زاد لم يتغير والدعاء بعن الاربع على المختار وان
او سلم بعن ثلاث اعاد واحد من فعل الغيرة وتسلمت فبيعة ومع الامام
م يلبس الغيرة وكنت على اير على الصلاة على الميت المتفق في هذا
في اول الباب وخبر المؤلف ان كان في الاربع من صلاة الميت وهو فصول
الصلاة على هذا الميت خاصة واستحاطت كونها في حياية ولا في اداء
فعل عن هذا الاخير وتوصل على انها التثنية وحدثت عن ابي القاسم
اجزاف ومنه الاربع تخيرات كل تخيرة بمقولة ركعة وانعقد الامام
في زعمه على الاربع حق طارت الزيادة عليها شعرا اهل البدر فان زاد
الامام خامسة عمرا يراه من دعا بالامام مع يعلم قبله ولا يتغير ونه
وان زاد فهو التثنية وكنت يسلموا بسلامه كما فله بعض بلغة كينف
وهو خلاف ظاهر ما نقله المؤلف عن الخصم خلاف ظاهر كلام المؤلف في ان
كلامه شامل لمن زاد عمرا او سمعوا او علموا هذا فعول المؤلف وان زاد لم
يتغير يحمل على ظاهره من شموله لمن زاد عمرا او سمعوا وهو يرى الزيادة
منها او لا وفي بعض التفار يراد خامسة عمرا ومذهبه انه اربع ان
صلاته تبطل دور صلاة ما صوميه ومعه في ومنها الدعاء بعن كل ترك
تخيرة فتكون الاربع على مختار الخلف واقل ما في كل تخيرة اللهم
اعمله بقوله مما لا يوافق المسبوق التخيرات ان لم تترك لم يترك كون
الصلاة على غائب قبا غتق والركن ترك الدعاء ابن ساجي فيتم نقل
عبر الحق عن اسماء عمل الفاخ قدر الدعاء بعن كل تخيرة قدر العاقبة
وسورة على المستحب لا الوجوب وهو كان ابو طرسية يتبع لا
الجنابير قبا او وضعت كبر وحمد الله وحلى على نبيه عليه السلام ثم قال
اللهم انه عيرك واميرك وادراكك كل ينشهر الاله الات وان

محمد اميرك ورسولك وان اعلم به اللهم ان كان محسنا فليد اعسانه وان كان
مسيئا فليجدا وزع سيئاته اللهم لا تخزني اجه ولا تشل ابعي وقال مالك هذا
احسن ما سمعت من الدعاء على الجنائز ه وار والى التخيرات لم يعط منهن
بدعاء اعاد الصلاة لما لم تدبر من غير سوى على هذا التراب على غير ومثله
ما اذا سلم بعن ثلاث تخيرات او اثنتي عشرة او طال اما الوجب وان
يرجع بالنية فيتم التخيرات ولا يرجع لتخيرات ليلايل في الزيادة في عدد جار غير
في سببه في الاربع قاله ابن عير السلام وجوب ابن ساجي انه يرجع لتخيرات
كما في الترقية ومنه ان تسلمت واحدا يسمع الامام بها فبفسه ومي
يليه ويسمع بها الامام مع نفسه فقط وان اسمع من يلبس فلا بأس وظاهر
كلام المؤلف ان الركن تسلمت فبيعة وليس كذلك فان الذكر هو الت
التسليمية والنجبة من رتبة وكذا تسميع من يلبس والمراد من يلبس جميع
من يقتدى به كما يعي كلام المؤلف **وعن المسبوق والتخيرات** يعني اذا
جاء فحق وفخر الامام وتباعد المسبوق بار غير الامام المأمومون
من التخيرات فلا يخبر الا بالامام مستغلا بالدعاء بل يشترطه سائلا او
لا عمل الارواح غير الامام فان كبر دخل معه لا التخيرات كما في ركعات ولا
يقف ركعة كاملة في طلب الامام وقيل يخبر ويدخل صلاة العير ور
ورواه مطرف وقال به واختاره ابن عير وموافقا لابي رشر وسنة
ومعه قوله للتخيرات انه لو سبق الاربعه لم يفسد الامام والمأمومون
بتخيرات الاربعه ولا سبق الا السلام لا يدخل معه وجوب ابن ساجي قاله
سنة لانه في غير التثنية والاربعه كالفاف لجميع الصلاة بعن الار
السلام وعمر مالك يرضل ويخبر اربعا **واعاد اتركت والا والاه** يعني
ار المسبوق اذا سلم الامام فانه يدعوا بتر تخيرات فظلم اتركت ان
الجنائز ويجفع الدعاء الا ان يفرر معها فيمط على غائب وار رجعت
بمواد ان يسمي التخيرات ولا يدعوا ليلان تقيم صلاة على غائب غائب
ويؤتمر هذا التعليل ان الدعاء في مكتوبة **وعن ملبون في الجمعة**
يتم ان بيان ربعة الخوا اذا تشاج الورشة في الكفر فخر تخفيف ملبون
سنة في الجمعة ويحمل انه بيان لما لا يمتثل له ان يخرج عن التخيير في
وعلى الاول يغدر وظائف ان ومثل ملبون في الجمعة وعلى الثاني كان شيف
له ان يقول للجمعة ليدخل شيا بالجمعة فبعة وصلاته واجام حج واء

عليه

علامات اليموت
ربع اشياء

ملاحظات البصري
المعتمد

منه مصداق
تكون في
الحلة

الحكمة

کل

كل غاسل كالاستنسان او طابوه او نحوهما يفرغ مقامه تقبلا و لا بالاصح و ج بر وجه
الاستنارة المنتظمي التي فتته اليها ارواح المومنين عبادي وليس
معناه غفر كما يتصور ان يلفي و ربه في الماء فانه منكر و مفضل العامة بل
يلحق و يجعل في الماء و نحو ذلك حتى ينفذ الارغوة و يعبر كايه جسر الميت
وتكون الغسلة الاولى غفران الجحيم و بالماله الفراج للتطهير و التانيته
بالماء و الاستنارة للنفوس و الثالثة بالماء و التامير للتكبير و التبريد
و وضعه على مرتفع و اتيار على الخبي لم يصب و لم يبرح على الوضوء
لنجاسة و غسلت له و مما يستحب في الغسل و وضعه على شيء
مرتفع سريرا او غيره و انما يستحب في مرتبة التي مات فيها لانه
امكر الاساتير عورته و هو مذهب مالك و طاهر انه يخرج ولو اخل المرف
جسمه و هو خلاف قول عياض استحب العلماء غسلة تحت ثوب لتغيره
بالرف و راحة ان يطالع عليه تلك الرفعة و انما يستحب ان يوضع على مرتفع
لانه امكن و لا يلقح من ماء غسله على غسله شيء و ليس من سنة الغسل
اقمت قبل الغسلة بل يستحب ان يجرد لئلا يشتم منه الريح القويحة و ان
اشتغال الغاسل بالتفكير و الاعتبار و خشية الذمير لا يلف الا عذارا
المستترعة لكل عفو و انما يربعة و يركه و فوجبه على الركعة و يجعل الميت يسي
جليه بل يرفع بالارض و يلقه حين غسله و هذا الارشاع غير الارشاع
القبلي للفرقة لئلا يشانه الصواع و لئلا يلهو هذا البلا يرفع شيء من ماء
غسله على ان يغسل و يترك غسله من تغسيله و مما يستحب ايضا
اشار الغسل و احسن ما جاء في الغسل ثلاثا او غسلا بماء و مسح روي
و يجعل في الاخرة كما جاور ان تصورها كخزاز روي ابرو و هب غزاله ارجيب
السنن اريون الغسل و تنو او خذ في غسل النور على الله عليه وسلم فليكن
لرحيل الانفا ما السابقة فلا يلقب بعروها و تنو و مما يستحب اشارة الغسل
قال مالك انما الغسل في الارض المنيب في اقل من ثلاثة اشباب الا
الاصح و ذلك الا يفسد في غير غير العمامة و المنيبر ارجيب
تغريها العمامة و المنيبر و القميص و يلب في ثوبه و النسيح للمرأة
واذا خرج من الميت بعرو غسله نجاسة او كحيت الميتة فانه لا يغسل غسله
و لا وضوءه بل يغسل النجاسة فقط عروته و يغسله لا يقطع التكليف
الموت و القدر المأمور به تغبر اذ فعل و على الجن بوجوه

و صلوات الله على سيدنا
محمد وآله وصحبه وسلم

الدكتة المكية
المرتفع النسيك
عليه المبيت

والثلاثة على الاربعه والاثنتان مفرمان نذبا في على الواصر والثلاثة مفرمة
على الاربعه لحصول المستر والوتر في الثلاثة وكل ذلك الحشر على العتة والصبيحة
عليها وفوله ووتره مخرم مع قوله مطايعا وانظره على الكبر واعاد كبره به
قوله والاثنتان على الواصر **وتعريفه** وتعميمه **وعنه** في هذا ارض
كل واحد من هذه مستحق والصغير في هذا للعلمامة المستفادة من قوله وعنه
وتعميمه قال في المرونة والاشارة الميت ان يعجم **محقق** وتعميمه قد
لحمته كما يعمل الحش وتترك منها قدر الذراع ذواته تخرج على وجهه وكذا
وتترك شوك من هذا الميت كغيره كما سقاه في النواذر فانه الشارح وال
والمراد بالاشارة المستحق **وازره** **ولما قيل** **والسبع** **للمراة** **الازرة** **الازرة**
والكسر ما يوتر به كما هو الماد هنا الا الهيبة فانها بالكسر لا غير ولما
قيل يدرج فيها بعض الخمسة عن اعلان الرجل وتعمل العليلا او سبع
من الشعلو وينتفع كبر المرأة الراسع فتبطل العمامة تجار وتزاد بها
فتان ولا يجب في شيء من ذلك الخوف ولا انصاف التفتيش على الوجه
والرأس وغيرهما **وحنوك** **داخل** **كل** **للمراة** **وعلم** **فقط** **يلحق** **بمناء**
في **والكافور** **فيه** **وهو** **مستلحق** **وصوابه** **ومراقبه** **او** **ونذ**
حنوك **يحل** **ليحل** **داخل** **كل** **للمراة** **مر** **للقا** **يف** **الرجل** **لا** **موقفه** **وبزر** **منه** **على**
فقط **يلحق** **في** **منازل** **الميت** **عنه** **واذ** **فيه** **والنعم** **ومجم** **ومخرجه** **من** **غير** **الجنال**
ميطا **ويستحق** **الكافور** **في** **الجنال** **في** **التوضيح** **الحنوك** **ما** **يلحق** **به** **الميت** **ولا** **باس**
فيه **بالسك** **والعبر** **والكافور** **اول** **كانه** **مع** **كونه** **قبيلا** **ببشر** **الاعضاء** **وقد**
يحل **الحنوك** **التواضع** **الكافور** **داخل** **كل** **للمراة** **وعلم** **فقط** **يلحق** **بمناء**
من **يحل** **ايضا** **في** **مساجد** **ميطا** **وبزر** **ورق** **في** **الحنوك** **فوقه** **في** **ر**
فقط **وصوابه** **الان** **نسر** **والعيني** **والعم** **والانف** **ومراقبه** **يقع** **الميت** **ونشر**
القاف **ماري** **مرجلك** **كانطيه** **ورق** **في** **الحنوك** **وعنه** **بمنه** **وموقع** **رقتيه** **ور**
وجمع **جسدي** **ار** **الحنوك** **قار** **ظا** **في** **المساجد** **وان** **محرم** **ومعنى** **و**
مولا **يتولى** **ه** **يخت** **يلقب** **تخنيك** **الميت** **بكل** **نوع** **من** **انواع** **ال**
التخيب **وان** **مات** **محرم** **او** **معتن** **من** **ومات** **للعمل** **ولا** **تقطع** **التكليف**
بالموت **ولو** **المتولي** **المحرم** **ولا** **المعتن** **تخنيك** **الميت** **لبقاء** **التكليف**
ولو **كان** **الميت** **زوج** **المعتن** **بل** **تفسله** **وتخففه** **ولا** **تفعله** **لانها** **حادثة**
الا **ان** **تكون** **وقعت** **بعد** **موت** **او** **موضع** **ليسر** **فيه** **من** **يتولى** **تخنيك**

فلتفعل

وهو السر على نصيب
محرر الله وحبه

فلتفعل وتختال بعود او غيره ولا تحسه بغيرها ففوله ولا يتولى
ا، حيث وجب غيرهما يتولى ذلك ولا يتولى به وتختال على مفسه كما قاله
بغير الحق الملك وابر الما جشون ومشق مشيق واسراعه وتفرقه
وتأخر **راغب** **وامرأة** **وتستر** **ه** **بغنة** **هنا** **مستحبات** **التشيع** **و**
يستحب **ان** **يشيع** **الميت** **ما** **يشاء** **في** **لا** **طاب** **للعلامة** **والدم** **وغيره**
الركوب **ولا** **باسر** **به** **بغير** **الدم** **ويستحب** **اسراع** **المشيع** **ما** **لا** **اخره**
لحشر **اسرع** **ما** **يجوز** **في** **ما** **لا** **هو** **غير** **تفر** **مونه** **او** **شر** **فصفوه** **عن**
قار **كم** **وقد** **لا** **ينبغي** **ما** **روي** **عنه** **عليه** **السلام** **انه** **قال** **عليه** **السلام** **بالسكينة** **و**
عليه **السلام** **بالسكينة** **بالفقر** **في** **المشيع** **يجوز** **لان** **المراة** **بالاسراع** **ما** **يقوى**
المشيع **المعتد** **دون** **الجنب** **وهذا** **هو** **المراد** **بالفقر** **فالمسراة** **بالا** **و**
بالاسراع **ما** **يشهد** **الجنب** **لا** **في** **شموله** **لجنب** **منازل** **للمحشر** **على**
عليه **السلام** **بالسكينة** **ولا** **فيه** **اضرار** **بالاميت** **واضرار** **بالمشيع** **عنه** **و**
ويستحب **تفدي** **المشيع** **ار** **كان** **غير** **راغب** **والاشارة** **في** **ما** **يستحق** **له**
للمنتقل **انتا** **غير** **ور** **امهلا** **للمنتقل** **ان** **يشجع** **او** **ورق** **ور** **الرجل**
فاذا **امشوا** **المشيع** **واسرع** **وتفر** **مونه** **مطل** **له** **ثلاث** **مقاييل** **وار** **تاخر**
الراغب **مطل** **له** **مقاييل** **وان** **تفر** **مونه** **مطل** **له** **مقاييل** **التشيع** **قف** **و**
ويستحب **ان** **يجعل** **قبة** **على** **فقر** **نعم** **المراة** **للمنتقل** **ولا** **باسر** **بذلك** **في**
نعم **الرجل** **وهو** **في** **المراة** **اذا** **استشهد** **وما** **اخره** **ان** **يسترا**
الغير **في** **دمن** **الرجال** **واما** **في** **المراة** **فهو** **الزني** **في** **رجع** **اليه** **بما** **يرى**
بالولي **التكبير** **واشر** **مجر** **وصلاة** **على** **نبيه** **عليه** **السلام** **واسرار**
اعلاه **وعنه** **انه** **يستحب** **رجع** **اليه** **للتكبير** **الا** **واضحة** **على** **المشيع**
المستشهد **امام** **او** **امام** **مومنا** **والرجع** **في** **غير** **ها** **اطلاق** **الاولى** **وتكر**
يستحب **الابتداء** **بغير** **كل** **تكبير** **بالجهر** **وهو** **اشهد** **على** **الله** **والهالة** **على**
نبيه **عليه** **السلام** **لا** **السرورة** **المعهودة** **بار** **فرا** **تسها** **معه** **وهذا** **ال**
الغفر **اي** **غفر** **ها** **وعا** **الخروج** **من** **الخلاف** **ويستحب** **الاسرار** **بالاعاء**
لانه **اوقع** **في** **التفسير** **من** **الجهر** **كانه** **محتو** **على** **ثناء** **وصلاة** **على** **محمدا**
والاسرار **بذلك** **امض** **وجمع** **صغير** **على** **ا** **ان** **ترب** **هله** **في** **الطاب**
به **الى** **المعلى** **والغير** **على** **الاسير** **ولا** **يجل** **على** **دابة** **ونعشر** **لا** **في** **ذلك** **ضرا**

ارجاء

ایضاً

و على الله تعالى وسع الخلق

میسک المیت

اللغة

يغسل

وطاة عليه ولا عنه برار وليس عيبا بخلاف التبرع هذا مضاف الى
 معجولة وهو تشبيه في الزاخرة والمعنى انه يكره ان يجلس السفك والراد
 به من لم يستكمل طارخا اعم من ان يكون ولد قبل تمام الحمل او بعد او ينجس
 او يمس او يدفن في الدار لانه لا يلزم عليه ان ينبت مع انتقال الاملاك
 لانه ليس بعيب اذا جاز في غيره في الدار المبيعة لانه ليس له حرمة الموتى والما
 واصلاد من التبرع والبراد به من استكمل طارخا فلا يكره ووجوده
 فيه في الدار المبيعة عيب يوجب للمشتري الرد واعتزض به ان يفسر
 وهو لا يوجب الرد **واحييت** بار ذلك العيب للموكل بذكر ان الله
 صار ضرورة كثيرة **لا حايض** بالمرحط على جنب لا يكره ان يغسل الخ
 الميت لغرض فزنتها على روع ما نعتها ولذا لو انقطع عنها كانت
 كالجنب **وصلاة باطل على بزي بدعي** او مظهر الكيفية صلاة -
 بالمرحط عطف على المكروهات اذ هي صلاة باطل اماع او غيره كعالم
 وصالح على بدعي كحرم ونحوه او مظهر كيفية من زنى ونحوه ردا
 لم هو بشارتكم ما لم ينجس ضيعتهم **والاماع على موصو القتل بقود او صر**
 بديرانه يكره للاماع ان يصل على موصو كالزنا المحصن والمكاتب وتارك
 الصلاة او بقود قتل مثلث واعتز من لم يمسح على القتل كالغدا
 كالغدا والزان البكر ونحوه اذ اقامت احرم منهم بسبب الحد بالاماع
 يصل عليه فانه في المرونة ولا معصية للاماع وكذا اهل الرضخ وهذا
 انتهى في هذه خرافة وعلمت الزاخرة بالردع والامر لاما الطم واما
 حتى الاموال الاماع بالذكر ليعود الظهير عليه في قوله **وان شولا**
الناس من ذنوبهم وان شوى القتل الناصر ذنوب الاماع اذ ذنوبه لانه نفي
 نفي المرونة على ان المكاتب اذا قتلوا الناصر ذنوب الاماع انه لا يصل عليه الا
 ما **واما ما قبله بقره** يعني ارم وجهه عليه القتل فماتت قبل اقامة
 الحد والفاطر عليه فكل للاماع ان يصل عليه او ليس له ولا لاهل الرضخ
 الصلاة عليه ردا على غيره تردد لابي عمران والجمع **وتكفي في جرمه** وخالفي
ومعصية اخرى يعني انه يكره التكفير بما ذكر حيث امكنه غيره والا
 فلا ذنبة وكذا هبة المريد ولو لم يخط الرجل لانقطاع التكليف عنه وانما
 يسح للمرأة القصور قصر العجز والعقمة وانما في رتلا الاخر بخلاف التشييب

ليعم

وعلى امر على صيني
 محمد بن عبد الله

ليعم ما عدا الابيض من الالوان ويستشترى العسج ما تفرغ النقي على جوارى وهو المزعج واد
 والموسر لانه من ناحية الطيب بخلاف المعصوم من ناحية النجاسة وقوله امر غيره راجع للجميع
 اذ امكن غير ماء كزينة **ولا على ففس** يعني انه يكره الزيادة للرجل على خمسة ا-
 اشواب وهو العلامة والمخير والفضيخ وليف في ثوبه وصد به الخرافة في الجواز وبهذا
 سقط قول ابن غلي وكما مر صرح بالثبوت لرافته وكذا ذكره الزيادة على السبع للمرا لانه
 ستة قال ستر فقال الجواز ان المرأة خالي جل **واجماع** **لبط** **واسر** اي عوار
 ارادة الاجتماع للبقاء مكره للنفسه واسر او يبالغ على ذلك ليلاقى قوم جوارا ارادة
 ذكر غير السر حيث علفت الزاخرة بالارادة فستت المبالغة ومعه من اشفق
 لو ارد الاجتماع للبقاء معوفاهن ما يوجب جلا خرافة وهو كذا والبطلان مملو في العن
 والخراف ومقصود ارسال الامم مع غير صوت **فبار في صل** اذ اطار البطلان مقصودا
 بالامم كاد قوله وارسله غير معير **فلت** **فبار** التاخير لرفع ان راد به الصراف
 مجازا **وتكثير عشر** **ومش** **ير** **وانتبا** **عنه** **بنا** **ونزل** **به** **بمسح** **او** **باب** **لا** **بخلو**
بصوت **ضغو** يعني انه يكره ان يغطى العشر بعافوه الحاجة وكذا يكره نشر العشر
 حجر بر ومبصوع بر نشر او النشر لا يكره **فقال** **ابن حبيب** ولا بالمرار يستمر الحق في ثوب
 نقاب ونحوه وينزع عند الحاجة وكذا يكره ابتداء الميت بنا للتعاول ولا من مقل القهر
 واركان في هذا طيب وخرافته ثمانية للسر وكذا يكره ان ينل بالبيت في المسجر او على
 بابيه واما الاعمال بها من غير نداء فذلك جائز باجماع وهذا معن قوله لا بخلو بصوت
 ضغيم وحلى بخر الحار وقطع اللام جم طمعة تفتح وفسقون وقيل الجمع بفتحته وقيل
 بفتحته مبيها وعلى هذا فهو من انما الاجابة للمسحور من مبردها وجمعها
 بالثناء **فبار** من اجازة وكثير ثلاثا فقال هذا ما وعد الله ورسوله وصوف
 الله ورسوله اللفر زنا ايللا وتعليما تحت الله عشر حسنات من سوع قاله الهال
 يوم القيمة **وفيا** **لها** **اي** يكره الفيل للجنابة وهذا حد وثلاث صور اصلها
 للحال السر بغير جنابة ان يغزو لها الثانية يكره لانه يفتن بها ان يستمر فلا يفتن بوضع
 الثالثة انه يكره كرسبها للمغيرة ان يغزو اذ اراها فتتوضع في املا الفيل
 عليها فتتدبر فلا يلبس به والافول بنسخه غير صحيح وجعله حكم وضو الله عنه وقال
 فليل لا ضيند قبا منا على غيره واما الرقيا والحق فيق اطار الفراق فيه في مرفقه و
 وقاحله انه يكره كرسب ويحجب به ويكره كرسب الحيف ويتلذذ منه ويجوز له الاحتيم ولا
 يحجب به ويستحب للعلم والاعلم والوالديين ولم يزل به هم معززا ووسر وزميهن



م
 من راجع
 جنابة

والفجاج من القصر وهو اقل ما يرتب على تركه فتنه معجب **والنكيس فيه** وتبيينه ا
 له وكذا تبيينه في بار يفسر به النكيس وتبينه بالخير وهو معنى التخصيص **وبناء**
عليه ونحوه **وان** به **ح** **وجاز** للتبيين **نحو** **ح** **او** **نقش** **بلا** **نقش** **يعني** **انه** **يترك**
 البناء على القصر بنفسها والتخمين لموضعها بالبناء عليها وهذا اذا عرت كذا الامر
 على قصور وكذا تبيينه الحريد واليه اهل العبادات فان قصورهم في من التطهين وما يعي
 المباحات او رجع الى ما يلو اليه اهل العبادات **ح** **و** **كانت** **الوصية** **به** **قال** **ابن** **عبر** **الحكم**
 فيمن اوصى ان ينس على غيره شيئا لم يفسد وكذا هو هذا الترخيم والاولو كان كذا وكذا
 من ردها لتعزيت وصيته **ح** **كانت** **الوصية** **بغير** **خدا** **على** **غيره** **وغيره** **على** **غيره**
 المرأة احسن منه على غير الرجل كما يستمر منها عن افكارها وفسادها على غير زينة
 بنت جحش واما ضرب على غير الرجل فاجيز وكذا ضرب الرجل والسبعة فان قصور
 بالبناء والتخمين التمييز جاز وكذا هو سوا كانت الامور مملوكة او متباعدة او
 مستقلة للامر وهو ان يعطى كل واحد من النج وغيره وكذا جاز البناء والتخمين للتمييز وا
 واولي للتطهين والتبيين في جوارضه او ضمنية او عود على القصر يعرف
 به الا ان يفسر في ذلك السر او تارة موت والاخره بقوله وجاز ان البناء ويجعل واما
 والتخمين واولي القصر كالعطف باو وغيره من التطهين والتبيين في اخرى وقوله
 كحج تبيينه الجواز ومعلوم بلا نقشة الاضحة وظاهرة ولو فز ان لا يبينه ا
 الحر متلانه يوضح الا متلانه **ح** **فان** **الكل** **على** **غسل** **الميت** **والهلا**
 عليه وكلنا متلانه في ما ذكره وكانا مطلوبين لكل مسلم خارج نفعه كما استمر ا
 حيلة غير متبين ولا معة اخرى **ح** **فان** **الكل** **على** **الكل** **ان** **الكل** **الكل**
 استغنى بذكر اخراده عنها **ح** **فان** **الكل** **على** **الكل** **على** **الكل** **على** **الكل**
 الاخر وهو الهلا والكل النعم من غير بيان غير الحق **ح** **فان** **الكل** **على** **الكل**
معترف **بغير** **يعني** **ان** **تطهير** **المعترف** **ببسيب** **الكل** **سواء** **فان** **الكل** **على** **الكل**
 الله او الغنمة لا يغسل ولا يغسل عليه **ح** **فان** **الكل** **على** **الكل** **على** **الكل**
 عليه وسواء عن المشركين العرو او غيرهم وسواء المقتول ببلدنا او لغيرهم او
 بينهما واليه اشار بقوله **ح** **فان** **الكل** **على** **الكل** **على** **الكل** **على** **الكل**
 يغسل هو على عليه لا رجة **ح** **فان** **الكل** **على** **الكل** **على** **الكل** **على** **الكل**
 وسواء فانه العرو او غيرهم **ح** **فان** **الكل** **على** **الكل** **على** **الكل** **على** **الكل**
 او رسته الجبل او رجه شيعة عليه او سفة على ابيه او حمل على العرو ومن روج

يسر

وصلى الله على سيدنا
 محمد وآله وصحبه

يسر او سفة من سلة **ح** **واليه** **اشار** **بقوله** **ح** **فان** **الكل** **على** **الكل** **على** **الكل**
 المرونة واشار بقوله **ح** **فان** **الكل** **على** **الكل** **على** **الكل** **على** **الكل**
 المعركة وهو صوبه **ح** **فان** **الكل** **على** **الكل** **على** **الكل** **على** **الكل**
 سكونه يغسل ويغسل عليه **ح** **فان** **الكل** **على** **الكل** **على** **الكل** **على** **الكل**
 ولا يغسل الجنابة عتابة متوجهة على الاحياء عند الغسل للهلافة وضرا رعت
 بالموت **ح** **فان** **الكل** **على** **الكل** **على** **الكل** **على** **الكل** **على** **الكل**
 الرجال جاز يغسل ويغسل عليه ولو كان جاز مع منغول المقاتل واليه اشار بقوله
 بقوله ولو ان غرق **ح** **فان** **الكل** **على** **الكل** **على** **الكل** **على** **الكل** **على** **الكل**
 مات جاز على المشركين وسواء ان غرق مقاتله ام لا مستثنى من قوله لا رجع
 حيلة **ح** **فان** **الكل** **على** **الكل** **على** **الكل** **على** **الكل** **على** **الكل**
 التي مات فيها ولو غلبت ويغسله بغيرها ولا يبرز عليها شيئا رست جميع
 جسدي والازير عليها ما يستمره **ح** **فان** **الكل** **على** **الكل** **على** **الكل** **على** **الكل**
ومن **نقطة** **فل** **نقطة** **ح** **فان** **الكل** **على** **الكل** **على** **الكل** **على** **الكل**
 بجزء من ثيابه ملحونة نجف **ح** **فان** **الكل** **على** **الكل** **على** **الكل** **على** **الكل**
 لثية ويسر على اليها كما توضع بغيره الجوارض انما تنزع ومنقطة فل
 ثمنها وان يكون مباحة وظاهره في جسد **ح** **فان** **الكل** **على** **الكل** **على** **الكل** **على** **الكل**
 بالنسبة للملح او بالنسبة للملح والاول هو المتوافق لما نفعه لاجل الحصى
 الحصى من العتيبة ولا يجوز له من الدرع وهو انما ينفعه **ح** **فان** **الكل** **على** **الكل** **على** **الكل**
 لما يرب به ولا دون الجبل **ح** **فان** **الكل** **على** **الكل** **على** **الكل** **على** **الكل**
 يغسل ولا يغسل عليه والجوس ما جرى الاسر جاز او جزه **ح** **فان** **الكل** **على** **الكل** **على** **الكل**
 يغسل ولا يغسل عليه وهذا هو المتوافق **ح** **فان** **الكل** **على** **الكل** **على** **الكل** **على** **الكل**
 انما انت لانه يغتسل على كل واحد **ح** **فان** **الكل** **على** **الكل** **على** **الكل** **على** **الكل**
 زلف الجوس وذو ثلثيه ولا حق زلف الجوس على ما نفعه **ح** **فان** **الكل** **على** **الكل** **على** **الكل**
 بغيره انما يغسل على كل واحد **ح** **فان** **الكل** **على** **الكل** **على** **الكل** **على** **الكل**
 على صوم ولو كان معه الاسر وانما صوم على ثلثيه **ح** **فان** **الكل** **على** **الكل** **على** **الكل** **على** **الكل**
 الهلافة لا يجوز على غايب عن ماله **ح** **فان** **الكل** **على** **الكل** **على** **الكل** **على** **الكل**
 الثالث جزر الهلافة عليه **ح** **فان** **الكل** **على** **الكل** **على** **الكل** **على** **الكل**

وفلنصوة

تسرو حصة سنو واشتار بقوله وان قد على اخر اجبه محل فعل وعمل التما
 وضع لما لك في المبسوكة ونحوه في النوازل وهو ان النسب ان افرد على اخر
 به بدوي من مخرج الولد كذا حصة **الشيخ** وهو من الاستطاع وانما يفر
 في المال ويرى في الجنين خلاف لار المال محقق بقاؤه واخرجه على ما هو وينبغي
 ان يحل الخلاف في جنين الاممي وان غيره من الانواع انما رضى الولدان يفر عليه فلا
 واحد **والنقض عقد** اكله جواز لم يضر بربط المنصوص لاهل الزهبي
 ان لم يضر لا ياكل من ميتة الاممي شيئا ولو كان كما لو اكلت ميتة
 حرمته ادمي والاخر فيلزم له اكله اكله اكله وهو الظاهر واليه اشار
 بقوله **وصح** اكله خرج الجواز على جواز اكل الفول بالبرق فالجواز
 لهذا اولى لا حياة الاممي محقق بخلاف الجنين لا في هذا اكله جزء من
 الاممي وليس في البقرة الا الشئ بينه وبين اكله اكله اكله جزء من
 جواز الشئ مع عزه تحقيق الحياة والضميمة اكله على الاممي الميت
 المبيوع من سبيل التخلع وهو من باب اضافة المصدر الى المفعول كوصح اكل
 الميت للمفطر ويحتمل ان يكون على اكله المفسر ويكفر من باب اضافة المفسر
 الى الفاعل كوصح اكل الميت الى الفاعل الاممي وقد ثبت مشروطة
حملت من مسلم بغيرتهم بغيرهم اكله مشروطة اذا حملت من مشركين وفيها
 تنوع فيه كيهودية او نصرانية او غيرهم كجوسية ومكة شبيهة
 او اسلم عنها فانها تدبر بغيرتهم اذ لا حرمه تجنيبها حتى يولد لانه
 عضو من اعضاءها فلهذا وصق قوله ولا تستقبل قبلتها ولا قبلتهم
 ان قيل بقوله **الا ان** يضع وليا ربه لار هذا انما هو في المسلم يوارى
 اياه الكاظم اذا اظلم خاف عليه الشيعة وهذه اعمالي لا قبلتها اهل اهل
 دينها بغيرتهم وغيره لا تتعوض لهم فاعلها في الشيعة في وجهه في غير
 موضعه ورمى ميت النبي به مكنته ان لم يدرج البر قبل تغيبه اذ
 ورمى ميت النبي مغسلا مخفيا مكنته معلق عليه مستقبلا القبلية
 على شق الاممي غير مثقل فانه اصبح وارثا ما يشعرون وعلى واجبه
 وقال المحققون يشغل هذا ان لم يدرج البر قبل تغيبه والاوجب التلا
 غير متبر بغيره بالبر والاضافة بقوله ميت النبي على معنى في ميت النبي

الام

وقد

وطر الله على سني محم وال

وقوله في ابيه ولا يعزب بكاء لم يوص به ليعتد الميت لا يعزب بكاء
 الحي عليه من رجع صوت او نوح مثلا انما اوصى بذلك فانه يعزب بما يشي
 عليه يوم القيمة ومثلا لا يراه ما اذا علم حاله انهم يكونون ولم يوص
 بغيره وحيث عليه ان ينصاهم عن البكاء انما اعلم انهم يقتتلون اموه والا
 فلا يجب قولي معنى تعزيبه بسماع بكاء اهله عليه والمنة لهم وقوله
 معسرا بذكر في حديث وهي اولى ما يقال فيه ولا يترك مسلم لوليه
الكاظم ان لا يجوز ترك المسلم ميم يتعلو بموت لوليه الكاظم من غسل غيره
 بل يلية ولية المسلم او المسلم ولو ابر الفلاسهم وانما سيره معه ودعاؤه
 فلا يمنع منه ولا يغسل مسلم **ابا** كذا لو لا يدره غيره الا ان يقع
 فليوارى به يعني انه لا يجوز للمسلم ان يغسل اياه الكاظم واولى بغيره من قريب
 او احب اليه الا ان لا يغسله الا في الصلاة وهو ليس من اهلها ولا يتبعه ولا
 يدره غيره بل يوارى الكاظم لا يديه بلونه الا ان خلاف ان يضع بترك اهل
 حالته فليوارى به بالتعقيب في شئ وانما في الاخر لا يستقبل قبلته فليشاه
 لانه ليس من اهلها ولا قبلته لانه لا يغسل قبلته بل يغسل مسوارة بحصة
 مخصوصة ولا خصوصية للاب مع خوف الحقيقة بل كل كلام يجب ان يوارى
 ويستتر عورته اذا خيف عليه الشيعة ولو لم يدره وقال يعزب ترك الحربي
 والاطالة اكل من النفل اذا افاق بهذا الغير اركان **الحار** او صالح يعني
 ان العلامة على الجنائز اكلت الروايات من صلاة القبلة المتألمة والجلوس
 في المسجد بشرطين الاول ان يغيب بهذا الغير اذ هو في الكفاية يسقط فرض
 فرضيته بقيام به بناء على اذ يتعقب بالشرع ويعقوب به الشك ان يكون اذ
 الميت من له حق حجار وغريب وصري او من ترخص بركة شهوده باه
 يكون صاحب دار عرو الاول بارك بغيرها تعينت او عرو الشاخ توجهه
 قرار النفل والجلوس في المسجد اذ لا يسجد كل افضل وقصصة البر العرب
 بمسجد الجامع فالله الممرض والا الاشتغال بالعلم او لوم من الخروج مع
 الجنائز وقال اللغز اصعب او افضل اكثر ثوابا ومثلا ان يغسل
 الكساة على اعظم اركان الاصل بعد الايمان بالله تعالى وهو الصلاة
 شتر في ميم يلية رتبة وهو الصلاة ولم يغسل بينهما بجاهل لانهما
 لم يغسل بكتاب الله الا هكذا وهو لغة التما يقال زكا الزرع انما

كتاب الزكاة

وطلب وحسن والبر كثر كرامة البفحة اذا بورى جميعها وزكاة الخبز يقال بلاء
 زكاة كثير الخير وصعيت به واركانت تنفق المال جميعا النوى في نفسه عن السوء
 وتشوعلا اسم اج من المال شرك وجوب المستحقة بلوغ المال بطلا ومعدرا
 اخراج جزء من المال شرك وجوب **قال ابو عمر** مستحقة ومتعلقات الزكاة شرعا
 سنة الماشية والحشر والنقران والتجارة والمعادن والعلم وفهم المؤلف
 كل بر شانه زكاة الماشية والحشر على النفر عكس ترتيب المرونة وابر الكاحيد
 لغرف ما يمتدحوا بنفسه وفهم الحيوان لغرفه على الجاهل **قال** باد
باب تجزئة زكاة النعم هذا فوهة فوهة فوهة كل زكاة
 من انواع النعم تجزئ مية الزكاة وزكاة قيمتها المعق المصدا اول وار الوجوب من الاد
 حكام التكليفية ولا تكليف الا بعمل اختيار **بالحق** وجوب **بالحق** يعني شرط
 وجوب الزكاة على المال الملك لعبر النصاب او لامة كالا مملات المملكة بالمتسل
 والحول واحترز بقوله ملك ممل لا ملك له كالفقاص والمودع وملك الغير عن
 ملك المدين حتى ينقض ذمة او سلبا بغير اموال فيستغنى واحترز بجمال الملك
 عن ملك القيمة لعبر المستن ارها وعمل ملك العبر ومعه شايبة رى لعزم تعلم
 قصره لا لتسليمه يسي عليه لا تنفاهم بالمكاتب ومعه معناه فم ليس ليس
 انتزاع ماله واحترز بجمال الحول عن ماله جلا تخيف قبل مجى الساع ماله
 جواز اخراج الزكاة بيه لا ساع مية قبل الحول برضة الار ما فارب اللش يعلى
 حقه كما سيلة **وان معلومة وعاملة** لا خلاف ان الزكاة تجزئ في الصاحبة
 وهو التي ترعى اذا توجت بيه الشوك واختلف في المعلومة في الحول او بيه
 والعاملة في رث او حمل او غير ذلك من بيه وجوب الزكاة بيه افضلا
 كاي ضيعة والساجي للناحوي منطوق فوهة عليه السلام **قال ابو عبيد**
 شدة في اربع وعشرين وجوه منها الغنم في كل خمسة شاة وهو مفرع علوم
 معصوم فوهة في سائمة الغنم الزكاة او خروج مخرج الغراب فوهة وار معلومة
 انه وار كل ثلث الغنم معلومة وعاملة وكان الاولى التخيير فيقول وان معلوم
 وعاملة لا منه لا في اسم الخمسة لفة ضعيفة بتانيث الفير وعليها مشرك
 المولع والعاملة بيا لفظا المملعة لا الهامة ملة والعاملة عبارة مملعة
وتنلجا واركانت كلها تنال وار الزكاة تجزئ بيه لار هذا محل الخلاف
 ولا يلزم من وجوب الزكاة في التناج الاخر منه بل يكلف ربها ان يشتري ما يجره

والفصل

والتناج بكسر النون ليس الا يقال تجزئ الناقة والشاة فم النور وكسر ال
 التناج قنن تنال اولت وفز قنن بها الله بها رية النون تنالها وظاهر قوله تنالها
 ولو كان التناج من غير جنس الاصل كما لو تجزئ الابل بغير او كسسه فترضى على
 حتم الماخذ **لا منها** **ومر الوصف** لكان المقول من الانعام ومر الوصف ومعنى
 ذلك اذا ضربت بحول الذهب بانات الغنم والعكس ان الزكاة لا تجزئ
 التناج المستول منها العزق فخص دخول هذا النوع تحت جنس بهمة الا
 نعام وظاهر قوله لا منها ومر الوصف بيشمل ما كان منها مبادشرة او
 بواسطة او باكثر **وضعت العاجلة** **له** **ولم قبل** **حول** **يبيع** **لا** **اقل** **الغنيمة**
 الموضعية على علم النصاب بيزرار كانت له ماشية ثم اجاد ماشية
 اخرى بار الثانية في الاولى ولو قبل الاستعارة لها قبل جمال حول الاطلى بل
 بلحظة اذا كانت الاولى فطبا وترى حول الاولى واركانت اقل من
 النصاب ولا تنضم الثانية لها بربو ويستقبل بهما من يوم حصول الثانية الا ان
 وصلت العاجلة بولادة الاقفاة بحولها حولهن واركانت اقل من نصاب
 اتعلا فلا ثم ارضى العاجلة للنصاب مع غير ما اذا كانت من جنس اما لو كان بخلاف
 جنسه كابل وغنم لكان كل مال على حوله اتعلا كما قاله في التوضيح ما اذا
 كان من جنس ارضى من الغنم فبطل على هذا القول ثم قيل مجى الساع ملك في
 خسران الابل استقبل بها حول مية يومين وكلام المؤلف في جارية الما
 سية بخلاف جارية العين جانها لانضم لما قبلها ولو نطبا بل تنضم على حدة
 مولها **الاب** **كل خمس** **ظاينة** **ان** **يكر** **جل** **غنم** **البلر** **المع** **بدا** **المول**
 من الحيوان بالابل في كل خمس ابل سائمة ظاينة ولا تنضم كسب العرب واء
 والمعنى ان في كل خمس من الابل سائمة ظاينة ولا تنضم في اقل من خمسة وتوضو
 الظاينة ذكرها وانضم في حوزها اذا غلب ظن البلر على مع هذا او تعاديا
 ولا يعتبر غنم البركى املا اذا غلبت مع البلر تعبر اخرها عنه الا ان يتكفر
 بدمع القان ابر عرصة المازر ارضه بحله الى هنا وطلب بكسب اربط
 بلر اليه بقوله الابل مبترا و في كل خمس خيرة وهو معمول وهو ظاينة
 ضمور ما تجزئ في حلة او ظاينة مبترا ثلث وفي كل خمسة خيرة والجملة قبل الاول
 وعلى كل حال جلا بزم العايز وقال الزرقاني في كل خمسة ظاينة مبترا وخيرة
 والجملة قبل المبترا والاربك مخزوءا في كل خمس مية ظاينة **والاع** **اجرا** **بغير**

لكل ما يطابق الظاهر كلام المؤلف وبناء غير العار مستند لأم بنا العار بالاولى ولو قال بغير
وحدة العلم لكل واحد من احدى اوجه العلم هو العلم تحت التكاف وفي غير العلم
يعني مثلا في هذه الامور التي هي الاولى لا اراها لك فترتفع المشتري في مسئلة
البيع والعلم في كل اختلاف العار وسواء كان العار مستقلا او متبعا
عليه والمعار من ابدع ما نشئت عن ارادة المشتري في كل ما كان متبعا او متبعا
المشتري من ربح عليه بغير اوجه او عيب او ربحا البائع في كل المشتري من ابدع
ينبغي علم حوله الا عن غير وجهه عن ربحا حول ماله او ربحا او ربحا او ربحا
ثم يخرج من ربحا على او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا
القول بان انتزاع البيع الا ان كانت يستقبل حولا من ربحا او ربحا او ربحا او ربحا
تجارة واربحا بغير او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا
والتشبيها لأمادة البناء حيث لم يطل في ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا
لا اعادة صم البناء فيما اذا رجعت اليه بغير ان لا يقتضي ان ابدعها بغيرها
ورجعت اليه بغير وجهه يستقبل ويبيع كذا ان يبيع في هذه الصورة ايضا ما يبيع
قوله وبناء راجعة بغيره والمعار من ابدعها او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا
واما ان يبيعها بغير او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا
ان انتزعت ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا
او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا
عيناها بطلت حول الاطوار او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا
مع بطلان بنا علم حول المبولة مطلقا سواء ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا
فمنه لك ان كل الامور اجبالا اختلاف بيعه بنا المبرر بغير وجهه بنا
المبرر بنوعها وقوله ولو لا استهلاك مبالغته في قوله او ربحا او ربحا او ربحا
كل الاطوار بنوعها لاستهلاك كما اذا اقلقها شخص ونفدت عليه القيمة
طرا من عندها ما نشئت من نوعها وكان ابدعها ما نشئت اما الواقر عنها عينا
مبطل ابر الخراج بين انتفاعها بالمؤلف فالويلو الى خلاف من ذهب الى الخلف
فلا بد للمطابق في جميع النعم الى العيب **فصل** في ثبوت ربحا او ربحا او ربحا
فصل ما نشئت للقيمة بابره بنطاب عيب او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا
الاهل له من ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا
نطاب انه لو كان عن دور النطاب للقيمة وابره بنطاب انه لا يبيع ويستقبل

وهذا

وهذا بالنسبة الى العيب
محمود والوجه

وهذا بالنسبة الى العيب واما بالنسبة الى النوع الماشية فلا بد من كونه
للقيمة ليرتفع بثلاثه جاموسا في ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا
اخرى من كونه قوله بنطاب فنية من كونه وهو تشبيها في قوله كونه ماشية تجارة
بغير او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا
لا استهلاك والشر والبر في كل منهما النوع بنطاب وفي مقهوره تعجيل
وهو انه ان ابره في دور النطاب بغير التغير مطلقا وان ابره بنوعه بنا ان كان
البره لهما بابره او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا
نوعها اهل الا ان ابره ملة شيع التجارة او الفنية بنوع ماله بنوعه او ربحا
فانه يستتبع عن ابره الفاسد وروايت عن مالك ان ربحا بنوعه بنوعه او ربحا
فنية تشتري بالدرهم والدرهم بنوعه بنوعه او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا
زكاة عليه انتفاعا وفكاك الترتيب في ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا
النطاب ان ربحا في ذلك الى ماله وبنوعه او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا
لغيره من ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا
معطوف على المحرر لا يخلو النطاب لقوله بغير وجهه بنوعه او ربحا او ربحا او ربحا
والتغير وبناء راجعة بغيره او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا
ايرها بنوعها والمعنى ان ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا
مبطل علمه فلا يبيع بل يشتغل يستقبل لانها يبيع وسواء وقعت الاقا
لذ يعرف في الثمر او قبله ومثل الاقالة الكلبة والحرقة والبيع او ربحا او ربحا
فنية بغيره او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا
بالمال فنية حولا من ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا
مفعول ليعمل محذوف دل عليه ما قبله والتفسير واول عينا فنية او ربحا او ربحا
المال بقوله عينا بغيره او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا
اير ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا
فيه ما نشئت من المشتري بغيره بنوعه بنوعه او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا
فانه ابر ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا
نوعها او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا
نطاب بنوعه بنوعه او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا
الماشية كماله مما وجب من ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا او ربحا

الخلاصة

التفتي النوع كابل او غنم او نمل ولا اثر الخلقة نوع غير كابل او غنم كماله وامر لائق بكل الوجوه التي
 فيها الملك من فناء ونبهة وغيرهما فاعلم ان الخلقة في ذلك حكم الانواع كابل كماله وامر بمباد
 وجب من قدر كسلالة لكل واحد من الغنم جوار الوافي عليه شدة واهو على كل واحد
 تلتحقاوس كاشي لكل واحد من الغنم جوار الوافي عليه شدة واهو على كل واحد
 فصفاهاو كابل على كل واحد من الغنم جوار الوافي عليه شدة واهو على كل واحد
 الامر بصف كاشي لواءه من الغنم جوار الوافي عليه شدة واهو على كل واحد
 المع على طاب التماثل في شدةها وعلى الاثر تلت و ليس بغير تعريف اربعة الخلقة خلاصة على ان
 لكل طاب كابل بل يفتقد كابل اذا كان في الصف كابل مثلاً لا في كابل غير ولا في صف
 نصاب وانما الصف في ذلك في شدة الخبير ان نوبت هذا شروع منه في وصفه
 شروط الخلقة ونحوها ستة الاول ان يكون اربابها من نوبتها في صف الخلقة
 اما ان نوبت او نوابها كل واحد من صفها منية اربابها من الاثر لغو والقيمة في نوبت الخلقة
 للخلقة المعهودة من صفها **وعلم** مصلح الشان من الشرط ان يكون كل من الخلقة من صفها
 اثر للخلقة من غير ونوبت في الحز كماله الانواع وسفط على العبر على المفسر الثالث
 ان يكون كل مصلح ملاءم للخلقة كالم ومصلح في المصلح على صف الانواع ويصف
 ما على التام من اربابها في قوله وكل واو اكل في كل مبتدا وسوغ الاتزان به الجمع
 وجو ما يعي ضم يعوض بعرضها ان نوبت في صفها كماله في صفها على صفها الاول
ملاحظة الشان الرابع ان يكون كل ملك نطيا ولو لم يخالطه جميعه فاذا اكل عن ارض
 ارضها نصاب وظالم يصفه طاب ضم ما في كماله في صفها الخلقة ونوبت في جميع
 ونحوها ان عند كل نصاب وكل يفتقد كل نطاب يصفه طاب الا في حيث صار ما وضمه في
 الخلقة نطاب وهذا ظاهر كلام المؤلف لانه قال ملاءم طابا ولو لم يخالطه نطاب
 وهو موافق لظاهر ارباب الصف ولا عنه خلاف ما يقتضيه كلام التوضيح من ان شرط
 الخلقة ان يكون لكل واحد نصاب وان يخالط به ولا عنه اقتضى التفتي في شرحه على
 ملاءم كلام المؤلف وقوله اللسان بقوله قوله ملك نطابا ولو لم يخالطه يصفه اذ حصل
 من مجموع صفها نصاب ولو لم يخالطه نطاب لانه لا يفتقد طاب وما اوجهه قوله اربعة
 اجتماع نطاب من الخلقة جميع النصاب بليس شرط **ملاحظة** الباء في الجاورة وهو الخامس
 ان ملكا مجاوز النحول وتو لم يخالط به الا بغير النحول مالم يفرج جوا كفا من صفه
 على ما عتبر ارباب جلاب على مالم مجاوز ملكه حولا في مجاوزة طاب كماله
 الانواع جلاب على ما عتبر اربابها نبت ونبهة ستة اشهر ثم خالف رجلا فترك قوله طاب

فلان

وعلى الله على سيدنا محمد وآله

جلاب التساوي في صف الخلقة فيكون قوله ولا زكاة على الاثر في حيز الجلاب
 على صاحب مريوع ونوبت في الان في نوبت غنم منها قبل ذلك ويعبد
 رة اخرى الباء في حيز بعني المصاحفة وهي متعلقة بملك او كل واحد
 صفها ملك نطابا مع حيزه في حيزه جلاب صاحب الملك لا للخلقة
 فاذا املك الملكا شدة ثم مكثت عن ستة اشهر ثم خالف جلابا ومضى
 ستة اشهر للخلقة في حيزه الجلاب مطابقة للملك لا للخلقة ولا بمراتبها
 صولها جلابا في صفها في حيزه الجلاب في حيزه الجلاب والمواقي
 واجتماع ملك او منبوعة في الاثر في حيزه من مواقي ومبيت
 وراغ بان نطابا في حيزه الجلاب في حيزه الجلاب في حيزه الجلاب وهو
 ان يجتمع المصطبان بملك بملك في حيزه او منبوعة باجرة او اجرة او ابا
 حية ونوبت في حيزه الجلاب في حيزه الجلاب في حيزه الجلاب في حيزه الجلاب
 الاول الرابع في حيزه الجلاب في حيزه الجلاب في حيزه الجلاب في حيزه الجلاب
 وفيل حيث تجمع للمواقي للمبيت الشان الماء ومعوقا في حيزه الجلاب
 الماء في المنبوعة ان يستاجر سيرا على اخر من مملوك في حيزه الجلاب في حيزه الجلاب
 او يستاجر ارضه من الاثر لانه يجوز الاستيجار على شرط يوم او يومين
 الثالث المبيت في حيزه الجلاب في حيزه الجلاب في حيزه الجلاب في حيزه الجلاب
 الرابع بان يكون واحدا يدعى الجميع اول كل ما شية راع ويتعاونان بالنظر
 على جميعها بان المالك يملك له او لغيره في حيزه الجلاب في حيزه الجلاب في حيزه الجلاب
 الغلة حيث يفرغ كل راع في حيزه الجلاب في حيزه الجلاب في حيزه الجلاب في حيزه الجلاب
 الرعات على حيزه الجلاب في حيزه الجلاب في حيزه الجلاب في حيزه الجلاب في حيزه الجلاب
 اربابها في حيزه الجلاب في حيزه الجلاب في حيزه الجلاب في حيزه الجلاب في حيزه الجلاب
 او مختصا بارضه في حيزه الجلاب في حيزه الجلاب في حيزه الجلاب في حيزه الجلاب في حيزه الجلاب
 الجميع ايضا يحصل الاجتماع فيه بمرور بعضه من بعضه في حيزه الجلاب في حيزه الجلاب في حيزه الجلاب
 الزايد بالاشارة في حيزه الجلاب في حيزه الجلاب في حيزه الجلاب في حيزه الجلاب في حيزه الجلاب
 ان تكون الماشية في حيزه الجلاب في حيزه الجلاب في حيزه الجلاب في حيزه الجلاب في حيزه الجلاب
 صغير في حيزه الجلاب في حيزه الجلاب في حيزه الجلاب في حيزه الجلاب في حيزه الجلاب
 لا يمان تكون الماشية في حيزه الجلاب في حيزه الجلاب في حيزه الجلاب في حيزه الجلاب في حيزه الجلاب
 راجع للجميع في حيزه الجلاب في حيزه الجلاب في حيزه الجلاب في حيزه الجلاب في حيزه الجلاب

الحاجة اليه حيث تعرض وبالنسبة للمال الاشتراك في منفعة ما هو مبلغ جميع الناس
 ويعمل على ما لا يفي في الجميع وبما لا يفي من الاشياء التي لا تفي في الجميع
 قوله واجتهاد معطوف على قوله ان يوفى اي هذا كماله الواسع ان يوفى الخلق
 واجتهاد الاكثر من الخمسة المذكورة بشرط ان يكون كل منظم من المسلمين مالكا
 انما انما على حاله وانما يجمع او لا ويضمير التثنية نائبا لشارة الالة لا
 مروي عن اثنين او اكثر من ذلك **وراجع الماخوذ منه شريفة بنسبة عدد بينهما**
ولو انما عدد وخص لا حصرهما في القيمة فانه في الخلقة والمعنون السباع اذا
 اخذ من احد الخليطين ما وجب عليه ارجع على صاحبه بنسبة عددي ما نسبتها
 اركارا وكذا وفتى انما لا يكون لا حصرها فتنوع من الابل والاخرى من تنوع
 الثلاثة شيئا على خمسة عشر لكل ثلاثة عشر وعلى صاحب التسعة ثلاث
 اقسام الثلاثة وعلى صاحب التسعة خمسة اقسام وكذا انما هو بالوفى على
 المشهور من الارواق من كذا يكون لا حصرها فتنوع وللان في خبر جارا
 الساتين من صاحب التسعة رجع على صاحبه بنسبة اسباع من اربعة عشر
 سبعين في خمسة الساتين لومر صاحب الخمسة رجع على صاحبه بنسبة اسباع من
 في خمسة الساتين رجع على صاحبه اربعة عشر سبعة اومر كل واحد شدة رجع
 صاحب الخمسة على صاحبه بنسبة السبعة التي دمجها وعلامة الشئ
 الخ وعلى القول بالارواق غير من كذا يكون على كل شدة والمراد في خبر
 القيمة لا في اشتقاق اركار الواجب في شدة وعلى المشهور اركار الواجب
 شدة كاملة لانه يغير الاستهلاك والواجب القيمة لا العبر وعليه بالقيمة
 يرجع الماخوذ لا يرجع التراجع فلا والا فذهب بناء على الرجوع عليه من السلف **هذا**
كتاب السماع الاخير كتاب لهما اول اخرهما وزاد للخلقة
 فتشبه التراجع بنسبة العدد والمعنون السباع اذا اخذ من صاحب لهما اركار
 اثنين او اكثر من اربعة عشر لخل عشرة ما اخذ من اربعة عشر من احد عشر شدة فومت
 بل اربعة عشر رجع على كل من ظلم به **وهو امر الغالب** من اربعة السباع
 من احد عشر ساتين كانت احدها مظلمة وثلاثة الساتين بينهم ارستون
 فيتميمها واراقت في نصف قيمة كل شدة مظلمة وثلاثة الساتين فيتميمها
 الصنيع الاخير او كذا لاصرها دون السباع ولا خبط على كذا لاصرها
 مائة من الغنم ولا في خمسة وعشرون وزاد السماع على شدة للخلقة فاجت

سأ تيس

وعلى الله على سبغ محروا

سأ تيس وفرد علمت ان المذهب لزوم شاة واصو لصاحب المائة لا كذا اذن
 بالتناول انما في يد الحاكم في مسائل الخلاف لم ينقص ويتراعى في الشاة
 تير على قارب المائة اربعة اقسامها وعلى الاخر خمسة اقسامها وهو قول محمد
 ويحوي ويقتل على طرب المائة شاة في تقسم الساتية على مائة وخمسة
 وعشرين وهو مذهب ابي عبد الله وهو في خبره في شاة في تقسم الساتية على مائة وخمسة
 مائة في بيان القول الاول في خبر لا غلب معطوف على معنى ما تفرقوا
 كاخترنا ولا لا غلبا فيكون مذهبنا من اخذت من نعمه ولا رجوع له
 على صاحبه وانما هذا خبره في الغلب وقوله **اول ما قيل في كتاب**
المعطوف محذوف او مؤخر لم يخل لهما كتاب اذن غلبا او اذن من
 لم يزل لهما كذا لو كان لخل في ستة عشر من الغنم بل من اخذ من غنم ما يرجع على
 صاحبه بنسبة والاخر من تدعى غصب محقق والمغايرة في المعطوف والمو
 والمعطوف عليه ظاهرة لا الغصب المعطوف عليه لا يبرم القصر والاول
 المعطوف به هو حاطم غير قصر وهذا مذهبهم خلا ابرر شر وادونا
 في ذلك **فصل في خبرها** او ثانيا او نصف بقية خبرها
 في الخلية الواحدة عليه شاة وعلى غيره نصف بالقيمة اعلم انه خبر
 مسئلة الاولى انه اذا اخذ من شاة ثمانية من الغنم خالط بل من غير معطوف
 صاحب اربعة عشر في الاخر شاة شاة حاله اربعة عشر من الغنم وهو معنى
 قوله فالك من صبيها انما يصبغ الثمانية وهو اربعة عشر في ثمانية يعني
 الماوا صاحب ثمانية فاختلاف في ذلك على اقول اربعة الاول ما ذكره
 المؤلف وهو قول ابي القاسم واشهد انما شاة واربعة عشر من الغنم
 قال **ابن منيرة** وهذا لا يار الخليطين والخلية بناء على خلية الخ
 الخليطين فلو اوجب شاة على صاحب الثمانية شاة لار له نصف
 الماشية وعلى كل من خلية ثمانية شاة بالقيمة وهذا الخبر على القول
 بل خلية الخليطين ليس في الخليطين لا يختلف **ف** مع يجمع الخبرين
 القول في رجل له خمسة عشر غير خالط خمسة منها رجلا صاحب
 خمسة عشر صاحب خمسة وعلى الاول المشهور في مسئلة
 المؤلف على الجميع بنت ضاخر وعلى الثاني عليهم خبر شاة على صاحب
 الخمسة عشر ثلاث شاة وعلى كل واحد من الطرفين شاة **المسئلة الثانية**

الكلام ان احسن لانه تنبيه بمذكور ان نفقت **هنا** هذا مخرج من قوله
 والنقص ان جانه لا يعمل على النقص وانما يعمل على ما به الامعاء الغررة وعلمنا
 وجوده كايصوب في النقص وهذا هو حكمة تافهة ليقول عرفونه وصورته لم يبق
 بين الاشياء اخفرت لانها من كلمة او لم يبق شيئا منه اخفرت منه الزيادة
 لان العلة ظاهرا كذا كانت جاذبة بها وهي ثلاثا تسمى بعون ثلاثة اعوام فزونا
 عليه ووجرت اهلها اربعين موقفا منه على مخرج ما هي به وهو السلام في الاعوام
 الماضية واما في عام الغرة عليه فيوض منه على ما وجوده على هذا كون الاخر
 ينقص النصاب او اللفظة بالنسبة لتمام الاطلاع لانه يعمل فيه على ما وجد قبل
 اخراج ما وجب للاعوام فلو اطلعنا عليه في بعض المذكور بعز خسر سبعة ايام
 نأخذ من الاعوام الماضية اشياء شتى وناخذ من الاعوام الحاضرة شياء واحدة
 وبما فزونا على ان قوله بتبعية العال او لا راجع ليقول ان هذا كما ذكره الخطاب
 وانه بالنسبة لما في الاعوام لا لتمام الاطلاع تنبيه قوله لا يفرق ان
 الخطاب في النقص بين زوايا المرفعة بينة في المصروف في النواذر وانما يقال
 ابرعير النطاق هو ابي ارفد عليه واما ان جانه تليها اوقات له بينة
 ينقص الا يوض منه الا على ما ادعاء من النقص واعتراض ابرعير في التناوب
 ولم يجز فيه فيم فاقته له بينة فقال ومعه الغرة عليه كقوتهم ونقل
 ابرعير السلاص تنصير التناوب دور من قدر عليه لا اعره امل في عقوبة شيا
 هو الزور والنزير والمال اشهر العقوبة لصفوفه المحر بالقبض دونه
 في كلام الخطاب وهو غير انه اذا جاء تليها لا يصرف في النقص وكلام ابي
 عبد السلام يعبر انه يصرف في النقص كما يصرف في الزيادة على احوال الغر
 لير وطره في النقص **وقت** كلام ابرعير السلاص في شرح قوله لا ان نقلت
 طارئة كما فعل الخطاب وكما فعله التوضيح ولم يزد في شرحه وازدادت
 في العلم بعلم النقص في الزيادة حيث جاء تليها اما بطريق المصداق
 ات او بطريق الاول **وان زادت له قلخل ما فيه وهل يصرف قوله**
 الظاهر المحرور على ان الخطاب في ما شئنا والمعز ان الخطاب اذا زادت
 ما شئنا على قدر النقص به فانه يزد في اقل عام من الاعوام الماضية فاذ
 هي وشيئا له شئنا شلتا شئنا شئنا شئنا شئنا شئنا شئنا شئنا شئنا
 ابيها شئنا شئنا شئنا شئنا شئنا شئنا شئنا شئنا شئنا

وصح

ما فيه

وعلى النقص على صيغة محرولة

ما فيه من قليل او كثير ولا يافق زيادة ما اجلا جبراء العالم الا فير لما في
 من النقص وهو قول من ان النقص وهو قول جميع احبابنا المبررين واعو
 والمحررين الا انهم ذهبوا عنه قال يوضف للماء على ما وجد ولا يكون اله
 الخطاب احسن حالا مما خلف عنه الشاع في اللفظ وروى
 ويحكي في رده انما هو اقل الا في علمه على خلافه وعلى المستظهر بان قامت له
 بينة بان الزيادة انما هي في حصة في هذا العام مثلا فلا كلام
 انه بعد علمه في اوانه تغفر له بينة بذلك والذبح ان الزيادة حلت في
 على خزاينها يصرف وهو قول ابرعير السلاص ويحكيون النقص وهو احد
 احسن لان الزيادة لا تحب عليه الا باقراره او بينة ثبتت عليه وليس
 يشغف بالتميز في علمه الزيادة في بينة او لا يصرف وهو قول ابرعير
 جعشوه في عرض منه زيادة سائر الاعوام على ما هو عليه في الاعوام انما
 فانه يوضف على ما هو عليه في قوله بلاحلا واليه اشار بقوله وهو يصرف
 فوكان ويعتبر بتبعية العال او لا راجع ليقول ان هذا كما ذكره الخطاب
 نفقت ههنا بان نفقت الاخر النصاب او اللفظة اعتبر كما مر وكما
 هو كلامهم ان تصرف في علمه في قوله بلاحلا واليه اشار بقوله وهو يصرف
 وعمره في قوله حيث لم يبق تليها ولا يثبت على علمه في قوله بلاحلا
 ابرعير السلاص كما اشارنا اليه شيا فوا **ان نفقت** **نفقت**
او زادت **فالموجود ان يصرف او صر و نفقت** **وعا في**
تد يعني ان السلاص اذا سأل رب الماشية عن عودها فغيرت
 عما كانت عليه لنقص موت او ذبح كمن يفسد به الزيادة او الزيادة بولادة
 او ما ياتي ثم رجع السلاص بعد علمه الماشية بوجودها فغيرت عما اقره به
 فارجح السلاص في ظهوره في الماشية بما اقره به او لا فاما في موقوفه وارض
 وتغيرت في النقص في كل حيوان تغيرت في زيادة مع ذلك فغيرت في الاولى
 المعبر ما صرفه عليه التا بينة ان المعبر ما وجوده هو مراد المتولد بالتردد وعل
 من قبل التردد هل يصرف في علمه الزيادة او لا والراجح من هذا العمل ما وجد في
 لوعر اعواما شئنا شئنا شئنا شئنا شئنا شئنا شئنا شئنا شئنا
 صنو قال ولو غير له طعاما من الزيادة تغير ولا يثبت في باره في شئنا شئنا
 ولا يثبت في البيع من الزيادة في طعام الدوي في كل عام في شئنا شئنا

الفصل

رسالة المحبوب

هزا

هذا صفة الخمسة اوسى واعلم ان الزكاة تجب في عشر نوعا من ثمرات الخشب
فوله جب تسعة عشر الفطاح السبعة المحصر والبول والقرش واللوزيا
والزيتون والبلبلان والبسيلة وبوزل ايضا الفصح والشعير والسملت والبطيخ
والعسل والارز والدررة والقرش والزبيب وجرعل ايضا الاربعة ذوات الزيت
وهو الزيتون والبلبلان والسمسم وحب النخل والقرطم فلهذا تسعة
عشر ذاكما تحت قوله مر جب ونحب ايضا في التمر مائة وعشرون جلا تجب
في التمر على المعتمر وكما في فصب وبقول وكما في جاعهة خالما وكما في حب
البلبل الابيض لانه زيت له والكثبان وكما في التوابل وكما في العنبر والبر
والتوابل هو البلبل والخزبرة والانيشور والشمار والكمون والحبة
الصوداء وتؤخذ لك منقوعا حال خوض الغدير للمزجور منقوعا من ثمنه
وصور انه لا يجوز به كشك كفسر البول الاعلى واقلا ففسره الزمير
بزايله جانه حبس فحالاته قوله وحبس ففسر الارز والعسل وهو اجمع
لغوله مر جب **مفيد الجفاف** في الجوف ميقال ما ينقص العنب والتمر
والزيتون ارجف وفي التمسلمانية لا ينحل الزايتون في وقت رفعه حتى
يجف ويشاهد حال جفافه بار كان فيه خمسة اوسى بعد التجفيف منه
ففيه الزكاة وهذا اذا كان عادته ان يجمع على الحبوب وتمر وعنب وزيتون
غيره مع بلوار كما في كالتلثة يجمع فلا مالك بار كان ركب هذا النخل
النخل لا يكون مترا ولا هذا العنب زيبا بلح هو ان لو كان فيه ممكنا
جارح في انتغير خمسة اوسى اخر من ثمنه كان مثله في عشرة دينار
او اخر او اقل ان المواز وليست له ان يخرج زيبا **نصف عشر** هذا امثرا
ضربه تنفع في قوله وفيه خمسة اوسى او خمسة اوسى في الوان نصف
عشرة وهو ماله للقدر المخرج وصعبه وذكر انه نصف العشر بشرطه
الا لا يخرج من التمر والزبيب الذي يباع من حبه والحب التي لا زيت فيه من
حبه واما التي في حبه زيت كالزيتون فيخرج من زبته اركان في بلوله منقعا
زيت واركان في بلوله لا زيت فيه فيخرج من ثمنه وكذا في ماله نصف كركب مع
وعينه والبول الذي يباع اخذ في ذكر القيمة في قوله نصف عشرة باعتبار
ار الخمسة اوسى قدره وفي القدر المذكور نصف عشر **كثرت ماله**
زيت ممتن به نصف عشرة لا في كل صنف مضاف اى نصف عشرة ذاته

الحب والمراد بالادراك او يبلغ حرا يستغنى معه عن الصفح وذهب الى
 انه وعبر النقص عن ذلك انما يكون بيمينه والمراد بالادراك البين واليقين
 والوجوب بالادراك الحب فليس ثلثا بلية صفة وفي قوله وخصيب فشر
 فشر الارز والعنبر فشر النقيب على ذلك وبلية ثلثا وهو قوله
على وارث فلهما كرمي نصاب القعير فلهما على وارث
 ام اي الحب وخصيب الثمر والمعنى ان الانسان اذا مات قبل الارث
 والخصيب المذكور في الارث على وارثه اذ الميراث له نصاب في حقه ولو
 كان الميراث اكثر من نصاب الارث لموت فكل ما في الوصية بعد ارث
 الحب وخصيب الثمر لوصية الزكاة في الميراث ولو لم يكن كل وارث
 نصاب اذ اكل في الميراث نصاب وفي قوله على وارث اشارة الى انه حصل
 للوارث نصاب اما لو مات قبل ان يورث فمات على وارثه فكل ما في
 كذا وكذا وهو في ذلك ميراث على ملك الميت لانه مات على ملكه لا ميراث
 للوارث فيه لكون الارث مقرر وقوله على وارث فلهما متعلق
 بوارث وقوله كرمي له نصاب حصة لوارث ولو قال كذا وكذا ارثا
 وكذا وكذا بحق القعير فلهما او اسلم الثمار او وصى الارث او بعهده او نظروا
 به على معنى واستحق النصف عملا في الطلاق او اتزاع الميراث ما لم يصب
 من ثلث الزكاة واذا وقع شيء من ذلك بعونه لم يتغير الحق على ما عليه
والزكاة على البائع بعونه يعني انه اذا باع زرع بعونه او احد او شيئا
 بعونه كحبيبه جاز الزكاة في ذلك على البائع لتعريفه لانه باع بعونه على
 الزكاة فيه والعقود بشرطه في ذلك بالاعتراف بعهده وهو كبيع الد
 القبض وسواء باع الزرع قايما او لا جزا او لا يكون المشتري مأمونا به
 فذكر ما يؤجره الزرع جاز لم يرضى مأمونا فعلى البائع ان يخرج قدر ذلك
 ويؤجر عليه ليسلم من الخطا فان باع ذلك من ثمره اذ جاز البائع
 يتحقق من ذلك حتى يعلم ما خرج منه ومن حبيبه من ثمره **الا ان يعثره**
المشتري يعني ما تفرغ الزكاة في حقه من البائع محله ان الميراث معزوما
 والا فعلى المشتري على من يورثه القاسم في الميراث او وجد حقه في ذلك
 الكلام بعينه ويرجع على البائع بما يوجب ذلك من ثمره او يورثه
 ويرجع بما يوجب انظام النعقة التي انبغها به عمله وان كان النعقة

والصلاح

وعلق الله على سمينه محروا

والصلاح على البائع ويرجع المشتري بما يحق له من الثمر وان لم يورثه
 ذلك الكلام بعينه ان يبيع البائع ارثا ميراثا او ميراثا ميراثا
 باسره ويعتبر اربعة اوجه فوجه على المشتري ان كان المبيع باعنا
 بعينه عن المشتري او اشترى المشتري واما ان تلف باسره فلهما
 الزكاة لان الوصية للمشتري قاله ابو الحسن وكذا الوصية اجنبية وماله
تق ماله في العدة لا يقول عليه **والنعقة على الوصية** لا على المشتري
بخير ولا المستأجر او وكيله يعني ان مراد الوصية للمشتري
 لتخصه بخير من ثمره او زرع كالباع وخيره يدبر قبل حبيبه جاز نفعه الد
 الغنم التي وقعت الوصية به من سقير وعلاجه يلزمه ما به بحمد الاباء
 والموت يستغنى به من مبيع النسخ والتشريف العام فكل من يملك وارثا
 باع مبيع من غيره كالمستأجر فانه اذا ارصى للمساكين بخير لا نفعه
 عليه لم يورثه المشتري والتعريف ولا نفعه لا يستغنى به الا بعونه الا اذا
 والظهير واكثر بقوله كرمي نصاب الوصية بخير فيقول كرمي نفعه او نفع
 او نحو هذا وان النعقة على الميت كالمسكين كرمي نفعه في ذلك الحيز
 وصيته لم يورثه بخير كذا زرع اذ يورثه وارثا وقد تفرغ ذلك بقوله
 لا المتساوية كانت الوصية بخير او وكيله وقوله وكيل عام في الموصولة
 سواء كان مبيعا او غير مبيع ولو قال النعقة على الوصية له الميراث
 بخير والا فعلى الميت لثمار اخيه وسكنت الموصولة على الزكاة على من
 او على له ان يورثه في ثمره الكثير **وانما يخرج الثمر والعنبر** الخ
 بفتح الخاء وسكون الراء مقرر في ثمره يخرج من الثمر او كسره وهو
 حذر ما على النخل من ثمره كالتين او ركب سر الخلاء ان يشته المقرر فيه يقال
 في صفة النخلة كذا وكذا او سكتوا المعنى ان الثمر يخرج من النخلة
 والعنبر على المشهور وبه الظاهر الزرع بهما عن عذو امي اهل
 عليه او جعل امين عليه فتولا في كل منهما واختلاف في سيب
 مضروعية الترخيص فيهما فغير الحاشية اهلها اليه وهو ظاهر
 قول مالك فيهما لا يخرج من النخل والعنبر الحاشية الواكلة لهما
 وعلى هذا الحق غيرهما لهما ان يخرج النخل لا سيبا العنبر
 السراير وقيل ليشترى من ثمره لثمنه ظهورهما وقيل تعبر ان

٥٩

لعمري قد مضى عليها نحو مائة سنة في الفقه على مذهبنا والحق في
 القول به في قديمي غيرهما وعلمه على التعليل بالحاجة وامكان الجزم في نفسه
 وبه نفي لانه على المرونة بالاول فليس علم ما قال ان يكون المستظهر في
 غيرهما انما اخرج اليه وليس كذلك وانما ينبغي ان يقال انما اعتبر المرونة
 في الحاجة في غالب الاوقات والازمان وانما يتصور وقوعه ليس كذلك واما
 التعليل بالنظر في لار ان يتصور والحب يجوز ببعضها انما كان معلوم في الجزم
 في هذا الجزم ببعضها **انما احل ببعضها واختلقت الحاجة اهلها**
فخلت فخر ابياء الوقت الخبيث وهو غرض المرونة ونحوه الشرع عندنا انما اطلب
 وطريقه والتخلل في الزهق وطريقه وحل ببعضها لا يملكه البيع عند
 عندها كحل بل منعصة ارباب الفقه المخزي من اكل ومعاوضة لا قبل وتوقع
 اربعة التخيبي اختلاف الحاجة فمنهم من يبيع وهو الاكل ومنهم من يبيع
 وهو اكل وهو قولنا في بعضه لا يخرى الا التمر والغيب للحاجة الى اكلها كحبيبي
 وهو من يبيع على المولى هنا حيث ذكر الاختلاف هنا بشرط ما مع ثبوته علمه والا
 فرب نصب قوله فخلت فخلت على الحال التي لا يملك معظما فخلت بالباب لا يجمع الخا
 رضى الخا في الجزم ولا يخرى بل كل فخلت على شرطها لا يجمع ان في الخا
 واما اكثر فخلت في الجفاف جاز والافلام في الجفاف في فصل
بالسقاء بعضها اسفها يعني ان الخا في يصفها باحتوائها على ما
 يجعل عادة انه اذا جف التمر والعتت ينفق منه ريعا في كل فخلت
 تقول يقول مثلاً فخر ما على فخر كذا واذا جف ينفق كذا فيجعل علم قوله
 ان كان عدلا واما ما يرميه الهوى او يد كلفه الطمر وما الشبه ذلك فانه لا يصفه
 لاجله شيئا تغليباً بجانب العفراء وهو ما ذكره بقوله لا يصفها وانما لا يصفه
 فخر ابا الهرة والعلقة والا كلف العلف من باب اوله في عدم الاسفاه وسعد
 وسفطها بفتح الفاف وسكونها فيكون بمعنى فاعل **وكفر الواصر**
 يعني انه يكره طار في واحد وكلف عدل العار فانه حاكم فيمحوه ان يخرى واحداً
 ويكره عليه الشلح يبعث بحجر الله ابر روضة وحى طار الى خير بخلاف
 الرضوخ لا يرميه من التعذر والبع وانها لما كانا يخرى على شئ من غير جنسه
 انشبه المفهوم والتفويض لا يكره في بيع واحد ونفي الالبسة **وانما اهلها**
اختلجوا بالاعرف يعني ان اخرى ثلاثة في زمي واحد بل ان تعفوا فلا اطلاع

وكا

وان

وعلم الله على سبيل محم وال

وارا خلتوا بفعال احدهم مثلاً لثقة واخر ثمانية واخر عشرة اخذ بقول الاعرف
 ان كذا وسواء والا فخر او اكثر فخلت في زمي واحد اختار انما او فخر في
 منعه بل زمان واحد فانه يوفق بقول الاول **ولا اهر كل جزاء** وارا استويا
 في المجرية اخذ كل واحد من علمه حسب عددهم ان كانوا ثلاثة اخذ
 اخذ بقول كل الثلث وهذا الجواز الاحد منهم مائة واخر تسعين واخر
 ثمانية فيكون على تسعين وليس كذلك اخذ بقول من روات تسعين وانما هو كذا
 مئة ثلث مجموع ما قالوه وعبارة المولى تصرف في غير المراء اخذ
 تصرف باخر الثلث بقول احدهم ومن الاخر الثلث مثلاً فخلت في بيع ان يقول
 من كل تسعة فاني لم يجمعهم **وانما صابته جارية** اعترفت انه
 التخمير في صابته لما وقع فيه الخا وارا طابت الجارية ما وقع فيه
 التخيبي قبل جازاه اعترفت بان يفرق بين ما يخرى فيه الزكاة وكا هو
 والا فخلت وليس هو ابيع وقوله الشيخ غير انما علم ما يبيع بعد الطيب
 ان يخرى في شربته الشخير وارا جازت على تخرين عارف **بلا ميث**
الاخراج **وهو على طاعة** **والوجوب** **تلاوي** **تفعل** **انه يشترط** **في**
 الخا ان يكون عدل عار بما جاز اخذ في التمر موجود كذا في ما خا في
 جانه لا خا في الزاير فيل وجوب لا فيل الاستحباب اذ لم يصرها ومرفى
 عليه اربعة اوسو موجود خمسة جازت التي ان يخرى لفته اصالة الخا في
 البيع بقول الله الامل احتساب الي اربعة في فخر بعض الاشياء على
 الوجوب كذا في فخر ثم ينفق انه فخر لا صراخ وهذا اجل الاخر وقوله
 بعضهم على الاستحباب كذا في شروعيها في لتعليقه بفته اطابة الخا في فلو
 كذا على الوجوب لم يفت لا طاة الخا في وكذا الوضاه في معطوع زاد
 زادت لو نفقت الثمرة في تخرين العول العار في ان ثبت النفق
 بالبيضة العادلة عمل بها والامتنع من الزكاة ولا ينفق قول ربه في
 نفقها لا خا في كون النفق منه فانه الجلاب ومفتقر التعليل انه
 لو نفقت ان النفق مع خطا الخا في لا نفقت الزكاة وهو الموضوع احرف في
 مواضع من المرونة جاز في بعض علم الوجوب ومنها ولا يتوفاه
 بشئ من اسوال الابل والباقيها ولا بالغا بالعسل المعزونة ولا يلبس
 بالنسبة والتيمم احدث التي في ذلك ومنها قوله في العبر في احيى التي

اربعمائة وستة وخمسة عشر في قيمتها مائة درهم وقوله فاعشر عطف على ما يتبين فيكون
 جزء من الثمان لولا الاو اعليه او عطف على عشر من مائة لولا ان الثمان وقوله
 بها الجزء (ا) بالبخيرة والمقابل بل يجعل كل واحد في مقابلته عشرة دراهم
 لا بالقيمة ولا بالجوذة والادلة ثم ان اللسان انقضى ان السطاب من دراهم
 المسماة بالانطاف ست مائة وستة وستون نفعها ثمانية عشر اذ
 انطاف ثمانية دراهم ومن العشرة الستة عشر وثمانون في كل عشرة
 دراهم ومائة طافه اثنا عشر وعشرون ومائة والكلب اثنا عشر وعشرون ومائة
 والقطب من الذهب الكبريت والابرار والبنزارة عشرة وعشرون ومائة
 خمسة واربعين وثلاث فيراة وخمس وثلاث فيراة **والفعل او يحسبون**
 المحلقة في وجوب زكاة النفقة او ولو كان الملك لفقرا السطاب طعلا
 او مجموعا بجمع عن التكليف في الخلاف الخارج المذهب القابل بغيره
 وجوب الزكاة في ملك الكليل والمحسبون ومن حاشه لهما شيتهما انقفا
 لنموها بنفسهما او نقصت او برداة **اصل او اضافة وراحت طافا**
 ملة يعني ان الزكاة تجب في المائتين درهم او في العشرة دينار او لو كانت ذ
 فضة في الوزن لا في عدد نفعها لا يحسب طاف رتبة الكاملة كحبة او حشيرة
 في كل الموازن كما عن جمهور اصحابنا او كانت وازنة الا انهما رتبة من
 معزتها وتنقص في التصفية او كانت نافضة بسبب اضافة كالمعشر
 شنة بخاسر وقوله وراحت طافا ملة راجع للثلاثة لا في روجه
 للثانية مغير ما اذا كانت رداها بسبب انها تنقص في التصفية
 واركانت لا بسبب انها تنقص في التصفية بل انما تخرج من رواج
 الكاملة وموجبه قوله راجت طافا ملة انها لا تخرج من الخطة من
 الكاملة بحيث يكون في البئر نافضة وكاملة سقطت زكاة الاول انقفا
 وحسب في الاخير من الخلفي بل بلغ المطاف زكاة زكاة واعتبر ما فيها
 من الخاسر وغيره اعتبر العوض مراداه واختار واليه الاشارة بقوله **والا**
الاهيب الخالص اء وار رتج طافا ملة حسب الخالص في الاخير
 كما مر ثم ان اثنا عشر في قوله او نقصت ومما يلة بل اعتبار العيب
 المستعلا من قوله ومما يلة من رتج طافا ملة باعتبار السطاب
 المزكور المستعلا من المطاف طافا ملة يقول او نقصت رواج طافا ملة

اربعمائة وستة وخمسة عشر في قيمتها مائة درهم وقوله فاعشر عطف على ما يتبين فيكون
 جزء من الثمان لولا الاو اعليه او عطف على عشر من مائة لولا ان الثمان وقوله
 بها الجزء (ا) بالبخيرة والمقابل بل يجعل كل واحد في مقابلته عشرة دراهم
 لا بالقيمة ولا بالجوذة والادلة ثم ان اللسان انقضى ان السطاب من دراهم
 المسماة بالانطاف ست مائة وستة وستون نفعها ثمانية عشر اذ
 انطاف ثمانية دراهم ومن العشرة الستة عشر وثمانون في كل عشرة
 دراهم ومائة طافه اثنا عشر وعشرون ومائة والكلب اثنا عشر وعشرون ومائة
 والقطب من الذهب الكبريت والابرار والبنزارة عشرة وعشرون ومائة
 خمسة واربعين وثلاث فيراة وخمس وثلاث فيراة **والفعل او يحسبون**
 المحلقة في وجوب زكاة النفقة او ولو كان الملك لفقرا السطاب طعلا
 او مجموعا بجمع عن التكليف في الخلاف الخارج المذهب القابل بغيره
 وجوب الزكاة في ملك الكليل والمحسبون ومن حاشه لهما شيتهما انقفا
 لنموها بنفسهما او نقصت او برداة **اصل او اضافة وراحت طافا**
 ملة يعني ان الزكاة تجب في المائتين درهم او في العشرة دينار او لو كانت ذ
 فضة في الوزن لا في عدد نفعها لا يحسب طاف رتبة الكاملة كحبة او حشيرة
 في كل الموازن كما عن جمهور اصحابنا او كانت وازنة الا انهما رتبة من
 معزتها وتنقص في التصفية او كانت نافضة بسبب اضافة كالمعشر
 شنة بخاسر وقوله وراحت طافا ملة راجع للثلاثة لا في روجه
 للثانية مغير ما اذا كانت رداها بسبب انها تنقص في التصفية
 واركانت لا بسبب انها تنقص في التصفية بل انما تخرج من رواج
 الكاملة وموجبه قوله راجت طافا ملة انها لا تخرج من الخطة من
 الكاملة بحيث يكون في البئر نافضة وكاملة سقطت زكاة الاول انقفا
 وحسب في الاخير من الخلفي بل بلغ المطاف زكاة زكاة واعتبر ما فيها
 من الخاسر وغيره اعتبر العوض مراداه واختار واليه الاشارة بقوله **والا**
الاهيب الخالص اء وار رتج طافا ملة حسب الخالص في الاخير
 كما مر ثم ان اثنا عشر في قوله او نقصت ومما يلة بل اعتبار العيب
 المستعلا من قوله ومما يلة من رتج طافا ملة باعتبار السطاب
 المزكور المستعلا من المطاف طافا ملة يقول او نقصت رواج طافا ملة

للقبول المذمومة الاقوله جفت على المذهب بل هو قول الابرار بل هو
 فسميها وفضيها بقوله وقت وانصف ما بينها لو ابقى مذهب الرونة
 واخر بقوله جفت عن الحرث والمناشئة اذا ورثها فانها من خيال مطلفا
 من غير ضرورة الايقاف والعلم لحصول التوفيق بينهما غير محاولة وعبدارة
 المسلما من عبادته على المذهب ونهه وارورث عنها الاستغناء لها حولها
 بوم قبضتها او قبضت سورة ولو اطلق اعواما او علم به او وفعله على المس
 المستطوره ولا معهود للارث او وذهب او اوصى بها **واما موصي بغير قتها**
 يعني اراعي او المناشئة او الحرث اذا اوصى بها انفسا تنعز على معيبر او على
 غير معيبر فانها الموصولة تتبع قتها او قامت عنها اعواما فانه لا زكاة
 زكاة فيها محر وجهها على ملك ربها بحرية الموت والموضوعات
 قبل مرور المحول بامات بعروجه ونصاب او هو مع ما عني نصاب فانه يري
 على ملكه ذكوة في طرح الضمان والتعليل ان ذكوة الشرعيين وسواهم اوصى
 بهاء الصحة او بمرض واذا اوصى بها فلا زكاة على من حازت اليه الابرار حول
 ما يوصى بغيرها اذا كان في حقه نصاب لانها ما ياتي مرحلة العواير ما لم يدا
 بالغير كما قاله اللقل اللغوية وهو الزكاة فيقول العير والحرث والمناشئة
ومال زقيق يعني اراعي او من فيه شيئا لا زكاة به ما لم يدا او المناشئة او
 حرث ولا مما يدير للتجارة بلا خلاف لعدم تناع تعريه ولا زكاة للسمي
 عنه جاز التزعة المستقبلية حولا وكذا لو عتق هو وماله **مما يري** يعني اراعي
 المدين لان زكاة عليه في ماله العير المحول لا الذي يصفى زكاته وسواه
 كل الذي يمينه او عرفا مالا او مؤجلا لعدم تناع الملك واما المعز والمنا
 نشئة والحرث جاز الزكاة في اعيانها فلا يصفى كما ياتي **وصيغة**
وصيغة وجود هذا معكسوف على ما قبله كما قاله الشارح وهو
وقال ان البساحي على غير على الحجج من اراعي لم يصفى اذا انكورت
 تكون على الاول والمعنى ان الانسان اذا كان عن من النفوذ دور النصاب في
 ملكه وثم اندرها الا في الاجل سكتة او في صيغة غنة او جودته يس
 يتساو نصابا فان قيمة ذلك لا تؤثر في وجوب الزكاة وسواه كانت
 الصلابة منحة او جارية جفته وسكتة / ا ولا زكاة في قيمة ما
 ذكره وكان ثمرا الاستغناء من لفق بقوله فيما مر بالحر **وطر وان**

تکسر

فكسر الهمزة في هـ و لم ينو عن اصلاحه الخلى بفتح الخاء وسكون
 اللام وتضعيف الياء مجردا واما بالتخفيف الخاء وكسر اللام وتشديد اللام
 الياء جمع على والراء الاول والاثنى العفل المشتبه على ضمير و
 وقاضى النظم هذه المسئلة ان الخلى اذا تكسر جلا يخلوا اما ان يتهشم
 اولها بطن تهشم وصيت زكاته لانه يتعذر اصلاحه ولا يعود الا بالفتك
 وهو كالتنوين سواء نوى اصلاحه او لا وار لم يتهشم جاز كان يحضر اصلاحه
 وعوده على ما كان عليه جلا يخلوا اما ان ينوى عدم اصلاحه جاز نوى عدم
 اصلاحه جاز زكاة والا فلا زكاة فيه بمعنى كلام المؤلف انه لا زكاة
 في الخلى وان تكسر ان تنصرف تهشم ونية عدم اصلاحه جاز نوى اصلاحه
 اصلاحه او لم ينو شيئا ومعهومه طاء وثلاث صور فيب في هذا الزك
 الزكاة اصرارها التهشم ونية عدم اصلاحه وان يهشم التهشم مع نية
 اصلاحه ثانيا عطف التهشم مع نية عدم اصلاحه وما تفرد انه لا زكاة
 لا زكاة حيث عرفت النية مع عدم التهشم هو المعول عليه لان
 الاصل عدم الزكاة ومعهوم المرونة وجوبها **واركان الرجل** معطوف
 على تكسر والمعنون الخلى لا زكاة فيه وان تكسر وان كان له رجل يرب
 ان اتقى لم يجوز له استعماله كزومته وخدمته وغورها او نعيمه اى
 ضائعه وانف والسنان وحلته المكح او سعيه انطت بالمثل كالنقبة
 او لا كالحذاء وان لم لو كان النصف محلا والخزنة المرأة لا زكاة فيها ولا
 زكاة فيه كما ان الخزارة على النسيب **الفساح** الفلج فاما
 اتقى الرجل والراة للجماعة فيعبر الزكاة ان لم يلا مبر او **كسر** الاء
 زكاة في الخلى المتخذ للكرام وكلامه يشتمل ما اذا كان مالكه رجلا او امرأة
 وانما نزع على عدم الزكاة فيه لئلا يتوهم انه كلامه نوى به للجماعة ثم ان كلام
 المؤلف هكذا اجمالا اذا اكل من مخز للكرام لا يرب عليه استعماله وامامه
 يرجع عليه استعماله على مالكه فلا يرب في قوله او كراه لقوله عفيه الا
 محرم للبسر وحى مما اقتضاه كلام التاج مرارا المشهور ان ما اتقى الز
 الرجل من حكم المصط للكرام فيه الزكاة لا يخالف قول المؤلف او كراه
الامع اللبس يعني ان الخلى اذا اكل من محرم اللبس فانه يجب زكاته
 بلا خلاف في ذلك سواء كان من رجل كحائتم لا ذهب وسواء او لهما كحائلة



الحول

اذا قيل انبغى في بيع الزكاة سواء باع فرب الشراء او بالان العوض ان الحول
 فترى قبل الشراء واما اذا انبغى قبل مرور الحول فلا يلزم ان المال المنبغى والمشتري
 به لا يجمع بينهما الحول وقوله ولم ينفع معطوف على اظنه وقوله بعد قوله متعلق
 بمتنعي والفقير على ان المال المنبغى لا ينبغي ان يجمع بين المال المتروك وقوله
 مع اظنه متعلق بحول والفقير على ان البيع وقوله وقت الشراء متعلق
 بمتنعي وصوابه بعد الشراء ولا يقال ان وقت بيعه لا يبيع في حاله
 الخطاب لان الخلية بمعنى غير انما هو غير مجمل كالحال كذا ايجاز على انه قد
 تغدير معنى لا تغدير اعجاب وقت تغدير الشراء ومتروك وقت تغدير
 الشراء كذا بعد الشراء بالضرورة ولو انبغى قبل الشراء لم يجمع على المشتري
 بناء على ان تغدير الزكاة هو جود وجوب الشراء وهو من ذهب الرواية لا يجمع الحول
 ولا يجمع الحول خلافا لاسناب والمغيرة جاء افضى لعشرة عدنان عن شقيق
 شقيق حول ما شترى منها سلعة خمسة ثم انبغى الخمسة الباقية ثم
 باع السلعة بعشرة اذ باع او ستة او ستين خمسة عشر فانه يترك عن
 عشرة ولو انبغى الخمسة قبل شراء السلعة بعشرة اذ باع او ستة او
 ستين خمسة عشر فانه يترك عن عشرة ولو انبغى الخمسة قبل شراء السلعة
 الباقية ثم اشتراها بالخمسة الباقية فباعها بخمسة عشر فلا زكاة
 عليه حتى يبيعها بعشرة **والمساوية** على طم الزكاة فترى
 في بيان حكم العياشي مفرط اليها على نحو ما كان المقصود بالزكاة
 فقال **واستقبل العياشي بغير مال** وعرف اربعة العياشي
 بقوله هو ما ملك لا غير عوض ملك بغير وهو معنوق وقوله وهو غير ملك لا غير
 مال بقوله لا غير مال خرج به الزكاة والقلعة وشالها بقوله **كعقوبة وميراث**
 وكما لم يذكر ذلك لعدم انتم عوض الغنية وهو نوع من العياشي الا قوله
 بقوله **او غير موز** او غير موز مال غير موزى وهو معنوق على معنى
 قوله لا غير مال ومثله بما لا يرد له في الخارج غير موز **كغنى عوض مقتور**
 واحترازه عما تجرد عن مال موزى كشرط طمع التجارة فانه يرد على الحول اذ
 هو وجوبه من غير قوله فترى حلة موصول موز مبتدأ لاصقة بما
 يتوالت العياشي في النوعين وانزاع الاعتراف عنه بل انه يوجب ان العياشي
 انعم من ان كثره كالحال المؤلف مغير بما اذا كان المفتوح ما غير ما شئ

العياشي

تعريف اربعة
 العياشي بقوله

مبار

وعلى الله على سبيل محمل وانه

بار كما ما شئ ما يرد لها بغير نوعها بنا على حوال الاصل وهو المبرور كان
 قطبا واركار حو شهاب بار ابرله بغير استقبل وار ابرله بنوع بنا على حو
 المسجل ثم انه يستقبل حوالا بنوع الغنى من نوع قبضه سواء باعه بنفقه وقبضه
 حو الاول باعه فافترقبه ولو لم يرد او باعه بنفقه ولو لم يرد فافترقبه
 ظاهر كالحال المؤلف وهو موافق لطاهر كلام الرواية وقوله بعد قوله متعلق
 للغنية وباعه لا يلزم ان يكون اشارة لطريقة ابر شترى وهو مخالفة لظاهر كلام
 الرواية **وتفهم قصة وار حو** **القائمة او** **القائمة** يعني ان العياشي
 يرفع بعضها لبعض جازا استعمالا جازيا بعواشي بار كانت الاولى
 شافعة ابتداء كعشرة مثلا او ثلاث شاملة او لا ثم رجعت العشرة
 مثلا قبل جريان الزكاة فيحذفها منه اذا استعمل ما يجل به النصاب
 ما شافعة ثم الزكاة الثانية ويغير حوالها من حوال القائمة بار تغيب الاولى
 والثانية عن النصاب بخصصة وخصمة ما شافعة فيبقى الزكاة شافعة
 مكملة لهما قطبا او كاملة كعشرة ويغير حوال الكل من نوع اقبال
 الثالثة وهو كذا فيهم الثالثة والرابعة او ما شمل النصاب مما يبيع ما اذا
 حمل النصاب وقف على الزكاة ويغير لما يبيع حوال مؤنته وقوله وتفهم
 نافذة لثانية وقوله لرب المال وقوله نافذة حال من ثاب واجل تفهم
 ان تفهم العياشي حال كونه نافذة او ثاب واجل تفهم ان نافذة
 وقوله وتفهم العياشي ثابا وقوله وان بعثها او قبل الحول بربيل الار
 مستشاهل وان بعثها النصاب لا الحول خلافا للفتاوى ولو قال وتفهم
 نافذة لم يتم لكارا في هذا بالنسبة كذا في الزكاة والما شئ
 مفر تفهم ان ما حوالها يبيع بها بعد النصاب فيقيم تمام حواله وحلت
 العياشي له **الا حوالها** **كاملة على حوالها** يعني ان
 الاولى اذا حوالها تنفق شغل العياشي للثانية حلة اذا حوالها عليها
 الحول وكذا وهو كاملة اما اذا كان انفق انما حوالها بعد حوال الحول
 عليها كاملة فانها لا تنفق لما بعثها بل تترك حوالها بربيل
 الا اذا حوالها وبيعها بعد النصاب والا فيكون لما بعثها وقوله الا بعد
 من مستشاهل من قوله وان بعثها انفق استشاهل متطلائه مستشاهل من
 التمام وبعث متعلق بالمستشاهل المفرد بعث الا ان تنفق الزكاة عليه

وان ابلغ زكى لعمته من موهبته الار يكون مديرا لانه يقوم كل عام ولا يروى
 في القبط بغير الحسب والشمع والشمع اشار بغيره ولو بجهته اء ولو كان القبط
 سبب ليقول بغير المدير وفيه الموهوب له بار حاجته يؤدى زكاته مطا
 لام غير هذا امر محوز قال شيخنا ابو الحسن ان اقال الواهب اريد ذلك
 وار لم يكن ارا ذلك بغير قال ابر القاسم يبيع الزرع بغير وجوب الزكاة ان
 الزكاة على البايع انما يشترط في ذلك علم المنة بغيره وجعله انباء له
 للقبض يدل على انه موهوب بغير المنة بل هو موهوب له بغير ماله لانه
 لا يقبض فيه بل هو ابراء ولا علم المدير الا ان يكون عنى ما يخرج فيعمل ميم وثمان
 الهبة فيقبض حتما في ذلك الاصل والبينة انما يقول او اصله لاي لا كسى
 لا يورث زكاة الدين الموهوب من قبضه للموهوب له خلاف ما وقع فيه الحوالة
 بل الزكاة تقيح في حصول الحوالة الشرعية واما في قبضه الحال بما اذا كان
 لشخص علم اخر ما في دينار حال عليه الحول وللشخص الاخر مائة دينار على
 شخص اخر فذلك حال ايضا موطنه لارائه عليه على التمسك به على المحيل زكاته
 بحجود الاحالة لار الاصله قبض في خلاف الهبة لانها لا تتم الا بالقبض ثم ان المدير
 الحال ينزح بزيه ثلثه اصره المحيل لاي بزيه من ماله لانه لا يملك
 الحال وينزحيه منه الثلث الحال عليه اذا كان عنى ما يجعل في الدين وانه
 بزيه ايضا فالمراد من تزكية الثلاثة انه يجاهب بزيه ولو من غيره ثلاثة
 لار المراد في زكاته منه ثلاثة وعلمه في زكاة الموهوب المحول الموهوب
 لعمته ما اخله الا ان المحصور فيه باعنا انما يكون مثله في المحصور بزيه
 فير ما قوله ان كان بينه وبينه الشك في قبضه من المحصور ولا المحصور
 فيه وعلنا خلاف الموقوف على دين المحطر وهو الاول واما جبر المدير في سبيل
 في قوله والا زكى عينه ودينه السفر الحال الموصوف وعلمه عليه في شتر
 مع ما سبيل في قبضه ولو تلف التمسك به في موهوب وجوب
 الزكاة في الدين المذكور ان يكون المقبوض من الدين في قبضه من غير ان يقع
 بين البايع وبينه دينار او مائة او مائة كعشرة وعشرة وحيث
 قبض صاحب امانه بزيه ولو تلف بعضه قبل ماله وهو مراده بالتمسك
 اسم معقول ثلثه اقضى من دينه عشرة فتلقت منه بضياع او اضعاف
 انما او تم اقتضى منه عشرة فانه يزي على العشر ولا يفرق العشرة

الاول لار العشر في قبضه ملك وصول وانما اخذت زكاة العشرة الاولى
 محتاجة الا يقتض بغيرها فيكون موهوب لحب زكاة ما مضى من النصاب ثم
 ارفعه ولو تلف المنة مغير بما اذا تلف بغيره ماله من كونه اء ولو كان زكاة
 بلو تلف قبل ذلك لم يترك ما في قبضه على الا ان يكون ما في قبضه بغير نصابا
 فانه ابر شتر ولا يصح في قوله ولو تلف المنة بالبيع اء او المنة بالكسر
 او ملكه او يملكه **معهها ملك وصول** على كل من قبضه اء
 حمل بقبضه او يملكه او يبيع من ياتي جمع الدين والقبض ملك وصول
 كما ان الاصل عشرة وصال عليه الحول عنى ثم اقتضى من دينه عشرة
 بغير حول فانه يزي على عشرة دينار انصف دينار بغير ولو تلفت في الدين
 بغير قبل ليرقبض العشرة من دينه ثلثه المنة حيث قال ابر اقتضى
 خمسة بغير حول ثم استعبد عشرة واشبعها بغير حول فانه اقتضى
 عشرة زكى العشر والاولى ارفضى خمسة ويسمى المنة بالقبض هنا
 ما تجردت ما عدا مال بل المنة هنا اعم من ان تكون مال او غيره **او يبيع**
على الما قول اء وكذا في قبضه ما اقتضى من دينه لما اخرج من المعون ما يملك
 به النصاب وينزح لار في وج العير المعون كمال حال قوله اء لا
 يشترط مرور الحول في الخارج منه علمه استغنائه المان وان لم يملك
 الحجة في عدوله عن ابر يقول حمل بقبضه وار ياتي او يبيع لار مراده ان
 شتر الزكاة كمال النصاب مع انه اضر **لعمته اصله** يعني ان
 الدين بزيه زكاة واحدة اذا قبضه صاحب لعمته ماله لعمته
 مربي زكه اصله او ملك اصله ارم في قبض الزكاة لار مربي قبضه
 وسواء اقام عن المدير سنته او سنة او بعضها كمال اء اء عنى اء
 عن ماله بغير زكاته سنته استغنى ومثله عن المدير **ولو يبيع**
تأخره اء كماله او اشر استغنى هو ذرا بعض النسخ المنة
 المصلحة اء لم يملكها اضر الموهوب والمعوز اء الميراث والهبة
 والار شتر وما اشبهه لار زكاة فيه الا بغير حول في قبضه حاله اء او
 مفر جلا ولو لم يتأخره وعلمه اسقاط قوله استغنى بغيره الكلام مستانعا
 والشتر مقرر ولو لم يتأخره لار استغنى لكان عاخره ومقبو
 م عر الاستغنى لار لم يترك عاخره وهو الزكاة لعل علمه قول ابر

قراءت علمت شمول كلام المؤلف لها فحسب اصل الحكم مبدعاً وهو
 مقتضى كلام ابراهيم والشافعي والحنابلة والحنفي انه في التسعة ان يكون
 اربعين وفي الباقي عشر احدى وعشرين في الاشارة اليه بقوله جاز به علمه بعد
 وقت واحد تحت ثلاث صور لانه اما ان يكون قد اشتري بهما معاً او اول
 قبل التزلز او العكس او ببيع احدهما بعشر ثم الاخرى حيث اختار في الملك
 وتحت صورتان كل المبيعة اما سبعة الدينار الاول او سبعة التزلز
 والشراء في كل من الصور تنبها معاً او بالاول قبل التزلز او بالعكس فيكون
 ست صور مع الثلاث ايجاب في التسعة بقوله زكي الاربعين جلت او ببيعها
 معاً او بمقتضى ارباع بمقتضى اربعين في غير بيع الاول في احدى وعشرين
 مع ربحه في الدينار في الاخرى ثم عشر في الثانية في كل من تسعة عشر
 ربحها في الثلث بقدر وجوده في يوم الشراء خلافاً للاستيعاب في غير يوم
 الحصول **والاخرى وعشر** اء وان لم يربحها في وقت واحد ولا ببيع او
 احوالها بعشر في الاخرى بل ببيع الاول منها قبل شراء الاخرى سواء
 كانت البيعة مشتركة بالدينار الاول او التزلز وبها البقاء في كل من الاخرى
 عشرة زكي احدى وعشرين حين يبيع عشر الاول وعشر ثلثها والدينار
 الذي يشتري به ثم اشتري به وبيع سبعة بعشرين اء لا يزكي التسعة
 عشر الزكي لانه زكي مال زكي نعم حوله في قول اهلها **ويعمل في**
اخرى زكي احدى وعشرين اء ويستعمل في الثانية حوله من يوم زكي الاول
 لانه زكي مال زكي فيعتبر حوله من يوم زكاته باذامضى له حوله من يوم زكي
 الاول وبيع جازبه زكي عشر ولا يزكيه قبل مضي حوله من يوم زكي الاول
وضم لاختلاف احواله اء لا واعكس العوار يعني انه اذا ائتم
 اقتضت عليه اوقات الاقتضاءات جازبه بضمها الاول يعني اء انشأه
 اوقات الاقتضاءات ما عدى وقت الاول منها جازبه بضمها له وسواء علم
 قبل مقتضى في كل واحد من الاقتضاءات اء لا وامار علم من الاقتضاءات
 وجعل قدر مائة كل واحد واختلف قدرها او علم قدرها اقتضى في بعضها
 دور بعض مجتمعة ما علم وقتها او علم وجعل قدرها ما اقتضى في بعضها دون
 بعض كذا هو اما ما علم وقتها وجعل قدرها اقتضى فيه مبيعت ان يجعل اء
 اكثرها الاولها وما دونه لثانيها وما دون ثانيها لثالثها وهكذا

اقتضى

اقتضى المخرج وفي ربيع الاول وفي جماد الثاني واختلف قدر ما اقتضى
 كان يكون بعضها عشرون وبعضها عشرة وبعضها خمسة جاز به
 العشر الاولها والعشرة لثانيها والخمسة لثالثها اء تغني الاكثر
 مراعاة جانب العوار مع احتمال ان يكون هو المقتضى في الرضى الذي جعل له
 وتغني غيره فيه عدى مراعات جانب العوار واراضاً ان يكون مقتضى
 بقدر استتويها احتمال ان يكون اقتضى في زمانه اء لا واقتضى الاكثر بمراعاة
 في جانب العوار دور الاقل في زمانه علم الاقل منها مله وفيه يقال يزكي
 الجميع لا والاقطضاءات كما اذا جهل وقتها وعلم قدرها واذا انبست
 اوقات العوار اء تنسبها ما عدى وقت الاخرى منها جاز به في وقت
 الاخرى للجميع وسواء علم قدر كل جازي اء لا واذا علم اوقات العوار
 وجعل وقت ما حصل في كل وقت منها جازي في كل وقت الاكثر او الا
 قل او يزكي الجميع لحول الاخرى بقوله عكس العوار في الحكم لا في الشهور
 لا الاقل والافيه معلومان في العوار والاقطضاءات والمنسب ما عدى
 عوارها مبيعت ما نسوم الاقتضاءات الاول وفي العوار بضعف ما
 نسوم منها لما روي في كل جازي لا يدرى حوله انشأه في الشهر المتفرق
 او المتنازع المتنازع وان نسوم الجميع اء الاخرى ضم الكل للاخرى وفي الا
 قطة ان يجعل كل اقتضاء لا يدرى حوله الشهور المتفرقة او المتنازع
 للمنفعة **والاقتضاءات مثله** اء ضم الاقتضاءات الناقصة من انتخاب
 مثله من الاقتضاءات الكملة له مطلقاً بغيت الاقتضاءات السابقة او بعد
 نقصت او ظلمت قللا قللت بينهما جازي اء لا وفيه مع هذا نوع تغرار مع
 قوله ولو تلف المهر **والعباري للمتنازع منه** اء وضعت العباري للمتنازع من الاقتضاءات
 اء سواء بغيت او نقصت قبل اقتضاء الا للمنفعة والمنفعة قبل حصولها
 او بعدك وقال وقبل حوله اما لو استمر بغيره حتى حوله جازبه في ايها
 جاز اقتضى خمسة بعد حوله اء استيعاد عشر وانفقتها بعد حوله
 ثم اقتضى عشرة زكي العشر **والاولى اقتضى خمسة** هذا هو
 لما تغني والمعنونه اء الاقتضى من دينه خمسة اء لا يدرى حوله مضي في
 يوم زكي دينه او مبيع ملكه ملكه وانفقتها اء قاله ابراهيم ثم اء
 استيعاد عشرة وانفقتها بعد مضي حوله او لو ابقاها ثم اقتضى من دينه

زكاة العروضا

س

وصلی الله علی سینی محمد و آل

بتركيبها من رفايدها ثم اذا ابلعها ما به يتركب منها محمول من رضى عينها و...
بعض النسخ والقبض من الفصح اء مار مع من سلع التجارة بالقبض فانه ينفى
على ما كان عليه من اءارة او احتكار وكذا من راع سلعة لشخص ثم ان المشتري
يشتري من غيره البائع سلعة فانه ينفى عنها ولو اخطأ بغيره يكون اخطا لها
لحقا من سلع البيع وترجع لما كان عليه قبل البيع من اءارة او احتكار ولا
ينقلها بغيرها عما كان عليه قبل البيع حتى يحتاج الى نية التجارة فيها
ثانيا لانها لا تبطل الا بنية القنية وكذا ما كتب على ثوبه عجز فانه يرجع على
ما كان عليه قبل الكتابة وليس عجز في الكتابة استينافا لار الكتابة كالا
محتل الا ما كان للتجارة لا يبطل الا بنية القنية ويؤخر من هذه الجهة لاصر
الافعال في العبر المأذون بكتاب ثم يرجع ما دون عمل كذا ولو
رجعت سلع التجارة برفالة او صوفة او صفة بطلت نية الشا التجارة و...
وكا نية الا ان يكون بالمقال فيه التجارة ثانيا بقوله كغيره ويريد
التفريق والفرق راجع لاصد الثلاثة المذكورة لا بعينه وهو الفصح وال...
والمرجع من مجلسه والمكان يجرى **وانتقل هذا الاحتكار** يعني
انه انما يشتري عروضا بنية الادارة ثم يوزع الاحتكار فانه ينتقل بغير
النية اليه واما عكس هذه المسئلة وهو نية الادارة فاما الاحتكار فيقال
في الشامل هو كذا واما في الفصح الكبير فيقال فيه لا يبعد ان يكون كذا
كل الاول وفيه يقال في روية المسئلة وذلك ان الاحتكار قريب من الاطلاق
التي هي القنية فينتقل اليه بالنية بخلاف الادارة لبعدها عنه لا تنقل
اليه بالنية وفرايت في تجميع التفسير من روية الفصح او يبعد منه ان الخ
في النوع المذكور لا يوافق الخ في ما قبله استقر نصه في الزفان **وهذا للقنية**
بالنية يعني انه انما يشتري عروضا بنية الادارة او بنية الاحتكار ثم
يوزع القنية بارتداد فيشغل البائع المحمولى وقوله بالنية متعلق
بانتقل **لا العكس** يعني انه اذا اخطأ عن القنية ثم نوى التجارة احتد
احتكارا او اءارة فانه لا يشغل بغير النية وكذا ما للاحتكار لا ينتقل للا
ءارة بالنية واشتد بقوله ولو كان او لا للتجارة الى المشهور وهو انه اذا
كان عن عرض التجارة ثم نوى القنية وقتلته ينتقل اليها بالنية كما مر
نوى التجارة ايضا فانه لا يشغل اليها بغير النية على المشهور ويعبر

ملك

المحار

كسلة

وعلم الله على سيبين محمدا

كسلة القنية اءالة لا النية سيب فيقول تنقل للاطلاق والاشغال عنه والاط
على العروضا القنية والحركة تنقلها لدواع نادات الفصح **وان اجمع اءارة**
واحتكار **وتصاها** **او احتكار** **الاخر** **فكل على وجه** يعني اذا
اشترى عروضا للتجارة ونوى بيع بعضها الادارة وبالبيع الاخر الاحتكار
فانه يترك كل واحد على حكم نفسه يرفع العروضا لار كل سنة والعروضا
المحتكر بتركيب اءارة على واحد من اءارة جلودان العروضا المحتكر اخر
من العروضا المتشهور لار كل واحد على حكمه ايضا فيزك كعامة
جلود كل من العروضا لار كل واحد من العروضا المحتكر فانه يترك جميع عروضا على
حكم الادارة فيقتصر منها كل عام وينزكها مع ما معه من النقص على اليد
المشهور واشتد بقوله **والا باجبية الادارة** **ولا تقوى الا اء** يعني ان
المدير لا يرفع الا اءارة التي يجعل فيها بضاعته كما وان العطاءة والزيانة
وبقاء الحرث كبقا عينها او ما شبهه من القنية ولا تقوى كتابة مكاتب
ولا قرضه مخدع والرد بالالا وان غير الذهب والفضة ولا يجوز بيعتها والا
بل المعروضة للكل كالاولا ولا تقوى ونزك عينها حيث كانت تطالب **وتقوى**
بم الكا من المحمول **او بغيره** **بالتفصيل** يعني ان الحاكم
اذا اسلم ودار مدير اهل يرفع عروضا ويوزعها مع ما يبيد من الع
الغير من روية اسلم او يستقبل ثمنه حولا من ثمن قبضه كالباعين واما
المحتكر اذا اسلم فانه يستقبل ثمن عروضا حولا من ثمن قبضه فولا واحدا يعلم
مما في راية كلام المؤلف في الحاكم المدير النية اسلم وهو مدير **والقوى**
الحا غير كغيره **ادارة** **والعامل** **غيره** يعني ان مال الفاضل يركب
ربه من غيره وهو يبيع عامله اذا اخطأ حاضرا او غائبا فيحسب مما يعلم بقبضه
وبعائه ويرجع لار كل من العامل مدير او ربه مدير ايضا او محتكرا جلا يركب
بتركيبه كل عام يرفع على اءارة شهره فانه ما يبيع ويبيع عامله في الاول وما
يبيع عامله بقبضه القانية ويركب راس مالها وفرد حشته من النزع فيك ولاز
زكاة في هذه العامل على واحد من هذه الاعمال طلة يميز بينها العامل
الستة واصد ولو كانا مديرين فقولوا والفراخ اءا وما ان الفواخ وطاه فوله
اراد اءا والعامل كما ما يبيع العامل اهل ما يبيع رب المال او ميسا ويلا او اخر
وليس كغير ذلك بل لا يبر من تفسير قوله او العامل لار اذا اخطأ ما يبيع رب المال

أكثر وما يدير المختصون مثل ما إذا كان ما يدير المال أكثر وهو مذهب وهذا التغيير
بناء على القول بأن ما يدير على مسئلة وإراعاة إدارة وهو ما صرح به ابن حزم
وقوله من غير منقطع من حيث لا يلائم ينقص مال الفراق والبيع خير من بيعه
على العامل إلا أن يرضى العامل بذلك وفي خلاف الناصح ما يبيعون له أن يركبه من غير
ولما يركبه منه ويحسب على نفسه العرج أجبر وإن كانه من غير ربه أو من
المال مستغل إذا كان في إيجارهم عن زبادة في الكواف وفي إيجارهم مال ال
الفراق ينقص منه فله **ج** ويجب أن يرضى من غير موافق عليه **و صرح ابن علقم**
يعني أن الفراق إذا كان على ما غلبت فيه ميسرهم بقاء أو تلف أو ربح أو
خسر بل ربه يجهل الأمر يرجع إليه ماله أو يعلم أمره بارتداد فلا يأخذ ولا يترك
يركبه العامل لا احتمال في ربه أو موته إلا أن يرضى به بذلك أو يرضى بغيره
بالزكاة فيخبره ويحسب عليه من رأس ماله ويضم صبره راجع لرب المال الفراق
ثم يرضى بغيره لا تخلف السنة التي قبل سنة المباشرة من وجوه أمان يكسبه
فلا يبيعها مضافا إليها أو زائدا أو ناقصا وفرضه المولى هذه الأقسام بقوله
في سنة العطل ما يبيعها من قليل أو كثير والمراد بسنة العطل
سنة حضور جميع المال أو علمه وليست له بها سنة المباشرة ولا السنة
المنفردة ثم إذا يركب السنة العطل يبيع ما يبيعها فلا يملكها من التفسير بل
كل ما قبلها مضافا إليها على ما قبلها على حكمها ولو ضاع هذا ربح
وإن كان من غير منقطع فإشارته إليه بقوله **وسقط ما قبلها** أي يعني أن ما
زاد على سنة العطل تسقط زكاته لأن الزكاة لا يركب على ما يبيعها بل ينقطع به كما
يكون في العلم الأول أربعين سنة وفي الثانية ثلاثين سنة وفي الثالثة ما يبيعها
وتفسيره بأنه يركب العلم بالانقطاع على ما يبيعها من غير شيء ذلك على
السنة الأولى لا ما ينقصه من الزكاة قاله في التوضيح وهو أن ما
معنى ذلك ألا يكتسب التي ينفقه جزو الزكاة وهو سنة ثلاثين
وربح دينار في المثال الزكوي ولا زكاة فيه بالنسبة للعلم الذي قبله على ألا
نعطل وأما لو كان الآخر ينقص السطاب كما لو كان ثلث عشر أو عشرة
دينار أو غلب عليه ثلث عشر فيسقط ما يبيعها على الزكاة على الخمس سنين أو يركب
حتى يجهل النقص ومن هذا أيضا لو كان يركب عشرة أو غلب عليه ثلث
الحق المذكورة وما أسبقها على يركب السنتين للملازمة في السنة

لش
مساويا

الانقطاع

وعلمه على سنين محمدا

الانقطاع هو الذي يبيع **والنقص** بطلان ما يبيعها يعني أن مال الفراق إذا انقطع
عن سنة الانقطاع فإنه يركب كل سنة ما كان يبيعها كما إذا كان مال الفراق
في السنة الأولى ثلاثين سنة في الثانية أربعين سنة في الثالثة خمسين سنة
للسنة الانقطاع في سبعمائة السنة التي قبلها أربعين سنة في السنة
الأولى ثلاثين سنة **والنقص** بطلان ما يبيعها علمه ما يبيعها قبله يعني أن
مال الفراق إذا كان يبيع بعض الشيء من سنة الانقطاع وفي بعضها
انقص منها فإنه يبيع بالنقص على ما قبله كما إذا كان مال الفراق في
السنة الأولى خمسين سنة في الثانية ثلاثين سنة في الثالثة أربعين سنة
للسنة الانقطاع على أربعين سنة في السنة الثانية ثلاثين سنة في السنة الأولى
ثلاثين سنة لا الزكاة لا يركب على المال ولا يتبع به وفي مثال الفراق
نقص ما يبيعها على ما يبيعها مضافا إليه وسقط ما زاد قبلها **و صرح ابن علقم**
أو العامل في كماله يعني أن عامل الفراق إذا كان محتقرا في مال الفراق
ورب المال محتقرا في مال يبيع من المال يبيع أيضا أو كان العامل وفيا محتقرا
ورب المال مديرا أو ما يبيع العامل مساويا لمالكه يبيع المال أو أكثر كما يبيع
التفصيل عليه بل ربه لا يركبه إلا السنة وأحيى يبيع نفسه له ولو كان طال
بيع العامل ما إذا كان ما يبيع العامل وهو لا يركب على ما يبيعها ويكون الأقل
تبعه ثلاثين سنة في ربحه أو ثلثه في ربحه أو ثلثه في ربحه أو ثلثه في ربحه
أنه يجمع للمادة علمه ما فروقه المولى وأما يبيعها يبيع رب المال صحت
كل تجزئة والامبالغة يبيع العامل **وهو** **و حلت زكاة ما يبيعها**
الفراق مطلقا وحسب علمه لا خلاف أن زكاة ما يبيعها الفراق إلى
المشتريات به أو منه تعجل ولا يتغير هذا المبدأ لعل الزكاة في
بيعها أول سنة والعير وحكم الثمرة والغير والزرع طاملا في سنة
وسواء كان القليل العامل مديرا أو محتقرا وسواء كان رب المال غنيا
يلا أو حاضرا مديرا أو محتقرا وإذا حلت زكاة الماشية فالمستعمل
فالمستعمل هو الذي يبيع على رب المال وحكمه من رأس المال ماله لا العمل
أجر على المستعمل ولا يكون كالحسارة بل هو كالأجر على رب المال
أشترى ببيع العامل أربعين سنة أو أكثر من ثلثه مضافا إلى ما
دينار أو ثلثه ببيع البلاء بسنتين دينار أو حلت على المستعمل ربحه وعشره دينار

وقوله

انقطاع

ورأس المال تسعة وثلاثون **وهل عيسى خزانك** أو تلغى كالتسعة تاولان
 يعني أن زكاة موطر عيسى الخزانك تحسب على ربه ولا تجزى بالزكاة وهو معنى قوله كذا
 وقيل تلغى كالتسعة والخمس وخمس بالزكاة هذا غير كلام وهو غير صحيح لقول
 المرونة وزكاة العطر على عيسى الخزانك على ربه خاصة وأما بقية موطر مال الخزانك
 بقية موطر لا يقبل التناول بل وأما التناول في زكاة ما شئت الخزانك الخزانك هل
 ينزحها ربه من موطر أو من موطر وعلى هذا جواب عبارة المؤلف أن يقول وعلمت
 زكاة ما شئت الخزانك موطر وأضرت من موطر أو غاب وحسبت على ربه ما ربه
 وهل خزانك أرغى أو من غير ربه كزكاة موطر عيسى تاولان **وذكر في ربح العا**
مل واراد أن يقال في حله يعني أن العامل هو الذي يزكو ما ناله من الربح الحاصل
 الحاصل من مال الخزانك عند المقاسمة لتسعة وأحق على المشهور ولو كان بين
 أعمام أو سواهم كان العامل معيرا أو محتجرا أو سواهم كان في حصة نصيب أو أقل
 بناء على أنه لا يجزى لا يشترط أن يقيم المال بين العامل حولا فلا ما يربح أخذا بقوله
 ربح بالبناء للمفعول ومعلوم أن ما عمله العامل كان المال لما يربح ربه وهو
 هذا العامل والشارح يفرز ربحه من موطر العامل ويضعه في المال وتوفر علمت ضعف
 وقوله واراد أن يقال على أنه أصير وقوله أن أقام المال الخزانك في المضمير على ربه عليه لا على
 الزكاة والمعنى يدل على الراد وقوله أن أقام بناء على أنه شريك ولو قال المؤلف وركب
 العامل لعماء وأصر ولو أقام أعمام ربحه واراد أن يقال الظاهر **وخلصنا من مس**
مسلم بل لا يجزى يعني أن من شركه وجوب الزكاة في حصة العامل أن يكون له
 أن العامل ورب المال حربي مسلمين لا يربح على وأصر من هذا لا يشك في أن
 من أهل الزكاة عن موطر بشرط من هذا الشرط وقوله واراد أن يقال على أنه أصير
 وقوله أن أقام بناء على أنه شريك **وحصة ربه برجه** نصيب العا والخال
 أو ربح العامل واراد أن يقال في حله أو الحال أو حصة ربه برجه ولو
 بالضم لما عتق من النصاب وهو شرط في زكاة ربح العامل والملا بالحققة
 هذا رأس المال والأجبر أن تفتت القسمة وطاعة أنه إذا لم يجر حصة
 ربه برجه نصيبا ولا زكاة على العامل ولو كان عن ربه ما يشك به النصاب ور
 وليس خزانك بل يعتبر النصاب ولو بالضم كما أشركنا إليه وبغير شرك فلا
 حصة وهو غير مبطون ولا يربح هذا **ويكونه لشريك أو أصير خلافا**
 اعتبر في مال الخزانك أن الخزانك في التفسير يكونه شريك أو أصير وليس خزانك

وأنشأ

وعلى الله عيسى خزانك

وأما الخلاف في الممنوع عليها فيمنع على من شرطه بشرط أنه لا يربح من مال حوله مال
 الخزانك بين العامل موطر الخزانك وأنه يقيم حصة من الربح لو تلف ولا يربح على رب
 المال بشرط ولو اشترى من يقيم عليه موطر ولا يربح عليه إن وطئ أمة الخزانك
 ويحلفه الولد ويغزو عليه ويشترط فيه أهلية الزكاة بالنسبة لركلة في
 حصته وهذا مشهور ويثبت على كونه أجيرا أن لا يشترط في حصته من الربح
 أن يكون نصيبا إذا كانت حصة ربه برجه نصيبا وإن ربح المال حوله حوله حوله وهذا
 مشهور أيضا وليس لك أن تقول يلزم من تشهير الممنوع عليه تشهير الممنوع
 عليه لأنه كثير ما يربح مشهور على ضعف كما في المحرمية والرجعية الثانية
ولا تشهير زكاة موطر وما شئت ومعدن بغير يعني أن العير يربح
 بالطلافة سواء كان بمنزلة أو عرضا أو ماشية أو حيا لا يسقط زكاة الحث
 ولا المعدن ومنه الركاز إذا وصفت فيه الزكاة ولا الماشية لقول الزكاة في
 بعينتها ولا الحث والماشية من الأموال القابلة وهو موقوف على الأمان ما لا
 المال يربحها على يدها فليس عليها خلاف العير موقوف على الأمان ما لا يربحها
 على يدها فليس عليها خلاف العير موقوف على الأمان ما لا يربحها فليس عليها
 زكاة حثها على الأمان زكاة العير فلا تسقط بغير ولا حصة ولا أسر
 لقول المؤلف واراد أن يسقط وأشركه بقوله **أو حصة أو أسر** لقول القاسم
 الأسير والعير لرب الماشية أو رب المعدن أو رب الحث لا تسقط
 شيئا من ذلك زكاة مجمل موطر على الماشية لا على الوقات والمراجل الحث أو
 الحثوب والثمار حثت أو لا **واراد ما يربح** المبالغة في جمع سقوط
 الزكاة والمعدن أو الماشية أو الحث لو كان عليه دين يربح ما يربح من
 الماشية أو الحث فإذ لا يسقط شيئا من الزكاة لتعلقها بغير ذلك
 بل ولو زاد الدين على ما يربح مما ذكره من ذلك لا يسقط شيئا من الزكاة
 بمقصود المساواة في موطر موافقة وأما ما يربح على الزكاة لتقوى
 لتقوى المساواة في موطر موطر لا حصة ليل لا يتوجه المصداق
 وأن متبوع عليه كما كان الخزانك قال في هذا العير موقوف الزكاة لأنه غير
 أو غير **لأن زكاة موطر عيسى عليه** مثل هذا الاستثناء منقطع
 القاسم لو كان عن غير موطر عليه دين مثله في فرض أو سلم ويسقط ما يربح
 به لأنه لا تجزى عليه زكاة موطر **خلاف العير** يعني أن العير موقوف أو له

مبط

أو البعد أو الأسر يسقط زكاة أبيه في زكاة له منها لا في الباقي ليس كمال
 الملك أنه هو بحد الانتزاع كالعبر والمجهود والاسير مغلوبان على ار
 التسمية بما شبه ما مع الاموال الفارسية ولهذا ينبغي ان يزكى بغيره والملك
 ربع السنة واحدة وذلك في العير وفي التجارة لا في المزرعة انما هو منه او قيمته و
 وكل من هذا غير كما هو مستجاب من التوضيح **ولو دبر زكاة او مؤجلا** يعني
 اذ دبر الزكاة يسقط زكاة العير ما انما يتحمل عليه دبر من الزكاة فانه يسقط
 زكاة العير سواء كان الدبر مبيع او حشر او ما شئت واما ان كان الدبر يسقط
 زكاة العير فلا مروي في الدبر يعني كونه حال الا وهو مؤجلا ولو كان لا يملك به عند و
 بها عليه لتعلقها بالزكاة لانه لو كانت او قبلت من المفضل ابر عرجة
 الدبر ولو مؤجلا يسقط زكاة مفقودة من العير والمعتبر عرجة لا قيمته ولو يبيع
 احدى وعشرون وعليه دينان مؤجلا في الزكاة تسقط عنه ولو كانت
 قيمتهما دينا او ارضا **او كقص** المستقص هو قول مالك وابر القاسم ان من
 مقل الزوجة يسقط زكاة العير عن زوجها من كان عنده عشر ودينار
 ثم قولها وعليه لا مران دينا او ارضا زكاة عليه وقيل في قوله او كقص ولو مؤجلا
 لموت او واوله في علقته وهو كزك عن مالك وابر القاسم **او نفقة**
زوجة مطلقا انما هو القاسم والشهاب ان نفقة الزوجة تسقط الزكاة
 الزكاة عن زوجها سواء كان مؤجلا او لا لانها عوف عن الاستمتاع وهو
 مراده بالاطلاق لانه في مقابلة التفسير **او دبر ان حكم بها** يعني ان نفقة
 الولد تسقط الزكاة عن والي ارحم بها على الولد اذا كان عنده عشر ودينار
 دينار او اقل من ذلك وعليه نفقة عشر عشرة ذراهم لو لم يترك ضيقا القاف عليه
 قبل الحلول بشهر مثلا يجعل النفقة فيما بين تسقط عنه الزكاة وقوله
وهل لم يتفقد **يصر تدويلان** راجع لمعقول قوله ارحم بها على ذلك
 حال نسوة تنفد او قلنا ان يتفقد وشراجه منطوقه على ذلك اوان لم يجمع
 بقا فعند ابر القاسم لا تسقط عن انما تسقط تسقط مجمل على الوفاي
 والخطا جعل الوفاي صواب كلامه وكل ان تنفد يسر بالاشغال لم وجعل
 العمل العمل ما ضيفا يجعل قول ابر القاسم بغير الاشغال ان تنفد يسر
 وان تنفد عشر رجب الوفاي استحب بالاشغال ويجعل قول استحب
 ان لم يتفقد يسر اما لو تنفد يشر يسر مبرج لغير ابر القاسم بغير الاشغال

وعلى

يسر
 قلنا
 نفقة

وعلى الخطا صواب العبدية وان لم يتفقد يسر بزيادة او قبل ان جاز ان
 القاسم يقول بغير الاشغال مطلقا سواء تنفد يسر او لا واستحب عكسه
 ولو قال المؤلف او لو كان مكرها والاطلاق وان تنفد يسر او مطلقا وسيلان
 لوقف بالسنلة مع الايضاح **او ان حكم ان تسقط** يعني ان نفقة الوالد
 الوالد ليس واحد من تسقط زكاة العير بشرط طير الاول ان يجمع بها طام
 لاشغال طارت في كالعير على الولد فتمت الثلث ان يتسلف ما يتفقد حتى
 ياخذ ابر له من ولده فلو انفق من غير انفسه لم تسقط ولو ضم بها طام
 واما طامت نفقة الوالد اضع من نفقة الولد لان الوالد يسامح ولان اكثر من مسامحة
 من الولد لو والي **او يدبر زكاة ارحم** يخرج من قوله ولو دبر زكاة لا مروي
 قوله بغير العير يعني ارحم العبدية التي وجبت عليه ودير الهوى التي وجبت
 عليه بوجه او عمنه لا يسقط ارحمهما زكاة العير والعرف يتسلفا وبين
 دير العبدية ان لا ينفقها تنفقه المطالبة به من الاموال العادل وسيلان اخرها
 من ما في الزكاة بخلاف دير العبدية والهوى بل انه لا يتوجه فيهما ذلك **الا**
ايركسون عنك **معشر زكي** هذا هو مستثنى من الشفوق اء حمل سقوط
 الزكاة بالدير الذي يرك عن السائل معشر زكاة ومرويه اولى اذ لم يزكى
 جاز كان عنك في الزكاة لا تسقط عنه لجهله المعشر في مقابلة ما عليه من
 الدير **او مقرر او نفقة كتابه** يعني ان الدير يسقط زكاة العير الا ان
 يكون عنك مما يزكى بالعشر او بنفقة نسوة او بيت فيه شخصه او نسوة او
 لم يخب كاربعة او سوي من حب وخوف كتابه من اوركه يكون عنك مقرر من الع
 العير بل انه يجعل فيما عليه من الدير ويزكى ما عليه من العير بل كانت عروضا
 فومت بعين وان كانت عينها فومت بعرف ثم فومت بعين جاز عجز المكاتب
 ودير نفقة مفضل على مذهب ابر القاسم القابل لجعل نفقة الكتابه فيما عليه من
 فز كره ابر القاسم انه يزكى من ماله ففقد ذلك العطل ليس بغيره صواب لانه
 كعرف اباة ولا خلاف في ذلك **او نفقة مدبر المستحق** انما هو
 يجعل نفقة مدبر على انه رفيق لا تدبر ميم فيما عليه ويزكى ماله من العير
 سواء كان التدبير صا بقا على التدبير او صا بقا بقا **او نفقة معتق لابل**
 يعني انه اء المعتق عكس لابل فانه يجعل نفقة ضرمته الزكاة الا ان على
 ضررها فيما عليه من الدير ويزكى ما معه من العير **او مخرج او نفقة لمن**

77

موجبه يعني انه اذا اضرع شئ من غير ما سبب معلومة او حيلة فانه يجعل
 قيمته تلك الخلة مما عليه من الدين ويترك ما معه من العير بقوله او اضرع له او
 قيمته ضمنية محلي وقوله او رقبته له او قيمته رقبته كمن جعلها يغال ما تشاء وهذا
 الرقبة على ان يلازمها المتاع بقراستينها الخلة او **عند دين حال او قيمته**
موجبه يعني ان دينه الحال المرجو بان كان على مولى يربيل ما يملكه في حال عوده فيما
 عليه من الدين ويترك ما معه من العير على حاله على معنى وهو كالدين وان كان
 دينه المرجو موصولا بان كان على مولى سقوا كان عينه او عرقا يبيع قيمته فيما
 عليه من الدين ويترك ما معه من العير الذي ان كان عرقا فومس بعير وان كان عينه
 فومس بعير **او عرقا** قوله بالرفع اء او يكون لعرق وبما يفتقر بتقدير
 مضاف محذوف اء او قيمته عرض والمعزاة يجعل قيمته عرضة التخلل قوله عنه فيما
 عليه من الدين ويترك ما معه من العير بشرط ان يكون هذا التخلل في الدين
 ما يباع على المجلس ثم ان كلام المؤلف يقتضي انه لا يعتبر مرور الحول
 فيما يعلق الدين من غير العرق وليس كذلك الا كل ما يعلق الدين عينه او
 بعينه لا يمر مرور الحول عليه في ملك قبل جعله في الدين ويحصى عود الفجر
 الفجر في قوله كل حوله فجميع ما سبب واورد الفجر وعادة لساعات مائة
 لا كروصول كل شئ بحسب مجول المعشر كحسبه والمعشر فزوجه واشترط
 مرور الحول فيما يعلق الدين ويخالف قوله ومخير ما يئ اء الجواب عنه
ان يبيع وقت الوصوب على مجلس الجار والمجور يتعلق ببيع وقوله
 وقت الوصوب جملة اعتراضية ببيع ومعموله واذا بطل ان ما يجعل
 في الدين لا يدار بكون مما يباع على المجلس وان قيمته التي تجعل في الدين
 تعتبر وقت وجوب الخلة **ولما** اخبر ما يجعل في دينه لا يعلق
 فيه مما فيه مانع شرعي بقوله **ما ابقا وان رجي** لعده جواز ببيع حال فلا يرد
 تخليته المور لان يباع في بعض الاحوال وقوله **او دين يبيع** لانه في حال الدين
 كان على مقرر او ظالم **وارى** **ذهب الدين** يعني ان ربح الدين اء او ذهب لما كانها
 نصابة الدين التي يفتقر زكاة العير بعبية فلا زكاة على المدين فيما عني
 للارقبته الذي من شئ لذلك انصواب الارض لا يمر ان يفتقر حوله مبيع الكفنة
او ما يجعل فيه ولم يجعل حوله اء وكذا اء او ذهب العير عرض في حال
 الدين فيه ولم يجعل له حوله غنى فانه لا زكاة على العير على المستظهر وهو

ملك

فقال القاسم لانه يشترط في العرض المجعول في الدين ان يكون عليه حوله عند المدين
 بقوله ولم يجعل حوله منطبق على رقبته العير وذهب ما جعل فيه وانما اورد له
 لان العطف باقيا **ومول** **موجبه** بنفسه **بمستيق** **دينا** **اثر** **ثلاث** **سبب**
حول يعني ان من اجر نفسه ثلاث سنين مستيق دينارا او فبقدها معجلا
 ولا يملك غيرها ومول عليه حوله من سبب اجر نفسه فانه لا زكاة عليه في ماله
 المستيق دينارا لانه وار كان شئ مقص له حوله واستحق عشر دينارا من الدين
 المستيق وملكها الا ان اء اخر الحول فان التملك من السنين وهو لا يجوز دينارا
 دين عليه وسبب غنى ما يجعله عنده وقوله **فلا زكاة** جواب الشرط راجع
 للمسايل الثلاثة فاء اخر الحول الثاني زكي عشر دينارا واموالها الثالث زكي
 زكي اربعين الامان ففقه الزكاة والا امر الرابع زكي المستيق ولا مبيعوه بقوله
 سبب والثلاث سبب **ومخير ما يئ اء الجواب عنه**
يزكي الاول حوزتها شئ على دينه دينارا وعينه ومعه ما يئ
 دينارا ابتداء حوله اء اء المحرم وابتداء حوله الاخر رجب فاذا اجاب المحرم
 التثا جعل المائة الرجعية دينه وزكي المائة الاولى بمقتضى الرجعية ولا
 يزكي المائة الثانية وهو الرجعية عن حوله لا تتعلق الدين بها فلهذا هو
 المستظهر **فان قيل** تقتضيه ان يشترط فيما يجعل في الدين مرور الحول
 وانه جعل في الحول حوله في الدين وهو المائة الرجعية **فالجواب**
 انه مشهور بمنش على جعيف **وركي** **عير** **وقفت** **للسلف** اء
 سقوا وقفت على معين او غيرهم ويترك في حيث لم يتسلطوا الصومولة
 حوله من يوم ملكها الوافد او من سبب زكاتها وان تنسلف بها انتصار وانها
 تترك اذا افضت الحول او اصدروا فامت اقواما بغير المقترض ويتركها من
 تسلفها ارثار عنك ما يجعل في الدين ويترك في التملك لظلمتها ابطار
 اء اء اء يبي حولا مبيع ضائع صار اليه بخلاف ربح الغرض اء اء اء اء اء اء اء
 السنة فانه اء اء الحسنى وقوله اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء
 اء
 فيما سبق وصار الى لافله ولوردي دين لا عرض له غنى وهذا يتفق قوله في
 بخلاف ربح الغرض اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء
 بقوله وقفت اء

الاولى

على ما مر في قوله ولا يصح نفع بفتحها وقوله هل تسلك عما لو وقعت له حبيبت
تتبع اعيانها فغدا سبيل الله او على المسالكين ما نه لا يحجز زكاة في بعضها كما
المرونة وقوله وزكيت اخرج في ضعف التردد الا انه باب الوقف في قوله وقد وقف
كطعام تردد وقوله وزكيت عني اخرجت منقها وقوله وزكيت بعير اخرج
ميسها نصاب والاعلا الا ان كان عندها ما يفتنه اليها اخرج من اهل الزكاة
وقوله وزكيت اخرجها المتور على غيبط علم ملك الواف بان امره لا يحصل
من غير ملكه اخرجت بانها تخرج او وقعها لا يسقط زكاتها **كغنائف**
تقسيم والبراء بالنبات الزرع والحواريه كل ما يوقف هو ايجده اوزرع على ان
ما يخرج منها من ثمر او حب يعطى للفقراء او للمسكين مثلا ويؤخذ القيات -
النبات من غنمه وحيث لم يخرج بجلته نصاب فله الواف لما يجله اخرج
ما يجله **وعيوان** اوقف حيوانا انعاما ان يتبع بملكها وهو ميسها
والحمل على ثقلها ولادها تتبع لها ولو سكنت تحتها وسوله طائر الحيوان على
هذه الطوره موقوفه على صاحبها او معيبي علم ما في المرونة
وجمل او لادها حوله **او نسله** اوقف الحيوان ليعتبع بجلته او به من جمل
عليه في السيل ونحوه او تنوعه ونسله وقوله علم مساجرا وغير معيبي
وعليهم ان تولي الملك نفعه **والا رجل** اصل نصاب راجع لقوله
حيات ولقوله او نسله يظهر راجع الى العلم في الا الى الوصف الذي هو الحيوان
ان ليس به شيء من الانفال ما يدل له **والحاصل** ان النبات ونسل الحيوان
الموقوف ليسوا ارجاء على مساجرا ومساجرا وغير معيبي في الفقراء وبن
زهرة وبن تميم في الزكاة بجلته على ملك المحبس ابلغ نصابا وان لم يقبل
مسكيرا ومسجرا الا وصفه واصل الواف عن النصاب فله المحبس ارجاء
حيال الزقية ما له وار كل علم على معيبي كزبر وعمر موقوفان الاول قول الرافعا
سم عن ابي ثماله بن عيسى الخلف لابر الموزاين رشر للموازنة المعين كما
نصاب **فصل** بلغت حصة علم انفراد النصاب وكلاء والاعلا ونسبه ارجاء
جب قال بغير ضيقه وفيه الخلف كما اذا كانوا يصفون ويقولون النسخ
لا نفعها ما تملكوا مالا لهم وسواء كان المحبس نصابا او ثقل واصل
بعضها وار كان رجا يسف وبلغ ويقسم الثمرة زكيت لجلتها ارجاء ولو
لم يقبل كل واحد الا وسو واصل رجا يسف بفتحها **او تولي الملك** نفعه ا

تعريفها

وسقیم

وعلی الله علی سینی محمد و ۱۱

وسيفيه وعلاجه والا لا وار لم يتولد المالك ما عدا ما عدا بل هو يتولد منه فلا تغير يعتبر
جملة بل يعتبر الحاصل ليعلم من حصل له خطاب زكاة والا فلا بقوله ان تولد في هذا
صرا على ما بعد الكاف وهم المعينون ومثل تغير النفع للوراثين في شراعه
على المرونة قال بعضهم والنسب قول قول المحققين والمدرسيين الزكاة في جملة
مطلقاتها وهو مقابل المشهور عن ابي الحارث في تفسير النكاح انما هو في النبات
والنسل بجامع التولد والنسب على الغير واما الحيوان بار وفقد لقوله
عنه انما هو على غير معينين بل الزكاة لا بد عليه ولا على المالك
لانه خرج عن ملك لانه اوصى ببقائه ولا على المالكين لانهم غير
معينين وار كل على معينين فربما يفتى بطلان صحة خطاب زكاة وارور
وقد لم يرق اثباته بل الزكاة على معينين اياها ولا بد اوصى بالشي
وار وقد يستتبع بطلانه بالزكاة في جملة كل على معينين ان لا او غيرهم
وبالحال ولو كان بالمعيني او غيرهم فولا اء والحال
الحبس على ولد فلان كونه زيرا وعمره بالحبس على معينين لا ولو المعين
وار كل محمول لا يظهر في المعين كالمعير فيعطل فيه تفصيل من تولد
المالك العلاج وعمره او الحافه بالحبس على غير المعينين فيزجر جملة
من غير تفصيل للحبس وان لم يرد في معين فولا اء اما الوقف على بيت زهر
او شجرة وهو من قبيل غير المعين انما كان العفا ولو اقال المؤلف ولو لم يقل
بنه **وانما يزجر معتر عبي** اشار باذات المحرر الزكاة انما تجب في
معتر الذهب والفضة لا غيرهما من المعادن فاذا حصل ما احدها او منهما
فخطاب زكاة ربع العشر في الزكاة في المحرر منصف على قوله عبي اء
وانما يزجر من المعدن معدن عبي اء من معدن النحاس والبر والطلاص
كما قاله المحقق وجمع من قوله يزجر في اشتراط ما يشترط بالزكاة
ونفي ما ينفي **وحكمه** لا ما في الصغير في قوله وحكمه يرجع للمعبر عنه او
غيرها وحكم المعبر لا يغير العبي للامام فله ان يقطع لم يعمل فيه
بوصيه الاجتهاد حيلة المقطع او من الزمان او بوسيلة من يعمل فيه
للمسلمين وانما **هل** تعتبر عطية الامام او الخواري سلمه العطايا وهو المو
المشهور وقال ابي الفتح لا تعتبر في بيان الخلاف فظهر مما اذا
حصل للامام ما خرج قبل الخواري فموتها بانها تطل على الاول ولا على الثاني ثم

رسالة المعرون

4

ان الارض كانت غير مملوكة لاصحابها او ما افلا عنها هذه المملوكة للامام وانما
 انما قال بعض من اهل المذهب ما لا يخلو عنه اهل الجبار واما الفضل
 فلا يصفط ملكهم عراضهم بالجلال فيهم وهو وافر وار كل انت مملوكة
 مملوكة لغير العيني كارض العنوة بالمصلحة للامام وقيل للحيث شئ
 لورثتهم وار كانت مملوكة لورثته معني عراض عنوة او اسلافه فقال مالك
 الامام يصفط للامام بغير عهده ان قال لا ارى المعاد ان يمتنع اليه ان الناس
 ولو لم يكن ملكه للامام لادرك العتق والفرج واليه اشار بقوله ولو لم يكن
 معني حاج الا ارض العتق الباقية وقيل للمالك وقيل بالعرفي في مقوله
 معني العيني وغيره **المملوكة لمصالحه** فله هذا من قوله يرضى ومضى
 قوله وهو لا للامام الامم الامم جميعا الا الارض المملوكة لمصالحه
 معني او غيره بالمصالح او لورثته وليست للامام فيها عراض وان كانت
 ما معني قوله ان المالك غير معني مع الحق لورثته والوارث لا يرض
 ان يكون موروثه معينا فبالجواب ان الارض بعد التعيين كونه له
 ليست لشخص معني ولا لاشخاص فليعلم بل لجماعة كثيرة كاهل العلم
 والحيث فلا منافات بين عري تعيينهم وبين الحق لورثته بالعرف والار
 وربما اشترى قوله المصالح بزوال ملكه عنها باستكلامه ويرجع حكمه
 للامام وهو مذهب المرونة وقال المحققون بقوله ولا يرجع للامام قاله
 وبيان الاشعار المذكور ان المصالح جعل العلة في الحق وقيل بالاسلام وفي
بقية عرفه يعني ان العرف الواحد من معني واحد ذهب كاره او مذهب في بعضه
 الذي يعمد اذا كان ذلك العرف متصلا ببعضه ببعض ولما كانت الانقسام اربعة
 بالنسبة الى العرف والعمل وهو انشط العمل وانقطاعه وانصال العرف دون
 العمل وعكسه اشار الى الاول والثالث بقوله **وانظر الى العمل انقطاعه**
والنيل ان العرف متصلا واحدا لو انقطع والمراذيل العمل هو الاشعار
 الاشتغال بالخراج من المعن وسواء حصل انقطاعه اختيارا او اضطرارا
 كونه مملوكا ومضى العامل **لا متعلق** يعني ان المعاد لا يقع معه
 بعضها الى بعض ولا ولو وقت واحد جنس او جنسين على المذهب ومن
 وقوله **والعرف** اخره معن واحد ويقتر في عرفه بالانفراد في كل من
 خطاب زعمي ثم يرضى كل ما يخرج منه بعد ذلك وان قل ولا شك ان هذا

يعني

وعلى انه على سبيل محروك

يعني عما قبله لانه اذا كان لا يرضى من معن واحد فلو كان لا يرضى معن
 لمعن اخر والمراذيل ان الانقطاع لا العمل على الهيئة فبان هذا ليس به
 انقطاع **ومضى** **ما لا حوله** يعني لو كان عنده مال ذو النصاب
 من واپي حال علمه فاحول عنده ثم اخبر من المعن ما يكمل به النصاب هل
 في ذلك بعضه لبعض وجوبه ويرضى او لا في ذلك قولان فالقول بالرضى
 للظاهر عبر الوهاب البصري والقول بعدمه للمحققين فيلزم على
 المتعديين بقوله **ومضى** **ما لا حوله** **ومضى** **ما لا حوله** **ومضى** **ما لا حوله**
او صفتهم **نرى** يعني انه اذا اخبر من المعن ما يجب عليه الزكاة هل
 يتعلق وجوب الزكاة بحج اخراجه من المعن فانه التاج او يتوقف
 الاخراج على التلصص وقال بعض الشيوخ انما يتعلق وجوب الزكاة به بعد
 التلصص من تراب الفعلة ولا يرضى ان يخرج لو انفق شيئا من ذلك بغير الا
 خراج وقيل التلصص هل يحسب او لا فعلى الاول يحسب لا على الثاني **وجاز**
دوجه **باجرة** **غير** يعني انه يجوز لرب المهرن بوجه باجرة معلومة له
 للعامل في كل يوم مثلا وسواء كانت هذه الاجرة من الفلز او من غيره وما
 يخرج منه لرب المهرن ولا يجوز كراه المهرن باجرة معلومة غير نفع
 وما يخرج منه يجوز للعامل انما اجازته بنفعه فانه لا يجوز ان يقول له مثلا
 مثلا فله من المهرن واحد في عشرة ايام لانه يؤخذ بالالتفاف الى
 النفدي والاعرف المصنوع واما وجه الجواز اذا كانت الاجرة غير نفع
 فبانه هبة للشواب وهو يجوز مع الجهد **وعلى ان المخرج للمجموع له**
 او جاز به ايضا في كل يوم على ان المخرج للمجموع له اعنى ما ان يرضى
 بما لا او يجوز في بعضه على قبله لانه انما مفصولة منه قوله **واعتبر ملك كل**
مطلقة يعني اذا قلتم يجوز دفع المهرن الى رجل يرضى به وما يخرج منه
 يكون للمجموع له ولا يشتر عليه لرب المهرن وكل العامل متعدي اجلا
 المعتبر في زكاة ما يخرج من المهرن حينئذ ملك العامل فبان كل واحد
 قطبا وهو من اهل الزكاة زكي والاعبلا وكذا في مسئلة كراهية
 المعتبر ملك المهرن لانه يرضى على ملكه فبان نصاب زكي والاعبلا
ويجوز ان يخرج من المهرن يعني انه اختلف هل يجوز دفع المهرن الى
 رجل يرضى به فقال من ارضى لرب المهرن لم يلزم به جازت المعاملة

لا قبله

عل

۷۵

في البركان

السَّوْلَا.

۱۷۱

وصلی الله علی محمد و آله

انما يحيط الكبير بصفة او عمل او تخليصه فكلما بالتركة حيث لم يعمل فيه
بنفسه او لاخير عمل بنفسه وعينها في تخليصه من الارض بالحجر بلان
احتياج المذلة بمعية الزكاة بنشر كفاها وعمل وبطلان عم الزكاة
واما كبير بصفة او عمل السهم بلا يخرج من الزكاة بل بمعية الخمس وهذا
محتز قوله فكل **وغيره والطلب فيه** المستهوار عن غير الجبل
هله لا قوما فيه مكروه لان تراهم بخمس وضوا ان يطاع في بني او ولي
وكذلك يكون تتبعه المطلب فيها لاجل الدنيا لا لادلك محل بالمروءة
وخمسة ما وجب كالزكاة وشغل غير الجاهل غير من الما يعرف من المسلمين و
واهل الغلبة اما غير المسلمين مجامع وحكم ما وجد فيه حكم اللفظ بغيره
والطلب فيه بلا حركه جعل بخروا وعزيمته **وبافيه لما في الارض** ابناء
بألف الزكاة صفة وجب فيه الخمس او الزكاة وهو الاربعة الاخماس
في الاول والباء بعرض الخمس العشرة الثلث لما في الارض واما بالغة
النسوة او ما في حكمها محبة حكم المعزى كما هو ظاهر كلامه مع كلامه
في باب الشركة وما ذكره من تكلم عليها واد بالملك حقيقة او حكما
بدل قوله ولو جسد في الارض لان ملك الجيتش لانها يحرم الاستيلاء يحيى
وقبل ما لم يوجد ملك الارض سواء كان جيتش او معينا جانه يكون
لوارثه ما لم يوجد فهو مال جهلت اربابه **فان لم يوجد** وارثا
جيتش ووارثا مع الواجب ووجوب شمس عن معنونه انه كالفظة
وبعبارة اخرى قوله ولو جسد منقضى على ضعيف لا ارجحيتش لا يملك
لقوله جيتش بانه وفقت الارض بما هذا منقضى على الارض كالفظة زر
تفسيه على الجيتش **والا ملقوا جيتش** يعني ان الزكاة اخذوا عن شمس في
ارض للمالك لها كموات ارض الاسلام او ما في العوب التي لم تسفح
عنوة ولا اسلام عليها اهلها جانه يكون كواجب ومعلوم انه بلا جيتش
لارض المصلحة انه ضمير لارض الاسلام بانه جيتش يحتاج الوتفيسي بلا جيتش
والا جدي من المصالحير بلعنه هذا معطوف على قوله الا كبير بصفة وال
المعنى ان ما وجد من الزكاة من جيتش في ارض المصالحير وتساوا فلا شواهم
الخير بغيره او جيتش غيرهم فهو للخير صالحوا على تلك الارض والمسته
والمستهور لا يجتنب من وجب احذر المصالحير في داره جهوله بغيره وار

منه عري والمرايين من هاشم من هاشم عليه ولاية بلا واسطة او بواسطة ضي
 انشوا بلير في بن هاشم ولربنا انه لا ينظر اولاد الغير **فحسب على عديم** معشقة
 المعصوم ابا جابر بن شريك من هاشم لا ينظر حشبه هاشم الناس على عديم
 من كانه كان يقول له اسد فظمت عنك من كانه ما اراء اخلاصه الا جابر
 بحسبه على المعصوم فظلم بحسبه على العديم من الذين عنه او لا واس
 واستظفم الاجتهاد في شرحه الثاني لانه معلوم على شدة عشقه لم يحفل كما يدل
 عليه المعصوم كما ذكره في معشقة ما اذا اذهب الرضا عن الذين للراش وتلق
 الرضا كما يات **وجاز المسألة** ان المسألة هاشم ولزاجع القميص اوجاز دفع
 الزكاة لتعني بن هاشم **وفاد على الحسب** يعني وجاز دفع الزكاة
 لغادر على كسب ما يريه في نفسه او غيره من الزكاة لوجوه ما يجزى به طالع
 بالوضع مع الزواج لا في الاولى خلافه **وما لك قطاب** يعني انه يجوز لامر
 الزكاة كمر ملك قطاب اكثر عياله ولو كان له الخاد والوراثه فلا نسب ومنه
 وهما هو المصهور لا في بشره الا بكيفية التي معه حوله ليرى قوله وجوه
 وكيفية سنة **ووجه اخر منه** ان يجوز ان يار من مع من كانه للغير الواصر
 اكثر من قطاب ولو صار به عياله لانه دفع جابر قطاب وقوله وجوه
 اكثر ولو كان القطاب بكيفية سنة وقوله وكيفية سنة ان لا يعطى اكثر
 من ذلك في كلامه فراجع **والجواب** انه يرمع له اكثر من قطاب بشره وارث
 يكون كيفية سنة لا اكثر من قطاب في قوله وكيفية سنة مع قوله وجوه
 اكثر منه كما تفهم فمجموع بينهما الجواب انه يمكن ان يقال دفع اد
 اكثر من قطاب لاطر وجوه خير وخوة ولا يرد هذا اما يات لا تنفصل انه ليس
 فيه قدر المعطى **وكيفية سنة** ان يجوز دفع كيفية سنة من الزكاة لل
 للغير متى واصل من غير او حث او ما شئيه ولو كان هذا البر مجموع حقوق
 الخطاب وهذا اذا كانت الزكاة لا ترمع في السنة الاميرة واهي والاء
 اعطى من كل واحد ما يبلغه للآخرى **وجواب دفعه للمدير** ثم اخبره **فامنه**
تردد يعني ان تردد من كانه لم يرمع المعصوم ثم اخبره **فامنه** من غير تراخي
 على ذلك هل يجوز له ذلك لا تردد للاستيفاء المتأخر يعني فوالله
 المتفر من اتمامه الشواحي فلا ينبغي ان يقال بالاجزاء لانه لم يرمع في كل
 كما جزم به ابراهيم والمؤلف في التوضيح ثم ان اتيان المستوفى من مقتضية

للتراخي

وصلوا الله على سيدنا محمد وآله

للتراخي يرشوا انهم لم يرمع تراخي باراضها غلبا معها الا يكون الخرج
 من ذلك اء والتراخي المنع من غير تردد **فحسب على عديم** **وجاب ومبرور**
 من وجوه اعطى على غير الاول مجموع بفضة معقولة على ابناء الخيرة لا تعلق
 لا لتعلق التمسك بخير والتنا بفضة ظاهرة والمراد بالاجزاء من له موطنة في الد
 الزكاة من كل الشايب والاشايب واما القاسم فييرخل في المعصوم ويخرج الزكاة
 والسباغ والغناض والاعمال والمعت لانهم يعطون من بيت المال ولما لم
 يعطوا منه اعطوا **عمر على علم** **بجواب** اء وكل حواء ويشترط في الاجزاء
 والمبرور والمراد بها الحمية والاسلام والعدالة والعلم في الزكاة ميم
 ترجع له ومن توفقه ومنه وقدر ما يوفى ويوفى **بجواب** ويشترط في الاجزاء
 كما يوفى من تخيير الا وهما والبلوغ فلا يستعمل من كلامه باب المد
 المعقودة في الساع لاجعله طائفا والمراد بالعدالة عند الفاعل اخر ميم
 يعطيه بعد ان المبرور في توفقه **بجواب** والجواب في جملتها وكذا في بعض
 الماد عدل الشاهد في الاثار قوله من غير كلام مخررا او اقتضى ان
 يعتبر ميمه ان يكون من مودة تفر غير لا يسمي فلا يعتبر ميمه اء مع ان
 ذلك لا يعتبر ولا عدول رواية والاعمال وقوله وغير كلام مخررا في كلامه
 قوله صلا القول عدول رواية **غير هاشم** يعني انه لا يجوز استعمال اخر
 من النبي عليه السلام على الزكاة وهو بنو هاشم وبنو هاشم لا اخذها
 على وجه الاستعمال عليها لا يخرجها عن حوزتها وشايع الناس وعمل الاء
 لانه اقرمته لها وفي محشيتها فانه الخلف وهذا يغير ان لا يرمع الجاهل
 ان يكون غير هاشم وكذا الجاهل من حيث طار مسئلة واما الخاير
 فانه يعطى ولو كان شبيبا لم يسمه بالخير **وفاد** يعني ان الخاير
 لا يستعمل في كيفية الزكاة وتتم فتها ويعطى العامل ولو لم يكن
 مغير او اليم اشرا بغيره **والفرغ غيبا** لا شهاجته بلا شهاجته وكذا في
 لو ساج الناس في بناء بقاء فباشية ال النبي عليه السلام **وبجواب** اء بار
 بالاعمال قبل ذلك لانها لانها المحصل من قوله هلكت له مشقة وجواب
 في تفسير لا يساج مفررا اجتهاد اخذ جميعه ثم العفا والمساكين وفي عمل
 في انا وبوء اء حق على الفقراء وسهر الخلة افضل وفيه المولعة ان
 وجوز الالار الحون على النار مضرو على الحون على الجوع كما في الغزو واذا

في الغزو

٣
حقير على العامل

[illegible]

عقشوی

وعلی الله علی سینک محرم و اله

[illegible]

معتق

بشاير من تلك الدار نباع عليه وبشتم له دارا شاسعة ويرى العاقل وهو عشرين
 دينار الف درهم ما ثم يرمى ما يقو عليه من الذي لو كان هذا العاقل يتناو ما عليه من
 الذي فانه يرمى مع الغرماء ولا يعطى من الزكاة شيئا ان لم يرض عليه شيئا من الخير
 فانه يرمى مع ويحرم غير الغرماء **والمجاهدين والفقراء** غنيبا هذا هو الغنى
 السباع من الاصناف الثمانية وهو المجهل وهو بسبيل الله وهو المعصوم من
 قوله تعالى وبه سبيل الله والمعتز ان المجهل هو بسبيل الله والمعتز ان المجهل هو بسبيل الله
 الزكاة ولو كان غنيبا على المصنفين ويحكم ايضا لاجل ان المجهل من سلاح
 ورمح وغير ذلك من النار الحرب والادب الجهاد هذا من يجب عليه الجهاد بدينه
 يكون من المشركين او من اهل الجاهلية بدينه ولا يوزن يكون هذا شيئا
 عما يجب عليه النسخ **فما هو سر** يعني ان الجاهل هو بسبيل الله والمعتز ان المجهل هو بسبيل الله
 ولو كان الاثر سماع به مذهب المسلمين وهو شخيرة من سلة الاسماع ليطلق
 على عوارث العرو ويعلق حاله ثم يعلم ان ذلك لا يكون على بصيرة **لا سر**
ومركب يعني ان الزكاة لا يجوز على صور منها وعلى مركب علم المسند
 المتشهور ومثل السور والمركب العقب والفاض والاماع قال في الجلب
 ولا يجوز صرف ثمن الصفقات في غير الوجوه المبينة من عمارة المسكن
 او بناء القنطرة وتكسب الموتى او في الاسارى او غير ذلك من المصالح
وغريب محتاج لا يجوز له غير معية **ولم يحرم مسلما وهو على**
يلقى اشار به في الوالصف الثامن من الاصناف الثمانية المذكورة في
 الآية وهو ما ذكرها والمصنفون ان الزكاة لا تجب على من يرمى مع اليه من
 الزكاة قدر غلبته واركان غنيبا يلقى لا تجب بشرط ثلاثة الاول ان لا
 يكون محتاجا في ذلك في ذلك الموضع الذي هو بطول يوطئه الروكبه فاركه
 غنيبا بما يوطئه فلا يعطى الا المقتدر انما هو اصيله او يلقى في الجاهل
 جازم بل اخر منها وان كان غنيبا في الموضع المقيم فيه لا ان الفصول الارهاب
 التنازع ان يكون سعة في غير معية اما لو كان سعة في معية ثم خرج في قتل
 نصوص ما اشبه ذلك فانه لا يعطى من الزكاة شيئا الا ان كان غنيبا عليه الموت
 الثالث الا ان يرمى مسلما في ذلك الموضع الذي هو عليه وهو شرط عدم
 مشروط بوجوبه يعني انما يعطى من الزكاة من يرمى به بشرط ان يكون غنيبا
 يلقى فلو وجب وهو غنيبا في ذلك الموضع الذي هو عليه وهو شرط عدم

فان

وهو العلم على سبيل محرمه

جاز وجوده وهو غير كاز وجوده كغيره يعني مشي الخمر يا شيا مشروط ضا
 وار لا يوجد وهو غير معصوم وموافقة ولو قال ويحرم مسلما مطلقا او وجبا
 وهو غير يلقى لكانا كغيره في اقلية المعنى وانما يقول **وهو** الا ان الغريب
 اذا ادعى انه ان السبيل بانه يصح ان كان على هيئة العفراء ان لا يجد من يعرفه
 بذلك الموضع قال مالك وايرجى من يعرفه وظاهره بغيره **وارجله** ترقت
منه كغناز يعني كلام ابن السبيل والغناز اذا اخذ من الزكاة ليغزو به او
 ليسا من الزكاة فيلج يعمل ذلك بل جالس في مكانه شوقا منه وتوجه الى محلها الا
 ان يسوغ له الاخذ من الزكاة بوجه الغفراء او غيره فلا تسوغ منه واما الريان
 اذا اخذ من الزكاة للجل ما عليه من الخير فاستغنى عن ذلك قبل ان يوجه للغفراء
 في دينه جعل يتنعم منه ذلك او لا لا اخذ بوجه جليل فيه تزداد الخلف وجب
 وهذا معنى قوله **وغيره** يعني غنيبا **تردد** ولا وجه له في التردد والمنا
 سب لا كلامه ان يقول واختار اخذها من غنائه استغنى عن ان التعبير في
 يقتضون انها باقية فلو ذهبت لم يرجع عليه بها وهذا خلاف الغناز ما فيها
 تنزع منه ان كانت موجودة وتكون عليه ان تلتفت **ولما** من غير ان الكلام
 في الاصناف شرع يتكلم على جميعية الزمعة السبيل بقوله **ولما** ان
المفرد **ورغم** **الاصناف** يعني انه يغرب لم يتعرفه الزكاة اما
 او ما كذا انما المظلم على غيره من السداد والاصناف على بعضها او اذ كان
 صنف على بقيقها بان ينادي باعطائهم واما عموم الاصناف الثمانية المذكورة
 في الآية فلا يجب ان يعرفها عن وجودها لا باللسان بعينه ولا يوجب ايضا يجوز
 جمع جميعها صنف واحدة مع امكان تعميمهم ولو انما اهل التوبة بالشيء
 السبيل ان لا يسلم وتعبد ولا تخشع واحده صنف عن مالك وابا قتيبة لا الارلام
 في قوله تعالى انما الصفقات للامنة لبيان المصروف والاستحقاق انما الصفقات
 مستحقة للفقراء لا يوجب من الاستحقاق والاعطاء بالفضل للملك انما هو موجود
 الاصف واحدا وشخص من اجزاء الاعطاء له اجماعا او وجب الصنف تعميم
 الاصناف اذ اوجزوا ولا يجب تعميم اطلاقها لعل الامكان واسم
 واستحقاق اصنف من هذا السماع قال البيهقي في العلم بالاستحقاق في ذلك
 فيه من الجمع بين المصنفين من سبل الخلة والغزو ووجهه الذي وغير ذلك ولما
 يوجه من دعاء الجميع ومصادقة ولو فيه **والاصناف** **وقد ثبت**

يفتقر

اذا اجتهدت في معرفة ما في قلبه من اهلها ثم تبين ان ليس من اهلها ما فيها
 فجزء من ربه لا راجعها الاصل فاجل لانه قد لا يتعقب واما التعليل
 هذا اول ما في ردها وهو ظاهر كلام الصنفين في شرحه **فقلت**
 ومنه اذا طاع بر بعه لا اطلع جابر في صوبها ومار ولم يعزل فيه لانه
 من التعاون على الاثم والواجب في هذا والعروب بها ما لا مذهب واما
 الجابر في اخذها بان ياتى اخذ الواجب ولا في بغيرها في صوبها ما
 جازتها في ثلث الوكاير جابر في صوبها لانه قد لا يتعقب واما
 ومنه اذا طاع بر بعه القيمة عما وجبت عليه من حب او ماشية او عبي
 وما مشى عليه المولى صوابا لما سطره من الحجاب وقد اعترض به
في بار عيني واخر قال ان المصنفين اخرجوا العبيد في الحرث والماشية
 مع الخرافة وصوبها في نشره وقوله لم تجز جواب عن السبع من
 مسائل وتسمى تصفية كلام المولى على المصنفين ان يجل
 قوله لم تجز جواب عن مجموع الايراد وهو لا ينافي ان بعض ايراد المجموع لا
 يجوز ولا يجوز **الاجرة او نفقت** **مثل** الاول بمعنى قوله او
 طاع بر بعه الجابر او بقيمة امارا في الحرك في الحايك اجرة ولا يعرف
 في الاجرة في الخفيف والحق في خوف ان يلقه الاصل عليه وان كان
 معصوم وقوله ما شفره للروضة وهو تخرج بمصنفه ما شفره مع انه
 معصوم شرط مكارر المناصب الاستغناء بما شفره في هذا واما ما كان
 ذكره شريطة في اقل بعض الشراخ غير ظاهر لما قلنا **وقد قلت**
بعضه في غير او ماشية يعني ركة العير والماشية اذ الرعي
 هناك شعلة اذ اذرفت قبل الحول لا يراها او وكيل جازها في حلال الحرث
 كما انشأه قبل بقوله وارضع معش واما يخرجه قوله غير وماشية ركة عرض
 التجارة وزكاة الدين المعين كما شفره التنبيه على ذلك ووجه قوله في عبي
 وماشية نسبية او قرينية وبعبارة اخرى في بعض او قرينية
 بتقدير مضاف اليه ركة غير واما بعض التنبيه في شفره وهي حصة الام
 بها يعلم التفسير باليسير وحق وهو الصنفين في قوله على ما يجر وانه بعد
 عيسى عن اير القاسم وهو المصنفين في قوله ما قول السنت **بار طاع المخرج**
مع الباطل يعني اير المخرج على قوله اذا طاع من ير الرسول التي تجله للعلن

او

وعلى القول على سبب محرم والم

او الصالح او الوكيل التي دعت له قبل الحول بالزمان اليسير او الكثير الممنوع
 تفريقها به قبل ان يراها الا اهلها فيخرج عن البلدة او خارجا بل وحقها ما طاع
 سلفه عنه قال ان رخصه لا تفرق بينهما تسعة ورضة ما اذا هلكت ولم
 تصل اليها بل بها ولا بلغت على ما في ما في حوله وفي غير الموضع
 ذلك بالاداء ان التفرق بالامور التي الكثير قال واما اذا فرغ منها باليسير
 واليومير او في الوقت الذي اخرجها فيه لاجته في غير ذلك ولا يلزم فيه غير ذلك
 لا كقول الصنفين في تفسير المولى من ضعف **وارتلف** **من** **نظير** **وم**
بعض الاداء **سقطت** اذ ارتلف جزء نظير بعرض الحول في قول قوله ولم
 يخرج الاداء سقطت اذ هو يشترط به انه قد فوطب وتلف المال كله كتلف
 جزء في التفصيل المذكور وهو ظاهر واما ما تلف قبل الحول فله التفصيل
 فيه بين امشاة الاداء وعرضه وهو بمنزلة العرض وينبغي لما في بار طاع
 نظرا او حال عليه الحول ركة والاعل ولا يعطى ما تلف قبل الحول مما
 يخرج اخرجها فيه صنفه ما تلف يعني ولو تلف في الزمان الذي يخرج اخرجها فيه
 كان جرح عليه بها او قبله اذ هو غير ملحق بالاداء فله ما لا يكون مع
 صنفه حكمه ما هو مطلوب باخراجها الا ان يطوى اخرجها قبله بل
 باليومير ونحو ذلك كلام المولى في غير ذلك اذ تلف جزء النظار او
 ما عزل من الزكاة بغير تبريد ومعصوم وقوله ولم يخرج الاداء انه لو تلف
 مع الامشاة الامشاة ضمنها وهو كذلك مثله ما اذا تلف بغيره من
 حيث لم يخرج الاداء **كغيرها مضاعفت** اير لها بعرض الحول ثانيا
 بهذا الزكاة مضاعفت اذ جازتها نصفها ايضا حيث لم يخرج الاداء و
 مضاعفت بغير تبريد في صوبها والاشهها ولو قال قبلت في كل
 النفل لكان احسن لان النفل لا يطوى على التلف وار ما يلقى التلف
 على الصياح بار وجرها بعد ذلك تفرقه اخرجها ولو كان في غير
 مدينته قاله اير عينة واما لو عزل لها قبل الحول مضاعفت فمنها قاله
 مالك وفيه لير المولى انما سبب له لما اذا عز لها قبل الحول بكثير واما
 لو عزل لها قبل الحول يسير او يومير في الوقت الذي اخرجها فيه لاجته فلا
 فيما عليه قاله في التوضيح **لا ارضع** **اطلعا** يعني انه اذا عزل ركة
 ما لم يعرض الحول لمستحقها وقبل اخرجها طاع الاصل وهو المال المزكى

٧٧

بار الزكاة لا تنسقط عنه ويجزى بها لاربابها وسواء طاع الاصل بتفصيله
 معطفا او غيره اذ اجابها بالي كنه الاداء ولم يفعل او بغير ذلك كان لم يكن
 يكتسب الاداء وتلقت بغير تفصيل وجعلها او اموالها قبل الحول وتلف
 اصلها بانه لا يلزم اذ اجابها كما يجب ما تفقد عرا الجواهر واركان بعوضها
 اذ جعلها بغيره ان يسترد لها لا ينظر زكاة وقعت موقفا **وعمران او**
اخرها من الحول او غير الزكاة اذا طاعت بغير بدلها او قبله مع المسائل
 بغير تفصيل اذ اخرجها عن الحول مع التمسك التام من اذ اجابها عن قبضها
 تصديق بمقتضى قوله ولا يحصى الاداء ثم ارفقه وخر ان اخرجها محله اذا
 كان التاخير اياها ما بار كان يوما او نحو ذلك فيمضي الا ان يقع في قبضها
 متلخص من هذا انه اذا تلف في التطايع بغير الحول او تلف ما عر له من
 الزكاة بغير الحول وماله وحده بار كان يتم في قبضها بغيره
 مطلقا واركان بتاخيرها مع امكان الاداء فمرايها لا تحيى مما اذا اخرجها
 اقل من ذلك **او ادخل عشرة من طالا محض** يعني اذ اخرج عشرة
 او جمعها واخطه في بيته مع طاله في عتي ذبعت لمستغف ثم طاع بانه يضمن
 واراد حله محضه صير في عتي مستغف فطاع فلا حله عليه فيه وان
 لم يعلم الوجه الا اذ اخل عشرة مية الى بيته ثم طاع بطل يخرق في دعواه
 التحجير لانه الغالب من اذ اخل البيت ولا يحرق لار الاصل بقاها انما
 مية تزد واليه الاشارة بقوله **والا فزد** اذ وان لم يرجع ففهي في الاذلال
 والاعمال التحجير بغيره صروا ولا تزد ولا يورث اذ اخل عشرة من طاله
 او في حلة زرعه مع حقه ودرسه **واخذت من زكاة الميت** اذ
 واخذت الزكاة من زكاة الميت علم في حله في كونه في باب الوضعية بقوله
 ثم زكاة او صوبها الا ان يعتز وجلولها او يوصع راس المال كما في
 والمكاشية وان لم يوصى **وكذا دار بقتال** اذ واخذت كرها
 من الممتنع عند الاوامر والاوان بقتال مستغف وان لم يظفر للممتنع ما
 مال وهو معروف بالمال فلاما بجهنم حتى يفرق ماله لانه مرضى الى
 العجز والامان لا يخرجه من طاع له بعض المال واستلم باخفاء غيره و
 فطاع المذهب لا يخلف **ما الك** اخطا في حله انما من الى
 السعة ولا يفرق بغير يمين هو نية الامان بلبية عزيت وقوله **والحج**

تفصيل

نص

متعلق

وعلم الله على صبيها محمدا

متعلق بغيرها وهو بغير الكا وفتها **ودعت الامام العادل وان عينها**
 يعني ان صاحب الزكاة يلزمه اذ اكل الامان عتلا في اخذها وصرفها اه
 ان يرد معها سواء كانت عينها او ماشيتها او حرثا **وان عر غير بحرية**
بجناية يعني ان العبد اذا عر مع فطامها او غيره بحرية واخذها شيخ
 كحضر رفته وهي معه اخذت او ما بقى منها وان اتلفها او بعضها
 بجناية في رفته لانه دمه علم ما حو به ليرى ونسبها لاشارة بقوله **علي**
الاربع مالم يصير حينئذ ان يصر يده او يسلط لربها ويبيع فيدها او
 وامان غير العبد ثم يفتي الزكاة لغيره ما منع من عتي او كبر او من يفتي
 بها شيخ او لم يوجر بشرى استحقاقه بل ان كان الرابع لم يضمن الامان طر
 جلتها بخي وان كان الرابع لم يضمن او مقرر العاق فان تعذر ردها
 اجزأت ولا رجوع عليه وان كان الرابع رباها او وكيله فانه لا
 يفتي في رجوع طر عر او من مضمونها بغيره اذ لو تلف بغيره او لم يفر
 بار اخله اخله او لا تلف ويحرق والامان اخل عليه عيشة حتى يفتي
 بكمه ولا تترعت منه وهذا حيث لم يعلم رها بحاله ويرفع والامان رجوع
 له بها ولو طامسة ولا تجزى **وزكرو مسامر ما معه وما غلب** يعني
 ان المسامر اذا اخل علم ماله حول وعقد معه وعقد الاخر بلي بانه يترك
 يركى ما معه بكل حال اتعاظا لا اجتماع المال وربه وشره حتى يركى ايضا
 فمما معه ما بلي بالموضع الذي هو فيه ايضا ولا يجوز الاخراج الى ان يرجع
 اعتبار الموضع المالك قال مالك وهو احدث النى وقال ايضا في
 اعتبار الموضع المالك او يتبع على الخلاف اعتبار المالك والمال التومات
 تحقق لا وارث له الا المملوكان بيلر سلطان وماله بيلر سلطان اذ جلت في
 اجوبة ابن رشر ماله كمرات بلي واظلاله في تزكية العتاي مغير
 بغيره اصره اخل اشارة اليه بقوله **ان لم يرض** عن مروه خيل او
 امل يخرجه كما يبلر والاطلا بيلر حتى موته ويخرجه علمه مع مفعف والاشارة
 عا اشارة اليه بقوله **ولا ضرر** اذ ان محل اخرج المسامر علمه معوما
 غلب عنه ان لم ترضه الضرورة الرجوع الاخراج في ذلك الموضع الذي
 هو فيه بار كان محتاجا كما يوصله في عوده الروي عنه بانه لا يخرج
 حينئذ لار ما معه ولا عر ما غلب عنه ويؤخر الاخراج عن ذلك جميعه حتى

٥٢

يرجع الى وجهه الا ان يحوي يسلف في الموضع الذي هو فيه بانه يلزم ان يخرج
 الزكاة من غير تاخير كسلفه بقرينة ان لم يخرج راجع لقوله وما غاب
 وقوله ولا ضرورة راجع لما غاب وما حفر والمترادف بالضرورة ما يشتمل عليه
 حاجته لما ينبغي عليه **تفصيل** اراد المؤلف بما غاب المال الخطبة عن
 عنك بيلك واما ما ادفعه في ظاهره بطلان او بطلان في حق ما تنفع في قوله
 وتعددت شعرة في مودعة ومتجربة بها بارج وقوله ومثل مودعة على
 ارجل الخيل لا غاب في قوله والرافع الحاضر بركيه ربه ان اراد الرافع
 وصبر ان غاب بل لا يراد في كلام المؤلف هذا **ولما انتهى الكلام** على زكاة
 زكاة الاموال اقتصار بالكلام على زكاة الاموال وهي زكاة العبيد
 وبعبارة اخرى وان قلت في وجه اخطاها في العمل بقيل من اليد
 العبيد وهي الخلف لتعلقها بالانسان وتعلقها بوجوبها بالعبيد فيقول
 العبيد ان لا يزمن اخر مقامه وقيل الواجب في بيع العبيد ان يشار اليه في
 العز وبنى عليه الخلاف اللغوي وقت الخطاب بها وحكم منسوخ عتيقها
 الرعي بالعز في اعتبارهم عن النشغال واراد ان يشار اليه في بيعهم
 الرعي والمخرج بالفتح والوقت المخرج منه والمجموعة اليه البس والمؤلف
 انشأ ان يشار اليه في الاول بقوله عنه والى الثاني بقوله من معشره والى
 الثالث بقوله باطل ليلته العبيد والى الرابع بقوله وانما تزجرهم لم يسلم ولا
 بغير ان يشار اليه في زكاة العبيد وانما في المؤلف زكاة الاموال على زكاة العبيد
 واراد ان متعلقا اشرف من متعلق زكاة الاموال وهو الانسان بانها
 اشرف من الاموال لان زكاة الاموال دأمة من عباد الاسلام **ولما**
 وقع الخلاف في وجوبها ونسبتها للمستهور الوجوب انشأ اليه بقوله
طالع بالسنة طالع اوجب على المؤلف
 وجوبها بالسنة طالع من جميع الانواع على المعروف في حق رسول
 الله صلى الله عليه وسلم زكاة العبيد من مطلق طاعته في حق طاعته من
 شعير على العبيد والحوادث والاشهر والغني والكبير من المسلمين وهو
 اربعة امراة كل واحد واحد وثلاث بالبيع والحق وتقدره ان كل واحد من
 طائفة ومثلية وحسنه ودرهما مقيلا **وجزوه** ان كل واحد من
 سفره بانه الخلاء على مسئلة نسوة الاولى كلامه في لانه حمل الخلاء على

زكاة العبيد

الرفي

ما هو اعم ولعله يعجز الواجب عن زكاة العبيد في طاع بطاعه عليه
 التسليم او جزه طاع ولا يجب اخذ ذلك اما الطاع في حق المسلم الحر
 الفادر عليه نفسه وعرضه فيلزم نفقته بسمي من الاسباب الالائية
 واما جزه الطاع في حق العبيد المشتري والمحتق بغيره في حق من لم يخرجه
 جزه طاع وعلى حمله على مسئلة الرفي لا يتخير قوله فيما سبقت والمشتري
 والمبعض بقدر الملك مع لار كلامه هناك الوجوب وفيه استبانة في
 الفدر المخرجه لانه هل هو على الرئوس او المخصص مبيته على انحصار وعلى
 حمله على مسئلة نسوة يكون قوله فيما سبقت والمشتري والمبعض بقدر
 الملك في بيان الوجوب لا يجب الاخر بغير الملك **عنه مظهر فوته**
وفوت عياله الفقير بقوله عنه يرجع الى المسلم الملك المعهود من اليد
 السبيات فيما في زكاة الاموال من الوجوب من قتل يتعلق به وقوله في
 صفة طاع ومعقوبه لانه انما يجب على من مظهر عن ما ذكره من طاع
 او جزه عرفته في ذلك اليوم ولو حشر خشي الخوف فيملا بغيره على
 المستهور او عرفته وفوت عياله اللازمة له ان لم يكن وحده **واراد**
تيسله راجع لقوله طاع او جزه ا وان كان الطاع او جزه العبد
 ظل عرفته او فوت عياله عاصلا بتسلف او وهو بر جوا فظا او يعلى
 من تسلف منه وقيل لا يجب تسلف ولو اتى بلو المشتري للخلاف
 المزيج لكاه اجود وشيخه مما هنا عدم سقوطها بالغير لان اذا
 كنا تسلف لها فلا يكون الدين الصالح عليها مسقطا لها من باب
 اولي وهو المذهب **وهل باول ليلة العبد او بغيره خلاف** ا وهل يتعلق
 الخطاب بزكاة العبيد على كل من اهلها باول ليلة العبد وهو غروب
 الشمس من اخر يوم من رمضان ولا يقترن بها اصلا لم يونس وهو
 مذهب اهل القاسم بالمرونة وشيخه ابراهيم طاعه في ان العبد
 انما اضيق اليه هو العبد الجاني وهو الذي يذل وقت غروب الشمس
 من رمضان او بغير يوم العبد ورواه اهل القاسم والاشوان ومالك وشيخه
 الا بغيره ومحمد ابراهيم في ان العبد انما اضيق اليه هو العبد
 الواجب الذي يذل وقت غروب العبد ولا يمتزج الوقت على القولين في
 فته في شؤن كلام المؤلف وهل مبني الوجوب باول ليلة العبد او بغيره

59

والزوجة ولا تتعد نفقة صاحب الزوجة وكذا نفقة الابن تكون ذات قدر
 وشاهاة قول **أورق** ولو كانتا بنتين ان يزوج زكاة العبد
 عن عيبها واجاب ولا يزوج الفريسة من حيث نكاحه كالمذموم والولد المذموم
 والمعتق الاجل وكذا المكاتيب على المصنف لانها انما هي رخصه
 ليس بها ولا يزوج الزكوة والاثاث للفقيرة او للتجارة وكانت قيمتهم
 نظرا لكونهم احرار او مرض او زنا او وساية وضيق المكاتب لانها
 بالذبح للخلاف فيه قال فيهما ولا زكاة على عبيد العبيد لانهم لا يزوجون
 عندهم شيئا سيرا من الارباب غير معتق ولا يسير سيرا لانهم ليسوا
 عبيدا له وانما يملكهم بالاشترار والبيع وانما يزوجون انفسهم لان
 نفقتهم على سيرة هم **واسي وجي** هذا معطوف على ما في من ذكر
 مشاركتة بالخلاف لان ما يزوج لم يزوج وحده المصنف ذكر ذلك
 في معنى فيه يبي من يزوج ومن لا يزوج فالعبد والعتق والموامل
 في حالة كونه في يد الغاصب وفيما قال الواملان فيه من يزوج
 ذلك نظرا لغير نفقة زكاة الماشية المخصوصة اذا اقبضها بغير نفقة
 من الغاصب فتدبر ذلك **او مبيعا بواضحة او حيا**
 يعني ان من باع امته مبيعا بواضحة باركاش من اطلاق الرقيق او من
 وضيعه واخره ليل يبيع بوطيها بار نفقة لها وزكاة لها على ما
 يوجبها على المصنف لار القوام منه حتى يخرج من الاستبراء وكذا
 من باع فيها على اختيار احدهما او لاصرها بان نفقة وزكاة فيكون على
 بايعه لان بيع الخيل محل **او مخرما** يعني ان من اخذ عبيدا لشخص من
 معلومة كطوبلة او فحيرة بار زكاة فيكون على مالك رقبته لا على
 له منفعته كنفقته واشتار بقوله الاخرية فعلى مخرمه ان يزوج
 عبيده متى معلومة وقال له انت حر بغيرها فان نفقة وزكاة فيكون
 على من له قدرته على المصنف ان لم يزوج لصيقه شيئا ثم اراد طهره
 ان زكاة العبد على المخرج بالحقس كان مخرجه الزميمة له او للموصوله
 بها بل لا يستثنى وهو احوال القول في الموصوله له ببقا والراجح
 انه على الموصوله بها لا الاستثناء مشكل الا ان يقال مبيعوه
 ان لم يزوجا لحيته فلا يكون على مخرمه ويعطى بار كل مخرجه الزميمة

وزكاة

للمخرج

وعلى الله على من يزوج

للمخرج بالحقس فعليه وان كان مخرجه للموصوله بها فعليه **والمشتري**
 المشتري والمبعض بغير الملك ولا على شيء على العبد الم
 المصنف ان العبد المشتري زكاة فيكون على مخرجه الحصة منه يخرج كل واحد
 من المشتريين على قدر حصته وهذا مع قوله بغير الملك وكذا العبد
 المبيع وهو الذي يبعه خذ صروعه بغيره فيخرج زكاة فيكون على مخرجه الملك
 بغيره ان كان مخرجه الى غيره فيخرج عن ذلك الحصة وانما القسمة للموصوله
 او كان العبد مشتركا بين مخرجه وان لم يزوج ان يزوج زكاة فيكون على
 مخرجه لا شيء على العبد بصفته وهذا مع قوله ولا شيء على العبد وكذا
 لا شيء على العبد زكاة فيكون وجبته لان العبد لا يبيع على زوجته من خارج
 وتسميه لاشها السيرة ولما لم يزوج زكاة عليه ولا على احد عنه وهو العبد الموصوله
 فوق على مخرجه **والمشتري** **واسي وجي** يعني ان العبد
 المشتري يزوجا باسرار زكاة فيكون ونفقة على مشتركة حيث فوضه
 لار القوام منه واحد منه المبيع **وناب** **اخر اجها بغير العبد**
وناب **الطالة** يعني ان زكاة العبد ينوب للمخرج ان يزوجها يوم العبد
 بغير طالع بوجه قبل طالة العبد ولو بعد الطلوع والامطار ابو الحسن
 محل الاستحباب انما هو قبل الطالة قبل الطلوع قبل الطلوع بغير الطلوع
 الرقبي وهو المستحب وانما مع قوله المستحب ان يزوجها قبل
 التلويح لغيره والامطار بغير العبد وان لم يزوجها حتى طلعت الشمس
 مخرجه على مخرجه بغيرها وان لم يزوجها قبل الطلوع بغيرها
 قبل ان يزوجها الرقبي قبل كل منعه البغير وذلك الوقت قبل طلوع
 او طلوع العبد لغيره عليه القسط اعني هو في مثل هذا اليوم وقال
 تعالى فاعلم من ترضى الآية لا يخرج زكاة البعثة ثم يغير واذا اذ
 لله الرقبي مطلق **ومن فوته** **الاحصى** يعني ان من كان يقاتل
 على الكفوت التبادلية البليغ وانما يستحب له ان يخرج من فوته الاحصى
 حسنى ما اذا كان غلب الفوت الشيعي وهو يقاتل الفتح والمعتق
 ان يخرج من فوته بغيره الاحصى من فوت اهل البيت او من غلب
 فوته **وغر بئنه الفقه الا الظن** او من كان يقاتل الفتح
 الذي يخرجه زكاة عن العبد الا ان يكون الفتح غلبا فيقتل بئنه حيث كان

الحجزة



احصى

والزكاة التبرير بغيره الزوال لا مفروغ منه شرع في الظاهر على الثالث من اركان
 الاسلام فقال **باب** الصوم وهو لغة الامساك وشرعا الامساك
 مساك عن شهود البصر والسمع او ما يقع مقامهما من الخلق والنجاسة
 في جميع اجزاء النصارى قبل البصر او سمعه او ما يقع مقامهما من الخلق والنجاسة
 وايضا الاعيان في حاله بالذخيرة قوله او ما يقع مقامهما من الخلق والنجاسة
 البصر والسمع ونحوه ما راى من المجرى او المجرى معطوفين معناه البصر والسمع
 النوجب للصوم **باب** رمضان **باب** رمضان **باب** رمضان
 في الخارج بجملة شعبان مع الغيم انما كانت السنة ليلة الخلاء والقدر والاملا
 ثم مغيمة والموالات مهيبة فلا شئت بجملة شعبان ويكنى بان شماليه في
 كلامه وقوله بجملة شعبان انما انشئت اوله وبكلام المزلة دليل على صواب
 استعمال رمضان غير مظايف الوصف وهو الصحيح ومذهب النجاشي والمحققين
 لجملة الاظهر رمضان تحت ابواب الجنة وشالها جوارز برفية كشمسها مظا
 وبخبر برونها كجملة رمضان لما قيل انه اسم من اسماء الله تعالى فغير صفة جملة
 لا يحصى في اسماء الله تعالى يشتملها وما روي فيه من حديث ضعيف **ابو برة**
عنه انهم اظف المصير ليلته وحده مفعولة او برة برة عزير هلاله وهما
 وهما انهم انهم المصير ليلته وحده مفعولة او برة برة عزير هلاله وهما
 ولا عزير وامر اتيه هلاله لا اعني هلاله ولا برة برة عزير هلاله وهما
 وعاشوراء برفية شعبان وكما يتعلق برفية شعبان وعاشوراء برفية
 او كماله واما انهم انهم المصير ليلته وحده مفعولة او برة برة عزير هلاله وهما
 والعصر والامرات لانه غير فله انهم المصير ليلته وحده مفعولة او برة برة عزير هلاله وهما
 والبصر والغير انهم المصير ليلته وحده مفعولة او برة برة عزير هلاله وهما
 والظاهري والانيه انهم المصير ليلته وحده مفعولة او برة برة عزير هلاله وهما
 قوله بجملة شعبان ويعني وقوله او برة برة عزير هلاله وهما
 عنهما وقوله او برة برة عزير هلاله وهما
 سمعها انهم المصير ليلته وحده مفعولة او برة برة عزير هلاله وهما
 لا رها انهم المصير ليلته وحده مفعولة او برة برة عزير هلاله وهما
باب رمضان **باب** رمضان **باب** رمضان
 برفية شعبان ويعني وقوله او برة برة عزير هلاله وهما
 برفية شعبان ويعني وقوله او برة برة عزير هلاله وهما
 برفية شعبان ويعني وقوله او برة برة عزير هلاله وهما

لشئ

لتشئ كذبها وهذا الختم اعظم شهادة العزير في المعصية مع الحق او غير ذلك
 وانما انهم المصير ليلته وحده مفعولة او برة برة عزير هلاله وهما
 على هلال رمضان وقوله وانما انهم المصير ليلته وحده مفعولة او برة برة عزير هلاله وهما
 زاد عليها ولم يبلغ عود المستقيمة واما الجماعة المستقيمة فلا تخرب
 وقوله وانما انهم المصير ليلته وحده مفعولة او برة برة عزير هلاله وهما
 شهادته برفية شعبان ويعني وقوله او برة برة عزير هلاله وهما
 المستقيمة لانه المنشئة الحاملة فيرمي يستعمل فيكون على الغضب على
 في ولو كان يصير العزير والعليلان **وعنه** انهم المصير ليلته وحده مفعولة او برة برة عزير هلاله وهما
 بموجب الصوم انهم المصير ليلته وحده مفعولة او برة برة عزير هلاله وهما
 العزير لانه انهم المصير ليلته وحده مفعولة او برة برة عزير هلاله وهما
باب رمضان **باب** رمضان **باب** رمضان
 معصيته عنه بمفعول قوله الا كماله الا برة برة عزير هلاله وهما
 كماله فيكون معصيته انهم المصير ليلته وحده مفعولة او برة برة عزير هلاله وهما
 على تعبيره وعلمه في حكم النفل يكون ما فيها على ضعف بار المذهب
 ما قاله ابن القيم وهو انهم المصير ليلته وحده مفعولة او برة برة عزير هلاله وهما
عنه انهم المصير ليلته وحده مفعولة او برة برة عزير هلاله وهما
 والذين يرضون فيقول شهادته او برة برة عزير هلاله وهما
 نفسه انهم المصير ليلته وحده مفعولة او برة برة عزير هلاله وهما
 الحاخ ويصير هلاله لعلهم رجع غير فيقول شهادته او برة برة عزير هلاله وهما
 الشرعي والامراء بالموحوق في حاله معصيته ليعتبر فيكشف الجسدي
 واما حاله من كسبه ما يقتل الخلف قول استهيب باستجاب رجع
 معالي الموكف مواحق مرجعة اي مقام وجوب الجمع على غيرهما عنراكي
 النجف وليس كذلك **باب** رمضان **باب** رمضان
 وغيرهما كذلك والمختار لطلب عدل ومرجوع وغيرهما والظالم في الا
 واعلى سبيل الوجوب والشان على سبيل الاستجابات او على عزير او
 مرجع وجوبه على غيرهما استجابا وبهذا يرفع الاعتراض **باب** رمضان
باب رمضان **باب** رمضان
 والفظ **باب** رمضان **باب** رمضان
 والمرجوع وغيرهما المنعرجون برفية الهلال فانه يجب عليهم الفظ وار

احل ؟
 او برة برة عزير هلاله وهما
 برفية شعبان ويعني وقوله او برة برة عزير هلاله وهما

رئيتها

وقوله وغيرهما
 احل ؟
 او برة برة عزير هلاله وهما
 برفية شعبان ويعني وقوله او برة برة عزير هلاله وهما

سبع.

جیلز

زى

رفی

بمعنى المخالف بشهادته **تردد** يعني ان المخالف اذا حرم وجوب الصوم
 رمضان بشهادته فلا يظهر جهل بل هو المالك الحق الصوم بهذا الحكم لانه حرم
 صامه محل الاحتكام وهو قول الامير الاشعري ولا يلزم منه صوم لانه يقتضيه
 حرم لانه لا يترفع العبادة من صلاة ونحوها ولا يفسد حكمه ان يمكن له
 صلاة ولا يكملها وانما يترفع صفة العبادة وخرج به تلميح التزاييد و**تردد**
 فيه امر عظيم الله وسنن وقوله **تردد** في المسئلة **ورويته** **نهار القابلة**
 يعني ان الاهل انذار اما النساء النافعة في النكاح لانه يكون ليلة
 القابلة لليلة الماضية والاروي **ورويته** في الزوال او بعد فيصير على
 العمل او وقع ذلك في آخر شهر شعبان وعلم الصوم ان وقع ذلك في آخر
 رمضان وقوله **ورويته** في رمضان او غيره خلا لغيره ب**رويته** هذا
 مشوا **وانت** **نهار المسك والاحمر** **انت** يعني
 رمضان اذا ثبت في اشهر النظار بوجوب الوجوه السابقة انه راء في الليلة
 الماضية فانه يجب الامتناع وهو المنع والكفر عن الاكل وصوم من اجل ذلك
 اليوم وفي صوم من اجل فيه ثم يجب عليه الفطر لعدم الجوع بالنية بان لم
 يمكس واما في منعه اياكل او جماع فانه يكون انتهيك الحزمة يعلم بالجماع
 بالجماع وان كان غير متصلي بان تناول الجواز الفطر لعدم صحة الصوم فلا كمال
 كفاية **وان غيمت ولم ير** **فهي** **يوم النكاح** **غيمت** بالنية للعبادة
 على هذا غيمت السماء تعسيدا واعلمت السماء تغيم غيماما اذا غلظ الغيم
 وقوله غيمت لا يثبت لا يثبت الا بالنية الكاذبة والظاهر ان العدة غيمت وقوله **فهي**
فهي **يوم النكاح** **فهي** **تسمية** البعض وهو الوجهة باسمه الكل
 وهو اليوم وهو الاحتجاج اليه والاولا كونه على جزء مظان فصية
 صيغة يوم النكاح اليوم المسمى بيوم النكاح محذور المظان وافهم
 المظان اليه مقامه **ولما** كان صوم يوم النكاح منهي عنه علو وجه
 حوز وجه يتروى الجواز بقوله **وصيه** **عادة** **وطوعا** **وفظا** **وكفارة**
ونته **را** **او** **حاز** **صوم** **عادة** **لم** **عاجته** **سرخ** **الصوم** **او** **صوم** **يوم** **بعينه**
 موافقه **فطوعا** **على** **المستظهر** **وفظا** **لما** **في** **الترتبة** **من** **رمضان** **او** **غيره** **او** **ن**
 كفاية من روي او بدنية **ونته** **را** **غير** **معين** **بان** **ثبت** **كونه** **من** **رمضان** **لم** **يتر**
 عنده على المستظهر وقضى ما في **لامته** **ويوما** **من** **رمضان** **الحاضر** **ويجب**

المقبلة كالسلسلة الماضية

1845

تفہیم

210

اشبه

ف. ۲۰۵

رضي الله عنه

ولسمیت

وجوهها

والمبرج جزى
بضم الساع على الكا

و مقلف

وہو علیہ السلام علی سیدنا محمد و آلہ

زمنه مضرب

خبر

[illegible]

72

واجب عليه من تلك العبادات من تدر غير معير او فضا كما فيه منقلا لا يتخلل
 التامة فذلك فيمضي في ان تقابلان جعل في تطوعه لغير تغير الزمان كشيء
 منقلا ثم ياتي عليه وخرج بغير المعير فلا يجوز من غيره وان فعل لزمه
 فضا وكذا انظر هل تطوع صحيح او لا تنعيب الزمان لغيره ولا اخر اهتداء التطوع
 قبله لعدم اشتغال الزمان به قبل زمنه **وهي لا تنعيب روية ولا غيرها**
على سبيل كمال الشهور يعني ان الزمان لا يكتفي روية الهلال في اول شهر
 رمضان ولا يكتفي ان يستل عنه كاسير ومحموس وفوقهما ايا والواجب به
 صفه ان يظل الشهور ثلاثين يوما في الشهر الهلال استمر اكثر من ثمانية يظل
 كل شهر ثلاثين وهذا اعلم الاشهر بديل قوله بعد وان التفتت و
 وكفر شهور اطامه فاحذر بقوله لا تنعيب روية ولا غير فاعلم ان يكتفي بذلك
 بانه كغيره من المظروف فيجعل على ما ثبت عنه **وان التفتت وظن شهر**
صامه والاخير يعني ان جازي الهلال امر الشهور عليه بل وكبره رمضان
 من غيره مع معرفة الاطلة او التبدل سها جان ترجع عنه شهور ان رمضان بنى
 على تحسنه وصامه وان امتدت عنه الايام لات تغير اشهر او صامه فبان
 فلتستكبر به **بجعل له الشمس مع ان المولود** جوف المسئلة في الانتساب
 وهو التردد على حرسوا ولا يميز مع الظن الذي الان يربوا التبدل من عرج
 التحق ايمان لم يتحقق شهور ام الشهور وعجز التحق شامل للظن
واجز اما جوي يعني انه اذا عمل على تحسنه او غير تحسنه في الانتساب بوجه
 وله اربعة احوال اشار الى اولها هذا **واجز الشهور** التي تتيقن انه صام
 به بعد رمضان اشعا فلا ويحون فضا عنه واشتار بقوله **بلا عذر** اانه
 اذا طر مشهور **مناخر** ان رمضان ان يكون ايام كاليه رمضان في
 العود بلوطا شوالا وهما خلاصان او ناقصان فقص يوما والتمام
 رمضان في يومين والعكس كافترا وكذا ان تتيقن انه صام في الحج
 لا يقتصر يوم العير ولا ايام التفتت ويقتصر ما بقي واما ان يفتي بقوله
 هذا بالعود مع الاستعانة عنه بما يلة من قوله والفضاء بالعود بيلة
 فتوهم ان هذا حجة في غير ما يلة في غير ما يتيقن ولو انما العذر بيلة
 تخرجي ولا يتيقن بقوله **فيله** اءلا ان يتيقن ان الزمان صام قبل رمضان ولا
 يجزى لو فوض قبل وقته واما الشهور بقوله عطفا على متعلق الظن

عن

الظن

ض
عن

لا يلزم المنعني **او يفتي على شك** اءوان لم يتيقن له شيء بل يفتي على شك
 ولا يلزم عليه شك شك غيره فلا يجوز اعتبار القاسم لو فوض قبله ولا تبرا
 التامة الا بغيره ويمزني عن اقتضاء هب واراما جشون وسجنون ورجح
 ابريوسن كان في ضد الاحتفاء وفوض جعل فضا على الجواز حتى يقتضيه خلافه
 وحمل كلام المؤلف عليه يجعله معطوفا على متعلق الطرف المشتبه بقوله
 واجز اما جوي يعني ان جازي الهلال بقوله **وهو صامه** يعني ان يفتي ان آخر شهر
 وصامه ثم علم بعد ذلك ان رمضان فضا بغيره او لا تزدد للمناخين وقلنا
 كلامه على التحق واما القان فلا يفتي ان يفتي فيه التردد بل يقطع فيه بالا
 من انه يتعلل ببعض وعلى اجزاء المصداقة قال الشيخ ان حدث له شك
 فكل كل ما طام رمضان او جوي اجز او ارشده فكل كل هو او ما قبله فضا
 وهو عر هذا احترزت بقوله ولا يلزم عليه الشك **وعنه مطا فانية**
مبينة يعني ان شريحة الصوم بضا او فضا النية المبينة والاول وقتها الى
 الغروب حتى لا يفتي ما عرث بعد هاهم الاكل والجماع والنوم وظلال النما
 والجنون والحيثق والنفاس في ايام فلا تفتي النية قبل الغروب عن العاقبة
 ولا بعد الجمان النية القصو وفصل الماضي محال عطفا ونحو القاض غير
 التوطا على انه يجب ان تكون النية مقارنته للبحر وعليه نية بقوله **او مع**
البحر ومحمد ابن زشر وهو القياس لان الاصل في النية ان تقابل اولها
 العبادات واما جواز الشروع فتقر بها المسئلة فخرير الاقران ولا يبر
 ان تكون النية لازمة لا تزدد فيمحق فلا يلحق نية صوم عند ان كرامر
 رمضان ولا في التردد بعد حصول الظن بشهادة او استحباب كذا في
 يوم رمضان او بياضه كاسير وقيصر عليه استحباب كذا في
 للبحر بل لا يجرى ما يقطع فضا قبله فاء اكله البحر لغيره ما فوض عليه
 من صوم او فضا **وعنه نية لما يجب** تنبيه المنشهور ان النية
 الواحدة في صوم الحاضر في صوم الصوم التي يجب تنبيه كل يوم رمضان
 وعبارته وهو صيام شهر في صوم اقل ابطل صومه متعذر اكل
 بلة وكفارة القتل وكفارة الظهار والنز المتتابع ولكن نذر
 صوم يفتي بعينه لان كل عباداة يجب تنبيه بعد ما يفتي في هذه النية
 الواحدة كدركات الصلاة وافعال الحج واشهر قوله كفت انه يترك

2

من غير ما ليس بذكره والاصح هو قوله الباقية حيث لا يوجب منها من او منى واكثر
بقوله اذاج من الاحتلال والمن والحق المستثنى والقوة الغالب ما لم ير من ثبته
جدا مع امكان طرح وجه المستثنى عن الغطاء الا ان يرصد ما الكفاية وتبع ابراطاج
في غير ذلك ما ذكر وما يعنى شرطه وصرح في السلام على ان من مفعول وركنه امر
امسك مطلق البع الصادق للمعروف عن ايلاج حسنة او من مقام مفعولها ولو
يذكر او من مينة او بضميمة واخراج منى ولا اثر مستثنى منه ومن المسمى **وايصال**
متخلل او غير على المختار او بضميمة ثبوت ايصال متخلل وهو كل ما يتلخخ
من منجز عال او سائر غير ما يبرر الاستثناء او غير متخلل في درهم من منجز عال مما سائر
على ملا ختار النقص وقوله **متعلق بقوله** واي حاله وايصال متخلل
او غير لمعنى والباء في **جفتة** للسياسة وفي **مبايع** بمضمون والتقدير وايصال
متخلل لمعنى وهو ما الخسوف من القدر الى السرة بسبب جفتة من خبر او من
امراة لا اصيل لمبايع بار فعل ذلك بما المشهور وجوب الغطاء والجفتة ما يعانى
به الارباح الغلات او ذاه الامعاء يلفق اليه الرواء من البذر بانه مخصوصة
ببطل البراءة لا المعاد وما وصل لا معاد طعام طرا وبارى الغراء فان الكبري
من المعنى ومن سائر الامعاء عند الاكلية بقاء ذلك في معنى الاكل فانه ينسب
واكثر من المايع من اكلها من ملاءمة فيه ولو قيل ان عليه هاهنا وانظر هاهنا
المعنى ما يطرح شفتة تحت المعنى او بضميمة للمعنى او بضميمة على ما في غير افق
الوضوء وقوله **او طلق** معطوف على المعنى وعطوفه على جفتة يقتضى ان
الواطر من اعلا يشترط فيه ان يثا وز الخلق وهو قول لا عنه ضعيف والزهدي
ان ذلك لا يشترط **وان مرانف** **وانه** يعني انه لا مرق فيما يصل من
المنجز الاعلى يبرر ان يكون قد وصل من منجز واسع كالعزم او غير واسع من الانف
والاخذ والعبر بخلاف ما يصل من المنجز الاسفل بشرط كونه واسعا كالبر
لا كالحليل وجا بعتة فلا يشع فيه ونقل ابراطاج فيه الغطاء من غير **ونحو**
كل معور ما يتلخخ به وهو معطوف على متخلل والتقدير بترى ايصال متخلل
ونحو قوله في السلام لانية من تنجى بالرواء جو جز طعم الغطاء في حلقه ففى
صوم هو جقول ابر لانية ليخره استثنى عنه ولا يعنى خلاف او بضم على
من لم يطر طعمه واستثنى عن قدر الطعام بمقتضى الجوز لان ربح الطعام له
جسم يتغير به الزمان محقق يحصل ما يخلل بالاكل ونحوه وقوله

شبه لامي

مجان

ونحو

وصلى الله على سيدنا محمد وآله

ونحوه ومع وير حانعه وغيره **وقوله** **او امقر لمعنى** هو معطوف
على قوله وايصال متخلل يعنى ارجحة الصوع تترك ايصال فنه وبلغه وفلس
ار امقر طرحه انا طرح ما ذكر وقوله **متعلق** يرجع لخل منها بمعنى معناه في الغنى
ظار معللة او امقلا تغير عن الطعام ابراطاج غير او سطوا ز اذ يعنى او غلبة
وهو محقق حتما لا لعل الا لا امكان مع الغلبة ومعناه في البلقم خا من الضرر
او الابر وسواء وطول الحرف اللسان او اللهاوت او لا اخر المختار انه لا فضاؤه وار
البلقم ولو امقر لمعنى ولو يصر صولة الهمزة لسان **او غلب** **ومعنى**
او سوا ههنا على عطفه وبلغه غير مشاركي له وشرحه واطلا ف
وعبارة اخرى وما طلب الشارع المصنعة والسواك من الطاهر معتر
يتوهم انتصار ما ييسر للخلو منها مع ذلك بقوله او وصول غلب الخلف
من انى ما مضى او بضميمة فيه من سواك وهذا خاص بالعرض وتقدر بامر
المطاف وصول لا ايصال المذكر او لا لاى الغلبة تترك الا ايصال المشع بذلك
قتياد والمصدر المنزى من الحجى فلا يبرر الا الاستدلال عليه به والخبرية ظاهرة
وقضى في الهوى **متعلق** يعنى انه يفقد في الصوع الواجب من طرا وبغيره
بطل معطل من كل منجز على وجه من غير او سطوا او غلبة وجبت عليه
العبارة او لا ولا يوجب العرض بتر شونه اصلا او عروضا بديل قوله الا المعبر برف
انما ار كان عامرا بيقتر الجواب في امسك بقتية ذلك اليوم وان كان مع
معينة من مضان والنذر المعبر وما اشبه ذلك مما ليس من مضايا الزمة كان
عليه امسك بقتية اليوم وان كان من مضايا المضى عليه امسك وان كان غير عامر
فان كان من مضان امسك وان كان من فضيلة كان باختياره امسك والالا
ستحسان الامسك وان كان كذا كذا وقيل ان النفس مما يجب تناسله
فما يطرح الاول يوم يستحب له الامسك بقتية يومه ثم يستأنف العتق من
شخصين وان امسك في انساب من قال العطل يسقط من الماخى فله ان يعطى
وان كان كذا الصير ومزية الكسرى وكفاية الايمان مما لا يجب تناسله
فله ان يختار بامسك وعلمه فالله الخ **وان ذهب** **متعلق** **تاليا**
يعنى ان الطاهر اذا حب انسان في حلفه ما اء سكب لار الصبا هو الله
الذنب فتوصل الى قومه او الى حلفه وعليه الغطاء ولا عبارة عليه ولا على
جاءه **خاتمة تالية** يعنى ان المرأة التامة اذا جومعت في نهار رمضان

بمعنى والمراد بالاطعام التمليك ولو بعينه لكان اوله والمعنى ان كفاية العبد في رضاء
 على التمييز ما رشحنا. قلت مستقيم وسفينة والمراد به ما يشتمل البعير لغير واحد
 من جملة عليه السلام فلا يجوز غيرا. وحاشا. خلافا للشهاب وان شئت اعتق
 رغبة مومنة بشرط كمالها وتوحيدها للشهادة وسلامتها من عيوب لا
 تجوز معها ولا شدة. صاع. شهور متتالية بعين وان ينوي به العبد في الاخر امض
 هذه الانواع الاطعام. لانه اشترط في العبدية والتميز عن العتق او بطل
 من الصوم لانه متعلق بالغير وقيل ان الصوم افضل وقوله في الاطعام التام
 في شتره التتابع وبقية وقطعه بما يقطع فيه وفي ايمان الرتبة وحكمه لا
 ونحوها وسلامتها من عيوب لا تجوز معها وغير ذلك كالا في المفسر في الاطعام
 والترتيب بين الانواع فلا يشترط ان اذنها بعرفه لغيره والعطف بها ووجه
 الترتيب بالتفكير وانما يشترط كشر لشدة ثم ان التمييز المذكور بين السلطنة
 في صحتها والتميز واما العبدية التي لا يجمع بينهما فيكون رتبة العبدية في
 ذمته ان لم يذلل له في الاطعام واما التام فيكون له ولية بغيره فان لم يفر عليه
 او ابراهيم عنه بادل في التوحيش في رتبة العتق او الاطعام **وعرامة**
وصيغته او رتبة **انها** يعني ان من وطئ امته به شهاد من طهارة طوعا
 او دبرا لانه يجمع عنهما نية وجوبه عليه لان طوعها اذ كان لاجل الزور
 وكذا في يجمع عن زوجته الاخرى طوعا ولو بعين الزور وجبه وطاهر التوادر او
 صريحها او امته **انها** في رتبة العبدية التي يجمع بها او الطعام وليس لها ان
 اقبلت باقل القيمة **انها** في رتبة العبدية التي يجمع بها او الطعام وليس لها ان
 تاضح وتجمع وتخير بالطلاق **انها** في رتبة العبدية التي يجمع بها او الطعام وليس لها ان
 مسلمة فارتأت صغيرة او كاهنة او غيرهما فله في الطهارة عليه عندها لانه
 يجمع عندها نية وهو اذا كانت رتبة من رتبة الطهارة لا يعبأ به عليه طهارة
 كفاية علم مع رتبة طهارة وكذا يقال في الامنة ولا في رتبة نية نية الحرة والامة
فلا يجمع **انها** في رتبة العبدية التي يجمع بها او الطعام وليس لها ان
 بالصوم عمر لا يحرل بالصوم لا يفيض النية وكذا في يجمع بها او الطعام وليس لها ان
 بالعتق **انها** في رتبة العبدية التي يجمع بها او الطعام وليس لها ان
 بفقه ويرجع عن زوجته الحرة بالاطعام او بالعتق وانما قلنا يتحقق انه
 استعارة تبيلا لانه عليه ان الولد والمدرسة اذا كان العبد من رتبة طهارة
 الولد لانه ثابت في هذه الحالة ان ليس له التمييز انتزاع ما لهما الاراء والامور
 وان ثبت لهما معهما الحالة لانه غير محقق الاستمرار لانه قد يقع التمييز

لا بداع

سبحي

وصلو الله على سيدنا محمد وآله

بمعنى والمراد بالاطعام التمليك ولو بعينه لكان اوله والمعنى ان كفاية العبد في رضاء
 على التمييز ما رشحنا. قلت مستقيم وسفينة والمراد به ما يشتمل البعير لغير واحد
 من جملة عليه السلام فلا يجوز غيرا. وحاشا. خلافا للشهاب وان شئت اعتق
 رغبة مومنة بشرط كمالها وتوحيدها للشهادة وسلامتها من عيوب لا
 تجوز معها ولا شدة. صاع. شهور متتالية بعين وان ينوي به العبد في الاخر امض
 هذه الانواع الاطعام. لانه اشترط في العبدية والتميز عن العتق او بطل
 من الصوم لانه متعلق بالغير وقيل ان الصوم افضل وقوله في الاطعام التام
 في شتره التتابع وبقية وقطعه بما يقطع فيه وفي ايمان الرتبة وحكمه لا
 ونحوها وسلامتها من عيوب لا تجوز معها وغير ذلك كالا في المفسر في الاطعام
 والترتيب بين الانواع فلا يشترط ان اذنها بعرفه لغيره والعطف بها ووجه
 الترتيب بالتفكير وانما يشترط كشر لشدة ثم ان التمييز المذكور بين السلطنة
 في صحتها والتميز واما العبدية التي لا يجمع بينهما فيكون رتبة العبدية في
 ذمته ان لم يذلل له في الاطعام واما التام فيكون له ولية بغيره فان لم يفر عليه
 او ابراهيم عنه بادل في التوحيش في رتبة العتق او الاطعام **وعرامة**
وصيغته او رتبة **انها** يعني ان من وطئ امته به شهاد من طهارة طوعا
 او دبرا لانه يجمع عنهما نية وجوبه عليه لان طوعها اذ كان لاجل الزور
 وكذا في يجمع عن زوجته الاخرى طوعا ولو بعين الزور وجبه وطاهر التوادر او
 صريحها او امته **انها** في رتبة العبدية التي يجمع بها او الطعام وليس لها ان
 اقبلت باقل القيمة **انها** في رتبة العبدية التي يجمع بها او الطعام وليس لها ان
 تاضح وتجمع وتخير بالطلاق **انها** في رتبة العبدية التي يجمع بها او الطعام وليس لها ان
 مسلمة فارتأت صغيرة او كاهنة او غيرهما فله في الطهارة عليه عندها لانه
 يجمع عندها نية وهو اذا كانت رتبة من رتبة الطهارة لا يعبأ به عليه طهارة
 كفاية علم مع رتبة طهارة وكذا يقال في الامنة ولا في رتبة نية نية الحرة والامة
فلا يجمع **انها** في رتبة العبدية التي يجمع بها او الطعام وليس لها ان
 بالصوم عمر لا يحرل بالصوم لا يفيض النية وكذا في يجمع بها او الطعام وليس لها ان
 بالعتق **انها** في رتبة العبدية التي يجمع بها او الطعام وليس لها ان
 بفقه ويرجع عن زوجته الحرة بالاطعام او بالعتق وانما قلنا يتحقق انه
 استعارة تبيلا لانه عليه ان الولد والمدرسة اذا كان العبد من رتبة طهارة
 الولد لانه ثابت في هذه الحالة ان ليس له التمييز انتزاع ما لهما الاراء والامور
 وان ثبت لهما معهما الحالة لانه غير محقق الاستمرار لانه قد يقع التمييز

اصل
معصوم قوله اراحت
امر فظاوة بضم
جرح به لزيادة الا
بضاح اراحت
موضع من مبر الفلا

سار او نعت اراحت رجب عليه العمل ولو كان غيرا قبله من الايام متممنا لا يجوز
له وقوله **لا اراحت** من مبر الفلا والواو عليه الرغاب شعبان لامر مضاه الى
رمضان كما هو ظاهره واجمع شعبان **مع الغضا** متعلق بطعام اراحت محبة
بالعمل من كل يوم المستقيم مع الغضا قبله اقوى غضا يوم اطعم فيه اوراق
اطعم بعين مرقوم **او بعين** يتصل ان يكون معناه بعين مضي كل يوم او بعين
ايام الغضا ا بعين جميع الامور بعين ايام الغضا لظواهر المرونة انما
لا تنوع في الشروع في الغضا بعين جميعها مضي رمضان الثاني وقد كان
انه اراحت قبل الغضا ا ا ا وظاهر المستحب وكذا المنوان يقتضيه
ووافق ومنزورة معطوف على ما عمل وجب والضمير على عمل وهو اراحت
او في المظهر للوجه بمنزورة من ان نوع من اشروع الفعالت الطاعات من صوم
او صوفة او حج او غيره ذلك وعلى كل حال في هذا باب النور والاعمال
هذا البيت على مقام بعينها **والاخر اراحت** بفتح الراء والياء
الاخر اراحت اراحت اراحت الاخر والاول بلامية لشيء والافعل
عليه فاعول فاعول الاخر والاول بلامية لشيء والافعل
بالحضرة اراحت اراحت اراحت اراحت اراحت اراحت اراحت اراحت
في صوم ثلاثين يوما من شهر رمضان واما لو كان في تمامه كما سلا
او اقله اراحت اراحت اراحت اراحت اراحت اراحت اراحت اراحت
على الفلاس ثلاثون اراحت اراحت اراحت اراحت اراحت اراحت اراحت اراحت
ارم قال الله على هدي اجراته شاة وفيلس ما هذا ان يلزمه بركة ووق
بعضهم بان الاصل في شهر ثلاثون واما الشري فليست فيه اصل
ما في الاصل من ان المال يشق قبله الاقل ولذا اراحت من كل يوم
التي شئت ما له تحبها **واثر اراحت** فاض ما لا يراحت صوم في سنة
ذات ابراهيم علة او استيفاء وهو الاول لثنا من المعطوفات والمراد بالابتداء
الا استيفاء والاستيفاء لا الشروع من غير التذرع او الحث اراحت اراحت
واستيفاء سنة ا عليه اراحت اراحت اراحت اراحت اراحت اراحت اراحت اراحت
او ان جعلت او ان اراحت اراحت اراحت اراحت اراحت اراحت اراحت اراحت
فيها ويلزمه ان يعطى ايام العيدين وايام التشرية ورمضان في الحظ
الغضا يجوز ان لا يراحت صوم بعينها ا ا ا ما بعينها اراحت اراحت
انما هو شيء في الزمة وبعينها ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا
يلزمه سنة كاملة ولا يجوز ان يلزمه الشروع في صوم بعينها ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا
غير حقه ولا يلزمه تناد بعينها ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا

رابع

وعلق الله على سبيل

رابع الخ وهو ما في الشريعة **وج** مع اراحت مذكورة لغير التذرع والارام
على المستحضر وقطاع المرونة انه بهوم وما خفا عليه في بعين نقل
المواو عتقا ولا يخرج المحتج ما يراحي ما ذكره **ح** والعش وقت ا ا ا ا
يصوم الرابع ويقضي في حال المواو وهو اراحت ولا يراحي في حال اراحت ما يراحي
يصل على المعتد **الا اراحت** او يقول **لاني** وينبغي ان يراحي ما يراحي ولا يراحي
الغضا هذا مستثنى مما قبله يعني ان من تز صوم سنة بعينها كسنة
ثمانيه مثلا فانه يلزمه ان يكون مستقام في جميع نزه ولا يلزمه ان يراحي ما لا يراحي
صوم جميع العيدين والتبعية وكذا ايام الخيض والنفاس وما مضى من الغضا
مرضه الا ان يراحي في ذلك وكذا الايام في الغضا ما لا يراحي صومه ولا ما مضى
انه الاشارة الى سنة بل يقول **لاني** في السنة وقدم في بعضها حيث نوى بها
فيها وقوله وقوله وهو لا يراحي الغضا راجع الى سنة وقوله وينبغي
فيها راجع الى الثانية فيكون في الغضا راجع الى سنة وقوله وينبغي
له حيث كان في السنة وسماها او قال **لاني** في سنة وقوله وينبغي
ولا يراحي في الغضا ما لا يراحي صومه ثم انه يلزمه في طائفة صوم الرابع لانه منذور
بعين بخلاف الاول لا يراحي بعينه كما ذكره **ح** ومن رافقه كما
ذخيرة اراحت انه المعتد **لاني** في قوله ولا يراحي الغضا مع اراحت
يعني ان لا يراحي في السنة دلالة معطوفه وسدالة المضمون اراحت وقوله
بمختلف **بني** ليعبر عن قوله ولا يراحي الغضا ا ولا يراحي في الغضا
ما لا يراحي صومه بخلاف ما يراحي في سنة او في شهر او في اراحت عليه غضا
وقد **وصيحة** الفروع **بني** فروع **ار** في ليلة غير غير هذا الا يراحي
معطوف على ما عمل وجب وما بعين في حروف مضاف وان تقدر وجوب
صيام جميعه يوم الشرف الفروع فيمن نذر صوم يوم فروع اراحت في ليلة غير
غير وخواصها لا يراحي شرعا في جميع او في بعض اراحت في غير
كرومضان واشهر بقوله **والا اراحت** لانه لو قدر نهار اول ليلة لا يراحي في جميعها
فانه لا يلزمه شيء وسواء في الثانية نذر يوم الفروع فيكون او نذر ابراهيم
اشترط لونه يوم فروع ابراهيم الا ان يراحي يوم ما لا يراحي صومه
ولا يراحي صومه ولا يراحي في الحاصل اراحت صوم يوم فروع ابراهيم اراحت
فروع نهار اول ليلة لا يراحي في جميعها فانه لا يراحي في صوم يوم الفروع
فيها لا يراحي في صوم يوم الفروع ما حاشاه في المستعمل ابراهيم
فروع نهار اول ليلة لا يراحي في الثانية وقوله غير لو قال عز وجل اراحت ا ا ا ا
فروع ليلة غير عتد وقوله **والا اراحت** ما لم ينو مطلق اراحت في يوم

يحل

هو نفسهم لانهم بان يقول
لك مثلاً انهم يوم واليوم
الزمن هو الاعتقاد فيه

ببسم الله الرحمن الرحيم
وبقية العبادات وهو ما لا يضر فيه على سبيل في عمله ووجوبه ونوعه
كثير في ذلك بل هو في جميع الخلق من حلال احكامها ونحوه بل هو في جميع الاعمال
اعتقاد وبغيره لا يثبت في ذاته ولو اعتقدت بان لا يكون له اثر اجد ومنه صرح
يعتقد في يوم ضوئاً نفسه وان لم يكن فيه وبغيره لا يثبت في
الامانة ولا في يوم ان لا يكون له اثر في ليلة او في ليلة او في ليلة او في ليلة
على الاول لانها محل الخلاف لا بعض يوم يعني ان في بعض يوم فلا يلزم
شيء الا ان يقول الجواز في كل ما سوى ذلك فيقول المؤلف لا بعض يوم مع نقل
نت عن ابراهيم بن محمد بن طاعة نافذة كصلاة ركعة او صوم بعض يوم في
الحال العاقل في خلافه لا يجوز في الاعتقاد خصوصية او هو خلاف ان في
شروطنا الكبير وقيل في مطلقه ان في كل ما يوجب الاعتقاد المنزوع فيما
ان كان مطلقاً غير مغير يتتابع ولا علمه في حال في كل يوم من الاعتقاد
شبه او شلا في يوم ما جلا في ذلك في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم
شبه او ايا ما جلا في ذلك في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد
بالنهار دور الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد
او معتقد في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد
البل والنهار دور الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد
والفرض والامان لما كانت تستغرق الزمان في جميع ما يوجب الاعتقاد
والشروط في جميع ما يوجب الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد
التتابع ولا يثبت عموم في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد
ار ما يثبت في التتابع في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد
المعلق في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد
منه في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد
بالنية في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد
بل في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد
ان في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد
عند في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد
لا في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد
المراد في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد
بالمطلق في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد
الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد

لا في

وطي الله على صيني محمداً

للحق كلامه الحسني قال في يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد
بالنهار دور الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد
وبغيره لا يثبت في ذاته ولو اعتقدت بان لا يكون له اثر اجد ومنه صرح
يعتقد في يوم ضوئاً نفسه وان لم يكن فيه وبغيره لا يثبت في
الامانة ولا في يوم ان لا يكون له اثر في ليلة او في ليلة او في ليلة او في ليلة
على الاول لانها محل الخلاف لا بعض يوم يعني ان في بعض يوم فلا يلزم
شيء الا ان يقول الجواز في كل ما سوى ذلك فيقول المؤلف لا بعض يوم مع نقل
نت عن ابراهيم بن محمد بن طاعة نافذة كصلاة ركعة او صوم بعض يوم في
الحال العاقل في خلافه لا يجوز في الاعتقاد خصوصية او هو خلاف ان في
شروطنا الكبير وقيل في مطلقه ان في كل ما يوجب الاعتقاد المنزوع فيما
ان كان مطلقاً غير مغير يتتابع ولا علمه في حال في كل يوم من الاعتقاد
شبه او شلا في يوم ما جلا في ذلك في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد
شبه او ايا ما جلا في ذلك في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد
بالنهار دور الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد
او معتقد في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد
البل والنهار دور الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد
والفرض والامان لما كانت تستغرق الزمان في جميع ما يوجب الاعتقاد
والشروط في جميع ما يوجب الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد
التتابع ولا يثبت عموم في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد
ار ما يثبت في التتابع في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد
المعلق في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد
منه في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد
بالنية في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد
بل في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد
ان في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد
عند في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد
لا في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد
المراد في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد
بالمطلق في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد
الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد في كل يوم من الاعتقاد

وتحقيق البناء والمساجد الثلاثة وفيه لنا ركعتان ركعتان
 هذا معكوف على سبيل متناول الجور والعدوان انما المساجد بعين امر نزل
 ان يعتكف في احد المساجد الثلاثة مسجد مكة والمدنية وبيت المقدس من
 ياتيه وانما بعينه ففك الامر لهذا الخوض بها لا يعتكف الا في هذه الثلاثة
 السواحل لنزول عكوف وبعينه بموضع لا يرفع في الجهاد والحرر
 والاعتكاف بمنع ذلك وكذا في كلام المؤلف في يوم الاثني عشر لاجل المساجد الثلاثة
 فله للاعتكاف ولو كان الموضع الذي هو فيه افضل من كل في المدينة من نزل
 عكوف بمسجد بيت المقدس او مكة قال الشارح وينبغي ان لا يترسى
 العكوف الى المفضل كما قال المحقق في نذر الصلاة ان لا يترسى في بيت المقدس
 والظاهر ان المنذور اما صوم او صلاة او اعتكاف والحمل التي عينه بعد
 لعلها فيه اما احد المساجد الثلاثة وانما هذا من السواحل واما
 غير ذلك فياثر ان الحمل احد المساجد الثلاثة انما ان يجعل فيه ما
 نذر فعله فيه وهل الا ان يكون محل النذر افضل مما يجعل يحمل النذر او
 يجعله فيما نذر فعله فيه ولو كان محل النذر افضل خلافا لما يات في صياح
 النذر وان كان صلاحيه ان يجعل فيه الصوم والصلاة لا الاعتكاف
 فيجعل بموضع وان كان غير ما ذكره من بعد ذلك يجعل ما ذكره من بعد
 بموضع غيره وان نذر جاز كان المنذور اعتكاف او صلاة وفيه قولان
 وان كان صوماً فيجعل في ذلك او يجعله بموضع وهو المتبادر من كلام
 ولما نزل على نذر الاعتكاف وان كان من بعد صلاة نذر في غيره
 من هذه الشرائع جازاته ثم من وجوبه فقال **وذكره الله خارج**
المسجد او غيره للمعتكف ان لا يخرج المسجد من بيته بل لا يخرج
 ويخرج الى ابيه المنار ويعلق عليه فان خرج عن ذلك بطل اعتكافه قال
 الشارح لانه منسحب في غير محل الاعتكاف واعتكافه غير معني
 بعينه انه يترك للناس ان يعتكف غير مكف حتى لا يخرج الا الحاجة الا
 نسل من يترك او يتركه ودخوله منزله وان تعادى بعينه انه يتركه له
 للمعتكف ان يترك منزله الساعات فيه ان يتركه انقله لفظاً حاجته
 التبول والغائط من مخافة ان يشتغل بغير اعتكافه زعم ان
 كان منزله حلاً لبيع اهلكه او كان اهلكه في علو المنزل ودخل هو
 في اسعفه فلا يهلكه والاراد بالهلكه زوجته ولا يملكه في تعليل الركن
 الغرائقة بماء من جوارح من ارضه اليه او اظلمه مع وحشيتها

؟ اهل ؟
 الا لا يرفع بموضع اهل
 بل نذر عكوف او صوماً
 في غير الثلاثة مسجد
 العسقاط وهو جامع
 كمن راعى رضى الله عنه
 او جامع بطريقه رغبته
 في استجابة الدعاء لكونه
 على جبل شجر او غيره
 بموضع لكونه يعتكف
 ويصوم والخاصة

لا

لا المساجد وازرع ولا وازرع في المنزل واشتغاله يعلم وكتلته وانما
 ار كثر بعينه انه يترك للمعتكف ان يشتغل بالعلم تعليمه او تعلمه
 وذلك بركة له ان يشتغل بالكتابة ولو لم يكن له العلم والاعمال في العلم والاعمال
 والكتابة فلا بأس به لاني الاول الترتيب على المحققين في كتابته
 كتلاوته والاعمال في وقتا بوقتة معني او المراد بالعلم ما لم يرب عينه وان قلت
 الاشتغال بالعلم اجزأ من صلاة النافلة فلم يذكر في هذا الموضع واستحب فيه صلاة
 صلاة النافلة قلت لعل ذلك لانه يجعل بالنافلة من رتبة التفسير وخلوها
 وخلوها من رتبة الصلاة المطلوبة في الاعتكاف ما لا يحل في العلم
 وقيل اكثر من ذلك من العلم والكتابة والتفسير في كتابته للمعتكف في رتبة
 النافلة ولو كان الفقير على راعى العلم ما تحت النافلة فيصوم اضافة المحذور
 ليعمله لا لمعوله ثم اشار الى قائله عبادته للمعتكف وذكر انه غير هلاله يدخل
 فيه ما تنزه من قوله **وفعل غير ذلك وصلاة وقيام** يعني انه يترك للمعتكف
 ان يجعل غير صلاة في الثلاثة من اشتغال يعلم وكتلته وغيرهما والآخر
 يشمل التيسير والتفصيل والوعاء والتفصيل في ايات الله وفي معنى الصلاة
 الكواف في المسجد الحرام ودخول البيت بقوله ان الكواف يدخله الذكر
 فيه نفاذ قوله ايضا انه لم يعلم من كلام المؤلف في حق قوله لا يخرج المسجد
 بالقرآن على فعل غير التكرار بل على ان فعله الميسر بواجب ان كسر
 فله واجبا لم يخرج من كراهية ولو كان فعله جازيا
 لكان وجعل مكانه في غير ذلك فيبقى الا الاستحباب بفعله في شتمه
 الكراهية التي هي من غير ما ذكره في كراهية الكواف العطف على ما ذكره
 فقال **كعبادة وحداثة ولو لا صفت** يعني انه يترك للمعتكف عبادته
 من غير المسجد الا ان يكون في بيته فلا بأس ان يسلم عليه ولا يفرق ليعزى او
 ليعتف وكذا في بركة صلاته على المنارة ولو جاز او صلاها ولو نزلت منه
 بالاصح وانتهى زعمها اليه الا ان تتغير عليه الصلاة على صلاته او
 عند صلاته ولو خرج لشيء من ذلك فبسر اعتكافه كما يجوز ذلك من غيره
 لم يرض بوجه بقوله ولو لا صفت راجع للمنازة فقط **وعوده** لانه يترك
او سخط يعني ومما هو مشروط في هذا المعتقد ان يترك المنارة او
 ان يترك فوق سقف المسجد لانه كذا في وجوب المسجد وخرجه الى صوم
 سخطه بخلافه صعدته للاكل بالمنارة فلا يهلكه فيه واهم قوله لانه
 لا يترك المنارة بل هو المسجد ليس بركه وهو كذلك انه هو جازي وكسره

شلاوة
 م

لا

الامثال **وسائر المسجور** من ان يمتنع عن المعنى ان يمتنع عن المسجور
 بسكون الجيم وهو مراد به بناء المسجور لا يمتنع برصته لانها و
 العظ لا جازعها العبدية وليست بها يمتنع بالحديث **ومكانه**
والعشر الاواخر ليلة الغفر الغالبة به يعني مما يستحب للمعتكف
 ان يكون اعتكافه بمكان يكون فيه السجود وهو في حقه الحسنات
 واليلة الغفر التي انما هي في حقه الحسنات واليلة السجود التي هي في حقه
 حسنات الوفاة في عشره او ثلاث وعشرون سنة وكان عليه السلام
 اذا دخل العشر الاواخر من رمضان يوقظ اهله كل ليلة لاجل طلب
 ليلة الغفر الغالبة به **ويكون** سبب العباد او بغيرها وظلال وانتقلت
 بغير ليلة الغفر هذه في جميع العباد واليلة السجود في جميع العباد
 مالك ولم يمتنع او هو خاصة بموتضاه فله لغو في تعلمه شطرنج
 ومكان التي انما هي في حقه الحسنات واليلة السجود في حقه الحسنات
 وعلى كل ولا يختص ليلة الاخر على الاوالية جميع الظلال فتكون
 على ليلة اخرى وعشرين من رمضان وعلى اثنائه رمضان فتكون على
 اخرى وعشرين من رمضان وفي اثنائه رمضان فتكون على ليلة
 تسع وعشرين منه وعشرين من رمضان فتكون على اثنائه رمضان
 معتكفة في الحرف على ما ذهب اليه مالك وموافقه لغو عليه السلام
 التمسوها في التسعة والسابعة والخامسة اذ الاخر في الواو
 الترتيب في العشر من الشهر بربيل قوله في الرواية الاخر التسعة
 تسع والسابعة تسع والخامسة تسع والاربع عشرة تسع وما
 ذكر معها ما يغفر من العشر لا ماض منها في التسعة ليلة
 اخرى وعشرين والسابعة ليلة ثلاث وعشرين والخامسة ليلة تسع
 وعشرين وقبل العدم اول الشهر في الاراد التمسوها في التسعة
 والسابعة والتاسعة لان الواو لا ترتب في التسعة ليلة تسع وعشرين
 والسابعة ليلة تسع وعشرين والخامسة ليلة تسع وعشرين وقوله
 ما بقي خبر المراد وما وافقه على عدداء والمراد بالسابعة عود
 يعني ما سبق ببيت في نحو التمسوها في السابعة وهو في انما هي
 المؤلف في السابعة بالذكري لا اشر العلماء يقول الغالب انما هي
 بريل ان كلمات قوله على انما اشر لنا في ليلة الغفر التسعة وعشرين

المخاض

الاخرة

كلمة

روا

كلمة وسائر والاعمال او جنون يخل ان يكون البلاء للعبية او نيل بسبب
 انما او جنون وان يكون للباطل او نيل ملاحق والاعمال والجنون
 وعليه يتبع قوله بعد وراية بطل ويختل ان يكون مع البلاء مع
 الاعذار الا لا مع غيرها من الاعذار المبطنة للاعتكاف كالردة وغيرها
 والمعقار من نذر انما اعتكاف غير معينة او معينة من رمضان في حقه
 ايضا تلك الاعمال او جنون او مرض ضرر لا يجوز معه الاعتكاف في
 المسجور فانه اذا زال عذره بناء على ما كان اعتكفه وخلص من عذره والاعمال
 استأنف واشتار بفعله كان منع من الصوم **لقد اوصى** او غير اعلم
 كام وبيان يكون العلل التي يباح معها البناء مما يمنع من الاعتكاف ليلة
 كالاعمال والجنون والصوم فلهذا كالمريض الخفيف والحميف والعمير والعمى
 ناسيا بل فلتت الحميف ما نهى عن الصوم والمسحوق في حقه مما
 يمنع الصوم فلهذا فلتت مرادة بالحميف هذا الحميف التي ظهرت طهرت
 منه نهرا او هو ما يمنع الصوم فلهذا الاخر انما يجب عليه الصوم لئلا
 لمعتكفها وكذا في الزيادة مطلقا الحميف اذ هو مانع من الصوم والمسحوق
 وانما تفصيل في المسئلة الكبر وخرج **وعليه** في حقه من حقه له غفر
 من هذا الاعذار الا لا بمقتضى تبطل الزوال والاعمال لكونه وجوب الاعتكاف من
 الاعتكاف وجواز الاعتكاف من الصوم وعليه ومنه الاعتكاف
 بلا يعمل ما لا يعمل المعتكف رجل او امرأة ثمانية في قوله وارحم
 ناسية فتعلم المؤلف على كل من زوالها غفره وسائر الاعمال وعلمه
 حروها قوله وخرج في الواو في قوله وخرج في الاستئناف كليل الجمع وكان
 فابلا فالله واذا حصل له عذر من هذا الاعذار ما الحكم فقال وخرج في
اخر **تمتلل** **لحل** **ا** **وارا** في البلاء ايضا بعرض وجوبه او المسحوق عن زوال
 عذره مورا ولو عذر من نسيان او اخواه بطلا اعتكافه واستأنف ما لم
 يكن انتاخر لكون الوقت وقت خوف فلهذا قاله غير الحق في بعض
 تشيؤوه واشتار المؤلف بقوله **الا ليلة العبد** **وسوم** **الاراد** المعتكف
 لوزا العذر ليلة العبد او يومه واخر وجوبه الزا المسحوق من صوم
 العبد وثالبه وعينه لا حتى باراعتكافه كانه ليل بخلاف ما لو
 ظهرت الخاف او حج المرض واخر كل الرجوع الزا المسحوق من صوم
 به ليل ليلته صوم ذلك اليوم لغيرها بخلاف صوم العبد
 ما رصومه كايح لاصول **وان اشترط** سقوط الغفر **لم ينع** **يقض** **ان** **اعتكف**

قلبيش

ناسيا

المعتكف انما شرط ما يلبس اعتكافه بل قال ارسلنا ما منع يوجب الغطاء لا
 اقصى من شرطه لا يغير ويصح اعتكافه على مقتضى الاعتكاف المستوعب لغيره
 وشرط من غير ذلك انما هو التخليع على دعاء الاملاء الثلاث وهي
 الصلاة والركعة والجمعة وما الحزب تشريع التكليف على الدعامة الى
 رتبة وهي الحج بفتح الطاء وهو القياس وكسر هاء وهو الاثر سمعنا وكذا
 اللغتان في الحج ونيل الحج بالغنى وهو المصدر والكسر الاصح وقيل الاسم
 بهما الجوز في الحج الغضور على محجوج اقصود وهذا الاصل ثم
 تعرف بالاستعانة في الغضور المكنة المستوفية لنفسك تقول صححت ال
 البيت اجمع جانا خاجا ورجلا اظهر التضعيف في ضرورة التشيع قال
 الرازي انما شرط عامدا وطاق وانما اضعف الحج والعمرة في قوله تعالى فاعلموا
 الحج والعمرة لله فكل فدية بنية العبادات له لا ضحاها منكم الا من عجز
 حرا او مولا على ذلك الاستعانة حقار كثير ام الحج لا يكاد يسمع فربما
 في سنة لا يدرى ما اتفق عليه فلهذا كان مقتضى الزيادة في قوله فاعلموا
 بالاضلال والصح في الضرع ما اشار اليه امره في قوله وتبين ان عمدة عباد
 عبادته يلزم هذا الوقوف بغير فدية لئلا يترك الحج وتبين ان عمدة عباد
 في طهر اخضر بالبيت عز بشارته يستلزم سبوع الحج وتبين ان عمدة عباد
 والروضة ومنه ان هذا سبوع طهوا كذا لا يغير وقته بل اجماع في الجميع
 قوله عبادته فيمنع بطلان فيه الصلاة وغيره وقوله يلزم هذا خاصة في طهوا
 لانها لا يملكها ذلك ولا يملكها فلهذا منتهى كل عبادته في طهوا بطلان وتبين
 الاسم العظيم من الحج والعبادة والحق فيقول ان ركوع الوقوف ليس من اجزاء
 الحج بل هو من طهر عندها والى هو جزاء منه فعل الوقوف لا ركوعه وبطلان
 يتغير فعل ما ذكره سمعنا من قوله بغير فدية بنية عبادته وطهوا في بناء ذلك
 وتوضيحه قوله عبادته ذات وقوف بغير فدية بنية عبادته وطهوا في بناء ذلك
 لا توبى في طهوا ولا ركوع عليه ما مر في فدية ما مر في فدية عرف الحج بغير
 بغير فدية في الثاني حيث لا ريب في شرعا ونحو الصلاة تعني بغير فدية
 يمكن الله الجواب انما لما قال في قوله من عبادته الحج اراد ان يسي
 بغير فدية بغير فدية بغير فدية بغير فدية بغير فدية بغير فدية بغير فدية
 التبرئة لا توجب عليه ذلك في ذلك نوع من التفتيت علوم عبادته
 عليه وقوله في طهر ا شق في طهر والى ان يكون الطهر افعال يكون من
 الحزب الاصح والاعجاز او مما ذكره من الحزب وبعبارة اخرى والطهر

وتسعى من العباد
التي المروية

ماسر

الاضى

الاضى هو مع الحزب الاصح لانه يلزم ثبوت وجود الطهارة الكبرى ولا
 يلزم من وجود العباد ثبوت ربيع الحزب الاصح ولذا قيل في طهر
 اقصى لانه كمال في طهر بغير طهر في الطهارة الكبرى وفرا حذرت
 حذرت الاصح فيكون ان يجمع الطهارة له وليس كذلك وقوله عز يسجد بستان
 لحيمة الطهارة المشرقة ونصب سبعا على المصدر وقوله بغير فدية
 التي اخرج به طهوا الطهارة الفزوق فانه ليس من الاركان وقوله والسعي في
 معطوف على طهوا وقوله لحيمة اعمر المروية الى الاركان وقوله بغير طهوا
 كذا في امثلة الطهارة المذكور بعبارة وهو طهوا في طهر اخضر
 وقوله لا يغير وقته اخرج به طهوا الامانة المذكور وان السعي
 انما يشرط فيه حصول طهوا فيمكن سعي في سعي لافضوى طهوا الا
 باضة ولا يشرط فيه ان يكون طهوا واجبا وقوله بل اجماع في الجميع
 صفة لعبادة ان عبادته ملحوظة بالاجزاء في جميع ما ذكره في اشارة الى
 ان الحج فيه عبادات مجتمعة واركانها ملحوظة في كل منها لانه لو لم
 يزد هذا الزيادة لكان من طهوا بالبيت ثم امره ان يكون ذلك الطهوا
 في ام الحج ولا يشرط ذلك في غيره ويحتمل ان يرد اجماع الاركان كما
 كان مندرجا في اجماع الحج فطهر في اجماع الجميع واصل العروة لفة
 طهوا في طهوا ويقتل وثق اعظم طهوا فلهذا اشارة الى سقال الاعتمار
 الفصد وقيل انما قيل للمحكي بالعمرة معتمدا لانه فطهر ان يعمل في سواد
 في موضع عامر وشعر على عبادته بل في طهوا وسعي فلهذا مع اجماع
 ومساكنات اجماع طهوا ان الحج والعمرة لا تقتضي اشارة الى طهوا
 له منها مقال قاف في قوله الحج وسنة العمرة وقوله بغير فدية
 الحج والعمرة واما قوله في قوله بغير فدية بغير فدية بغير فدية
 غير كتابه او اجماعا وسنة مودة في العمر في حكي بغير فدية وسنة
 تركه مستحبها بالبدن حبيب ا لا يتعرف له واما العمرة فلهذا سنة
 في العمر مودة على المشهور وهو ان يتركه اقدم الترتيب وقيل في طهوا
 وقيل قال الساجد وقيل في قوله بغير فدية بغير فدية بغير فدية بغير فدية
 وبغير فدية في قوله بغير فدية بغير فدية بغير فدية بغير فدية بغير فدية
 لا ان الواجب في طهوا الفزوق واما في بغير فدية العبادات في اذن
 وها هو في طهوا الفزوق ونزل ولله على الناس حج البيت من استطاع
 سنة فمساكنات وسنة الساجد او ثمان او تسع وسنة في الله



فعل على الحج

انه طاعن المذهب

او عبیر

دوسر

یہی

الحمد لله على ما سخره لنا

بين الانسان والعنصرين وان اهل اهلنا انتم ولا ينفع عليه ولا على
الغنى عليه اجماع غير ان فيه على الجنون فلهذا القوت قبل المطبق
فان فيه والجنون في جميع امور ولا يصح لا مغمى عليه فلا يخفى
عنه اجماع وان فيه القوت ولا يخفى ان عليه عرض او نفل والعرف بينه وبين
الجنون ان لا يغفل عن حاجي حتى زواله بل يغفل غلبا فخلل الجنون فانه
تغييره لا يصح له وانه وصح الاجماع في الغنى لانه يتبع غيره في اصل الربيع
فان اهل اجماع في نفسه بسبب ما اجماع به عند اهل بيته او يقره فلا اجماع ما اجماع به
وهو في نفسه مع اجماعه عنه بنفسه ولا يخفى عليه تغير المقتضيات وان اجماعه حتى
لعله الغنى في ليلته النسخ وفروقه في احواله لم يجر كمو السبب باذنه ولا فله
قليله ولا فله خلاص العبر معطوفا على قوله فله فبمعنى وان عر فيه
والغنى ان الجنون هو من يعجز الخطأ ويحبس رد الجوابات فلا فله من انفسه
ولا ينصف من خصوص بل يختلف باختلاف الاقطار وهو الذي عر نفسه من
اول المقتضيات باذن وتغيره وبما شئ بنفسه فلا خلاف والجماع في ان لا يولد بالمولود
تخليقه فبما ان المصلحة ويحون بالنبذة والمصلحة ولا يخفى وفي الغنية وجره
واذا اخلله وليد لا فله عليه لانه اخلله عنه ومثله التسمية بخلاف العبر البلاء اذا
اجوب غير اذن تسمى فله منه فانه بل فيهم الفقهاء عندنا اذا اذن له يسير او غفاه
ويغيره على العرض فله فله في العرض في **ومثله** العبر وجره انفسه
بل فله منه ان اذا اخلله لا زوجه فله من اذن به في اذن من اذن ان اجماع على
النصب والتسمية فله في اجماع على المرأة والعبر فله في **وامر** عر وكه ولا خلاف
عنه ان فله في اجماع الاصلية وكرهه في ان الولي يامر العبيد المميين
بان ياتوا بجميع افعال الحج وافعله له وان وسقن وكرهه وتلبية في دور من
ان غير ذلك لان من يقر على اجماع لم يقر على اجماع او على بعضه وان الولي يوجب
عنه فيما عر عنه ان كان العبر النصب فيقبل التسمية ولا يكون الا فله
ميطوفا عنه ويسعى في اجماع **وامر** من رغب في اجماع او الاجماع
او التسمية او التبرع وطا انفسه فله فله لا تخفى انفسه فله فله فله
البرنية **واحضروهم الموافق** ايا اجماع الولي في جميع النصب والخصم والجنون
والغنى عليه اجماع الا في اجماع الموافق في من وزد لفته ومنه في اجماع
الرجوع ويسير كل له وانما هو في تسمية النصب ومنه ايا التسمية في من ولا وهو
واجب **وامر** الولي في عليه الوضوء وانما كانت مني الموافق لانه يطلبا
مبينا الوضوء ان من اجماع **وامر** والولي التسمية في **وامر** فله الموافق

بمجرد تغليب كمال الوفاء بالمتصور وتوفر المشايخ من احسن ايد المشايخ المتقنه
 يطبق فيبقى المحذور كغيره من زعمه لغيره ومنه **زيادة النفعه عليه ان خيفه ضعفه**
 يعني ان التولي اذا اضمض الصبي التوبه حجه معه الى المحذور وان نفعه الصبي
 تكون به ما كانه يكون نفعه النفعه من كل الحرف والاعمال لا كانه ولا عليه
 وان زادت نفعه النفعه على الحرف فلا زايده ما ان التوبه ان يكون نفعه الصبي
 على الصبي التوبه على بل هو كونه كونه النفعه من كل الحرف والاعمال لا كانه ولا عليه
 عليه الصبي ان لا يسمي وليه وتر كونه نفعه النفعه على الصبي على التوبه لانه اذ قد
 في ذلك غير ضروري واليه ان لا يكون **والا بولي** اي وان كان نفعه خيف عليه
 الضيعه اذا تكرر وسام به بزيادة النفعه على وليه ولا خصوصية للرجوع بغير
 بل حيث سأل التولي بصبى او محزون فيحصل فيه هذا التبعيض وكان
 الاول ان يقول في ما كانه يفسد به هذا ما ان لا يكون وليه ولا يكون به
 ذاته ما كانه يفسد به هذا نفعه **في احوال صيرورة حرجه** اي ضرورة التبعيض
 بما بعد الاول المقتضى ان خراف الصيرورة هذا الصبي من ما به عني الحرج لان
 توليه سواء كان التولي على الصبي الضيعه ام لم ينف عليه الضيعه على
 المستحضر وكذا ان يرضى عن الصيرورة اللازمة للصبي بغيره او بغيره
 سواء كان عليه ام لا على الا يشترط في مال التوبه لانه ضرورة ابي
 الحجاب وبما في سيرة التوبه في مقتضى الصيرورة او لا لان التولي اذ قد
 في عهده به حجابا كما هو ظاهره فلا يجمعون بقول المؤلف بضرورة
 وفورنا ان هذه الصيرورة ما به عني الحرج اذ انما اذا اذ احاد في الحرج
 فلا يحصل فيه تبصيل زيادة النفعه كما قد لا النفع اذ لا لا يتم للحرج فيه
وتشترط وجوبه كونه موقوعه في حرجه وتكليفه فزعمنا ما تقدم من قوله
 وحققه بالاسلام ان لا يسمي شرط حجة في الحرج وانما ذكر المؤلف هذا ان
 الحرجية والتكليف شرط في وجوب الحرج فلا يجب على غيره ولا على غيره بغيره من
 كونه موقوعه وتوفره جزا وفورنا ولا على صيرورة اهلها ومحزون وخيف
 عقل وهو المراد بالمتصور في كل بعض وايضا منهم موقوعه نفع به
 جميعهم وقوله **وقت احواله** وهو بغيره راجع لما في الكتاب والمسمى احواله
 الحرجية والتكليف انما يعني ان موقوعه في حرجه وقت احواله من غير الحرج او
 غير مكلف وقت لا يجمع منه البعض وتوقف البعض او كلف الصبي بغيره
 قبل الوقوع وهو بغيره لا يفسد موقوعه بغيره احواله ولا يفسد احواله
 احواله عليه قوله **بأنه نفعه** فان بعضه حال ولم يفسد مما اذا احواله

حج

انف

انفكس النفاذ اي احواله اي شرطه ومنوع الحرج حرجية وتكليفه وقت احواله
 حال كونه ذميا احواله حاليه بغيره نفعه نفعه او الحرج احواله ونفعه
 للرجوع فانه يستمر بغيره التبعيض في نفعه او بغيره نفعه نفعه نفعه
 التبعيض وكذا التبعيض على الرجوع فان بعضه ونفعه نفعه التبعيض بغيره
 ايضا فان احواله موقوعه موقوعه نفعه نفعه نفعه **وجوبه باستطاعته**
 نفعه ان الحرجية والتكليف كل منهما شرط في وجوب الحرج وكذا الاستطاعة شرط
 في وجوبه من اجل ما في الحرج والمجور وقوله **بأنه نفعه** اي ان كل من كل راجع
 او راجع بغيره او كونه وقوله **بأنه نفعه** اي ان كل من كل راجع
 به غير مستغنى به مائة مائة مائة والرجوع والرجوع التبعيض اي تبصيله عظيمه من
 مائة مائة اذا انفكس ولا عبرة بطلان التبعيض في التبعيض اي في قوله عني
 ونزول رخص للمسامح التبعيض والرجوع وانما يقال واستطاعته بغيره عطفها
 على حجة بطلانها بغيره ان يفسد به في وقوعه موقوعه الاستطاعة كما انما في
 الوجوب وهو موقوعه سيرة التبعيض بغيره المستطاع ونفعه موقوعه بطلان
 الوصول اي امكانا عادية بغيره امكانه الوصول بغيره ان وفور به لا يجب عليه
 لا كونه موقوعه احواله وجوبه بغيره الاستطاعة بطلان الوصول دخل فيه
 امكان التبعيض وانما التبعيض بقوله **واما عليه** اي ان كل من كل راجع
 النفع من كل نفعه جمع نفعه مكلف اللام وهو موقوعه لاصل التبعيض من
 المراد به هذا الحجاب اما التبعيض الذي يفسد به بالرجوع مائة مائة مائة
 بعض **الافضل** اي ما قبل **لا يفسد** اي انما في التبعيض من بعضه من
 اي مائة مائة على الحرج لاصل التبعيض ٧٧ خذ طام لن او عشار ما قبل لا يجمع
 ويقف عن موقوعه ولا يعود الى الاخر كما انما في التبعيض من بعضه من بعضه
 حكاه في الحجاب بقوله على الاظهر راجع الى التبعيض الاستطاعة وهو موقوعه
 سقوط الحرج كما في غير ما لا يفسد من التبعيض بطلان وفور لا يفسد اي على
 منه اي حسب التبعيض انه لا يفسد وانما التبعيض ان يفسد او جهل حاله او تسد
 في ذلك سقوط على احد فزعمنا التبعيض وهو المذهب وقوله ما قبل بطلان نسبة
 للماخوذه منه يكونه لا يفسد به وهو موقوعه التبعيض والرجوع اي يكون
 فليلا به بغيره وهو موقوعه التبعيض **ولو لا زاد** اي انما في التبعيض ان الحرج
 يجب وتكون المكلف لانه اذا اخلت له موقوعه نفعه لا تفرق ويعلم ان الحرج
 غير مكلف وهو انما يفسد بغيره **وقوله** اي انما في التبعيض بطلان وفور لا يفسد
صحة نفعه اي انما في التبعيض بغيره الحرج وانما في التبعيض بطلان وفور لا يفسد

حج

عنهم وهو بيان الموضوع المسئلة للبيان للحق كما لا يلتزم من سيرة لا يسفح القلب
 عنه لانه على خلاف غرض البينة للموضوع فلا وجه على ما وقع في كلامه في غير ما عايننا في غيره مع
 المال **والبلاغ اعطاء ما ينبغي** يعني ان اجارة البلاغ هي ان يعطى المستأجر
 بنفسه الجاهل من المال للاجور فينبغي منه على نفسه ذلك ما يراه وادار ج
 رد ما فضل من النفقة ويرد التكاليف ايضا انما استمر اعطاه من اجرة وفضل ما فضل
بر او عود او هو منصوب على ان لا ينفذ نفقته بل ان ينفذ نفقته ما يوسع
 كثير او لا يقل كثيرا بل يبين ذلك ما هو الواجب ان ينفذ نفقته **بلا نفقته** وهو من المثل
 يقال فلو اولا على ما لا يسمع وبقوله انما استمر من الاخر ان ينفذ نفقته في ركنه
وهو من وجوبه يعني ان ينفذ نفقته على ما هو منقول بشرط مقرر اياه
 وان لم يكن ما اخر رجوع بالانفاد فيه فيحتاج اليه وجهه في وجوبه في نفقته
 موجبه اياه بسببه وتنفذ نفقته لا ينفذ نفقته من اجرة اجارة
 البلاغ بل هو اعطاء ما ينفذ نفقته بر او عودا بل نفقته ولا يسمع جعله عطفا
 على مقرر من نفقته نفقته اياه اعطاء ما ينفذ نفقته على نفسه وجهه في وجوبه
 لم ينفذ نفقته وهو كما ذكرنا في التمسك لانه ينفذ نفقته انما جملته من البلاغ
 ما يصير به في النفقة والنظر في التمسك في الفكر ولو لم ينفذ نفقته فلو لم ينفذ نفقته
 لم ينفذ نفقته اياه في نفقته اختصار اياه في نفقته لانه سببا او اخيرا
 انه لو نفذ نفقته موجبه لانه في نفقته اختصار اياه في نفقته **رجوع عليه بلا نفقته**
 يعني ان اجارة البلاغ نفقته اعطاء ما ينفذ نفقته اياه في نفقته التي بينه الله الحرام
 وبها اياه من المعلوم في نفقته اياه في نفقته المعلوم في نفقته عليه بل زاد على
 المعلوم والمأذون في ما لا يليق لحد المعلوم **استمر** ان ينفذ نفقته
 استمر في جمع الاجور البلاغ والمعلوم ان اجور البلاغ اذا نفذ نفقته قبل الاجور
 او ينفذ نفقته وسواء كان ذلك مفعلا ام لا فانه يستمر على ما هو عليه الى تمام الحج
 ومجمع بلا نفقته من غير ان ينفذ نفقته استمر في نفقته لانه معركته في اجارة
 انصافا لانه ينفذ نفقته في نفقته لانه **واجب** او **واجب** او **واجب** او **واجب**
 ومريض او صغر او بولته فخطا عود بغير اجارة بغيره من نفقته وفضل ان ينفذ نفقته
 معين به لانه من نفقته لانه **واجب** او **واجب** او **واجب** او **واجب** او **واجب**
 اجرة من مستأجره وعظم من ذلك المثل ان نفقته قبل الاجور حتى بولته الحج
 وله النفقة في اقامته من نفقته ورجوعه بغيره من نفقته فانه لا ينفذ نفقته
 الحسن وان ضاعفت قبله **رجوع** اياه وان ضاعفت النفقة قبل الاجور رجوع اياه في نفقته
 تملكه ولا ينفذ نفقته عليه وان نفذ نفقته بغيره من نفقته في الضيق لانه لا ينفذ نفقته

عليه

عليه وسواء الخلق به مكانه او غير جوده وسيرة على الورثة ان يحجوا
 غيره اذا كان له التملك فبذلك اياه حيث لم يوصى بالبلاغ فانه انما انصافا
 قد دى بغير التملك عليه نفقته في ذلك بغيره ورجوعه الى موضوع التملك وعلى
 المستأجر من موضوع الضيق لانه او فقهه بغيره من نفقته انما استمر من نفقته
 وهو احسن من ان لا يكون الاجارة على ان نفقته التملك فيما جمع به بغيره
ولا ينفذ نفقته على اجرة اياه ولا يكون حصل الضيق في نفقته اجور البلاغ بعد
 اجارة بلاغ او ارجاعه من نفقته بغيره من نفقته او ارجاعه من نفقته بغيره
 في نفقته بغيره من نفقته على ان استأجره لانه بغيره من نفقته بغيره من نفقته
 للميت مال على من نفقته الورثة واذا ضاعفت قبله لانه ونبين له الضيق بغيره
 بغيره من نفقته لانه ما اذا ضاعفت بغيره من نفقته لانه بغيره من نفقته لانه بغيره
 من نفقته عليه واستمر نفقته **ان يوصى بالبلاغ** يعني نفقته لانه بغيره من نفقته
 ان الميت اذا اوصى اياه في نفقته على البلاغ فانه ان نفقته لانه بغيره من نفقته
 لم ينفذ نفقته ونفقته على المستأجر **واجب** او **واجب** او **واجب** او **واجب**
 استمر في المستأجر بغيره من نفقته لانه بغيره من نفقته لانه بغيره من نفقته
 ما كان قبل ذلك ان نفقته بغيره من نفقته لانه بغيره من نفقته لانه بغيره من نفقته
 على ان نفقته بغيره من نفقته لانه بغيره من نفقته لانه بغيره من نفقته لانه بغيره
 فعل ما استمر عليه مستأجره فانه بغيره من نفقته لانه بغيره من نفقته لانه بغيره
 وكذا نفقته الموقوف الاخر او لكونه ان نفقته لانه بغيره من نفقته لانه بغيره من نفقته
 بلا نفقته فانه في نفقته لانه بغيره من نفقته لانه بغيره من نفقته لانه بغيره من نفقته
 عن الميت فانه **استمر** ام فانه بغيره من نفقته لانه بغيره من نفقته لانه بغيره من نفقته
البيان ورجوع بغيره من نفقته لانه بغيره من نفقته لانه بغيره من نفقته لانه بغيره
 عليه السلام او النفقة المستحق طين عليه بغيره من نفقته لانه بغيره من نفقته لانه بغيره
 المستأجر من جمع على الاجور بغيره من نفقته لانه بغيره من نفقته لانه بغيره من نفقته
 ورجوع الاجور بغيره من نفقته لانه بغيره من نفقته لانه بغيره من نفقته لانه بغيره
او خالف ام فانه بغيره من نفقته لانه بغيره من نفقته لانه بغيره من نفقته لانه بغيره
 الوارث اذا استمر على الاجور ان نفقته بغيره من نفقته لانه بغيره من نفقته لانه بغيره
 او من نفقته بغيره من نفقته لانه بغيره من نفقته لانه بغيره من نفقته لانه بغيره من نفقته
 الميت فانه لانه بغيره من نفقته لانه بغيره من نفقته لانه بغيره من نفقته لانه بغيره
 ونفقت الاجارة ان نفقته لانه بغيره من نفقته لانه بغيره من نفقته لانه بغيره من نفقته
 اعدا ان ينفذ نفقته لانه بغيره من نفقته لانه بغيره من نفقته لانه بغيره من نفقته

هو

الاجازة ولا تترك ان الاجم تستوفى منه واجيبا بان التفتة المنفعة على الثواب
وهو لا يستوفى من الاجم بل يستوفى بتعيينه ولا يصح فرضه **فخرج عنه**
يعني ان الحج الذي لا يصح فرضه على صاحبه في الغيب عنه سواء كان ذلك المصروع
عنه حيا او ميتا لان الحج لا يفيد النية على الميت وقال المواق ويبيع بقاء
للأجم مع انه بلائنة فيقولون ان ذلك على قوله عليه السلام انما الاعمال بالنيات
وله اجم التفتة والوعاء يعني ان المصروع عنه انما له اجر التفتة اية ثوابها
على الاجم ونسبها الى المصروع ان كان اوصى للاجم ببيع من ماله وامان
تطوع عنه غيره بل الحج بقاء اجر الوعاء والحج على استئصاله انما يسا له بدن
الا كناية كين في الجمع المذكور بل هنا حقيقة جنة معافاة وجنة تفتة
والمراد من جنة العقر والاجم جنة التفتة لا التفتة **والاجم** يعني جنة
ذو ان ينفع المستباح بغيره اما صوفة او بغيره **والاجم** يعني
انما في اركان ثلاثة التي بلا اجم ينفع معنى لا يختص بمفاد
بما يادخ في الطهور الذي سبعا قال السعدي وذكر في هذا القول الاول وقال
وركنه الاجم اية كثر الحج والعمرة المتفرقة ذكر في هذا القول الاول وقال
المراد من الاجم في ذكر الركن المختص به الحج بقاء وللحج حضوره في وقت
الاجم في اجرة مصر واجم اذا دخل الحرم او دخل في عتبة حرمه الحج او العمرة
او الصلاة وسبعا في القول من استسك به انه الرجول بلائنة في احد انه
التمسك به قول منقول به او بغيره كما توجب على المصروع في ان يخرج بغير
للبعثة مع شرحه في شرحنا الكبير **وركنه الحج** **والاجم** في الحجة اية
وقال الاجم الحج الذي اذا انقضى عليه كذا مكره وظاهره انما هو انما هو
زمنه **والاجم** منه لا في الحجة على المستعصر قال بعض ويكره ان يكون من اجرام
ومعه مع ذلك مسماحة لان المقصود بيان الوقت الذي يبيح منه الاجم بالحج
لا وقت التملك منه ويبيح ذوق الحجة منه بكونه وقتا للاجم بالحج بل بكونه
والاجم في الحجة انما هو المستعصر الحج لا وقت ان يتركه اجرامه بكونه بطلوع
الشمس من المشرق بل انما هو المستعصر في الكلام في ذلك في الكبير ثم ان الافضل لما عدل
منه **والاجم** من الاول في الحجة على المستعصر وقيل يجوز ان يكون وقتا ايضا
وقوله للمستعصر **وركنه** يعني انه يكره ان يخرج مثلا في رمضان او قبله وان
بطل ما اجم قبل ان يسقط الحج والمستعصر انما يتعذر كما يكره قبل مكانه اية قبل
ميفاته المكان الذي لا يفي في العمرة وينبغي ان يرد استار بقوله **فكانه** فان
قبل ما البرون بين الاجرام قبل ان يسقط الحج بغيره مع ان ذلك وقت الحج لقوله تعالى

لا حلال

ط
اي التماس

الحج

الحج استمر معلوما وان الصلاة لا يبيح **والاجم** جنة ولا يتعذر قبل دخول وقتها
والاجم ان الاجم الحج كالحج استمر معلوما **والاجم** جنة ولا يتعذر
انما له ما جعله الله له لو اجم قبل وقتها وشتره فيبقى بغيره قبل
وقتها بخلاف الحج **والاجم** جنة ولا يتعذر **والاجم** جنة ولا يتعذر
غير الله من الحج لقوله في مخرجه وليست من اجرامه **والاجم** جنة ولا يتعذر
راية وهو قبل الحجة فيمضيه **والاجم** جنة ولا يتعذر **والاجم** جنة ولا يتعذر
اعمال الحج جنة ومن قبل بقاء وقوله **والاجم** جنة ولا يتعذر
المراد من الاجم في قوله لا يبيح لاجم الحجة معلومة من كونه مكره وظاهره انما هو
به تفتة الغيرة **والاجم** جنة ولا يتعذر **والاجم** جنة ولا يتعذر
التفتة وقوله استمر الحج وقوله يوم عرفة ويوم النحر او ايام التفتة ويوم
عمل العمرة وانما سبعا في قوله لا يبيح لاجم الحجة معلومة من كونه مكره وظاهره انما هو
ويعبر بها **والاجم** جنة ولا يتعذر **والاجم** جنة ولا يتعذر
واحدة وكذا الثاني في العمرة ان يتحلل لاجم الحجة بقاء وفي قوله لا يبيح
ويبرأ بالاجم الموطأ ذكره ابو حنيفة العمرة يوم عرفة وايام منى والحج يوم عرفة
الستة كلها للعمرة **والاجم** جنة ولا يتعذر **والاجم** جنة ولا يتعذر
ابو يوسف على غير يوم عرفة قال سفيان بن عيينة في قوله لا يبيح لاجم الحجة
بل الحج كما استار ابيه بقوله **والاجم** جنة ولا يتعذر **والاجم** جنة ولا يتعذر
بلائنة **والاجم** جنة ولا يتعذر **والاجم** جنة ولا يتعذر
المراد من الاجم في قوله لا يبيح لاجم الحجة معلومة من كونه مكره وظاهره انما هو
بلائنة في قوله لا يبيح لاجم الحجة معلومة من كونه مكره وظاهره انما هو
انما هو المستعصر في الايام في قوله لا يبيح لاجم الحجة معلومة من كونه مكره وظاهره انما هو
لوقت التملك سواء اراد ان يبيح في الايام في قوله لا يبيح لاجم الحجة معلومة من كونه مكره وظاهره انما هو
لقوله في قوله الحج بقاء في قوله لا يبيح لاجم الحجة معلومة من كونه مكره وظاهره انما هو
عمرة على غير كذا يكره **والاجم** جنة ولا يتعذر **والاجم** جنة ولا يتعذر
من جمع الى تحلل في الحج وجميع الرمي وطهران الايام في قوله لا يبيح لاجم الحجة معلومة من كونه مكره وظاهره انما هو
بلائنة في قوله لا يبيح لاجم الحجة معلومة من كونه مكره وظاهره انما هو
بقوله في قوله لا يبيح لاجم الحجة معلومة من كونه مكره وظاهره انما هو
وسواء كان في قوله لا يبيح لاجم الحجة معلومة من كونه مكره وظاهره انما هو
الا انه ينبغي في قوله لا يبيح لاجم الحجة معلومة من كونه مكره وظاهره انما هو
ايام الرمي قبل غروب الشمس وفيه كذا في قوله لا يبيح لاجم الحجة معلومة من كونه مكره وظاهره انما هو

119

مبتدأ بيان مبتدأه على غلبه بيساؤه ولا كونه لازم تأويله انما يشبهون لانه اذا وجب
 المزمع على الضرورة ان لم يرد في الخارج بل في قوله او عدا له لا لم يرد في الخارج بل في قوله او عدا له
 كعبته ونحوها اي او عدا عن قريب واما ان عدا له لم يرد في قوله او عدا له فانه لم يرد في
 مكة الا في ما يغير قوله ام ياد في قوله او عدا له فانه لم يرد في قوله او عدا له فانه لم يرد في قوله او عدا له
 وحاصل المسئلة في شرحنا النجاشي **والواجب الاجرام واساؤه تاركه ولاح انما يقصر**
نفسا يعني ان ام ياد مكة اذا لم يكن من الترتيبين اليقين ولا معنى عرض له ام اعداه
 اليقين بل اراد ان الحاجة من جهة او نسيك او لا في قوله بل انما اذا ام ياد مكة من
 الموافقة وجب عليه الاجرام منه ولا يجوز له دخول مكة بعينه اجرام لانه من جهة
 خصا يصح عليه النسيك على جوار الميقات من غير اجرام منه بغير اسما ولاح
 عليه الا ان يقصر نفسا وقت تجاوزته ميقاته وهو قصر النسيك بغير ذلك واجرام
 من الحريق او سكة وهو كتركه على من نعت المرونة فكل بعض وقيل بالمرم
 سلفا وقيل غير ذلك ان قوله واساؤه تاركه اي انما وما يغيره عنه قوله وجب لكان
 الوجوب في مقتضى التاكيد بقوله الترتيب واجب او اذا ان واجب اي
 متاكم لا يما يما على معناه ويقا في كل تركه بل لكان قوله وجب لا يلزم ان
 يستعمل فيما يتبادر على معناه وبما فت على تركه بل يستعمل ايضا في التاكيد
 في خبره فكل واساؤه تاركه اي انما **والاربع وان تشاركه ولاح ما لم يخف**
موت بالمرم مع انما في قوله انما يقصر نفسا اي واما ان قصر من يركه اخر
 التفسير اي الحج والعمرة ثم يرك من قوله او نفي الميقات جاء في قوله او عدا له ولم
 يجر منه فانه يلزم ان يرك مع اليه ويجر منه وهو دخل مكة ما لم يجرم واولى نوتا
 تشاركه اي فارتفع ولاح عليه رجوعه الى الميقات لانه لما رجع اليه وارجع
 منه فكل انما من قدر استراة ونوعا وانه لا يجوز له ان يتقوى الميقات بل اجرام وهل
 رجوعه ما لم يرك على نفسه انه اذا رجع يعونه الحج او الرقعة لغة لا يجر عنيها ولا
 اجرام من موضوعه اليه عوبه ولا يرجع وعليه المزمع اي التقوى لان محضورات الاجرام
 تستباح بلا عذر بل تقوى والعورات والعورت بمعنى عورة فانه ما لم يخف
 بمؤنة مصورة متعلقة بهي جمع اي يرجع للميقات ان جاوز عدا له لم يركه
 التاكيد او لم يركه من قوله لم يركه في قوله رجوعه للميقات بموت او انما اجرام من كل
 وعليه نفي **تم ارجع اجرامه** التفسير به وجوب المزمع والتقوى انما جاوز له
 الميقات وهو حلال في اجرام فانه يلزم المزمع وما يفسد عند رجوعه الى الميقات
 لترتبه من ذلك المزمع لم يجب لجوار الميقات بل انما واما وجب لاجرامه بغير
 الميقات واساؤه يقتضيه في قوله وهو لا يغير علم ان الله واعترض بعض كلامه

المولف بد، فلهذا هو ان السوحيه للوم رجوعه وليس كذلك وانما هو ارجامه بعده
السيفات واستدر بعضه نحو انه لاء في الكلام جزوايا كسرم بعد السيفات رجوع
السيف بعد ارجامه وانما افاد المولف كراجه بعد ارجامه لاء غير الراجح اولى **ولو اوجس**
للاوقات معزما بالفتنة في لزوم الوم وصورته انه جلاوز السيفات ومعركه كان اجم
بالفتح ثم اقبس وجماع مكانه يزمه الوم ومعركه على عمل حجة متناه عليه
يلزمه جبر انه بالوم فانه اسوخر من لائه في تنسب في اقبس العادة لزمه انها
في سبيلها تنك بالفتنة في الفتنة لم تنعز في جبر ان قللها بالوم اما اذا عرفت
السيفات ثم اجم ثم بدته الحج فانه لا يلزمه في رجوعه الى عمل عمره فيلزمه تقوى الله
المبغاة غير من يد العزة ثم اجم سبيلها فيقلب كحد الحمة ولم ينسب في معركه
غير اسبيلها عنه تنك العادة التي نفسها تنك السيفات وانما تنك لغيرها
ولا يابى كنه جبر ان عبادته في عركه من اهلها لاء لا يرب من فضايها على ان
تنك **لما في المولف على سبيلها** في التقوى في العورات فيسركه وقرينه
في العبادات وجم تنك على العورات والعبادات سبيلها في اثناء فصله
محرمات الاحرام وجم فصل الحرام **ولما في المولف** في الاحرام ذكر في التنسب كس
في ما ينصرف به فقال **وانما ينصرف بالنية وان خلا بها في قوله واحد** يعني انه
الاحرام بالنية في قول او يعمل تعلفا به وان خلاه لغيره عركه ووجه
والعبرة بالنية لاء بالعبادة فيقول في الحج بعد اقبس بالقران او بالفتنة في قوله
ذلك والعبرة بالنية واحد عليه في قوله في الفتنة حيث تنك في ما فيه جم ونحو
اراد العزة او القران فيلزمه في قوله بالعبادة في قوله ومعركه الحمة او القران
وجم تنك على ذلك مفتضا في قوله في قوله مع قول او يعمل تعلفا به لاء
معركه عركه من تنك الحرام بالخير والخصي في ينصرف اجم لاء في قوله
ليلا يكون ساعدا على العزة لاء اسرنا بترك وقوله **وان جماع** في تنك مع قوله
وانما ينصرف بالنية لا يقول واحد انما ينصرف بالنية مع جماع ويكون
فاستراجه التماسه فيلزمه في قوله في قوله او سبيل الصوم في قوله جملوا التمتع
عمر طلوع البصر غير حتى في الجواب **ان** لاء انما ينكح التمتع والاحرام
يعرف لم يقتضي لاء الاحرام مع جملوا الصوم ولا يقول مع قول لاء في قوله
لما تنك **ول** لاء اصل بفاء البيل فيجوز له ذلك انما ينكح الجماع مع قول بد
بجماع ومعركه لاء او يعمل بلاء بجماع على بدته وجم متوجهة ومعركه لاء
وبغيرها ينزج اعتراض **ل** لاء المولف بنك كلامه على الطريقة المرجوحة وطه
انفق الاحرام ليجزى النية وحسنها على المولف على انه اجم ومعركه اجم احقرانا

العقبة او غير ذلك فيردم وقد لا تاجم حصة جسمه كالملة او الجمار الجميع على وقت الاداء
 وهو النهار لليل وهو وقت الفضا كذا في الفضا او في وجوب الدم لوقت الفضا **وان لم يصب**
لا يجسر الرمي من ابد الفضة وجوب الدم والمغنى ان الصغير الذي لا يجسر الرمي والعيشة
 في وقت عندها من احدها كما انه يجوز عندها وتقع ذلك اول ابدان عن قوله والاداء عنه
 ان قبل ذلك كقولنا لاكتلية ووجوبه وان لم يصب عنه او عن المجنون وليكن المان دخل اليل
 والدم واحب على احدهما ولو رمى عنده في وقت الرمي فلام عليه رمي في الاولى في مبد
 بخلاف رمي الثانية عن العاج فانما فيه الدم ولورم عنه في وقت الرمي (ان يصب قبل
 الغروب ويرمي عن نفسه فيستغنى عنه الرمي واما الصغير الذي يجسر الرمي فانه يرمى
 عن نفسه فانه لم يرم الى اليل قبله الدم معلوم من ان المجنون مثل الصغير ولو قال
 وان لم يصب لكان احسن واما المغنى عليه فيكون **او العاج ويستتنبه وقت**
يتنصرى وقت الرمي وكس من زاد اخل في غير البالفضة وجوب الدم وعلمه المغنى
 عليه والمغنى ان العاج عن الرمي او المغنى عليه يرمى عنه في وقت الرمي فلام عليه رمي في
 على الرمي فلام عليه رمي عن نفسه وان لم يصب من جملته او وجوبه في مجله ولا فطر
 على الرمي فلام عليه رمي عن نفسه عند نيابة ونجوى الرمي وقت الرمي اي وقت الرمي
 الرمي عنه ويكفي لطل حصة التحجير واخره وليقف الرمي عنه عن التحجير في الموعود
 وحسن ان يتنصرى الرمي في ذلك الوقت ويرى حصة حصة ويستتنبه حصة مستتابة
 ليل الح كاي وحكمه ان حكمه ان يستتنبه وتواسف في الزوال يكون الحصة حصة
 اولي وحسب اية الاستتابة وعرفه الاثم وعرفه الاثم ان لم يصب عنه وليد وقت الاداء
 وعرفه ان رمى عنه وقت الاداء والاداء لم عليه استتابة **او العاج قبل الفضا**
بل الغروب الرابع اي واذا اجم الرمي او المغنى عليه فلام عليه واخره وجوب
 ما كان رمى عنه في الايام الثلاثة الماضية اربعة بعضه ويكون ذلك قبل الفضا الحاصل
 بغروب الشمس من اليوم الرابع بالانسية الى يوم النحر وعليه دم كانه لم يرم واما
 رمى عنه غيره فلو رمى في المري حصة العقبة ثم لم يصب من مبدى ولا على عليه اذا اجم واد
 واعاد في نهاره وان لم يصب من مبدى عليه الدم بقوله واعاد ان لم يصب من مبدى ولا على
 ما رمى عنه في وقت ادع عليه وان اعاد الرمي عنه في غير وقته وعليه الدم وفوقه في الشكر
 وح كماله مرتبة على التنبه وعلم حصوله من الرمي عنه في الوقت **وقوله كل اليل**

وايل فضا اشكر بغير او ما فرمه ولا يذخر على ماله ان الجمار لوقت او فضا كالملة
 وقت اد او وقت جوارات ووقت فضا ووقت استنار الى الرمي لحصول الترتيب وسيل
 اآخر المسئلة عن قوله واعاد حفر في موقت الفضا عن ان لا يرمى فيه تنبها من الجمار
 اشكر ان يرمي في وقت فضا من قبل الفضا بل في وقت الرابع ومعدله ان الشمس اذا غابت
 من اليوم الرابع من اربع منى فلام عليه رمي وقت يكل وجوب وقت الفضا وهو ان لا يجوز ان
 انما في الرمي من قبله من الدم اشكر ان يرمي بقوله فضا واليل فضا اي واليل عقب كل يوم
 فضا لئلا اليوم يجب فيه الدم على المستطوع الرمي الى غروب الرابع ووقت الاداء وهو ان
 يجوز فيه التحجير ولا يرمي فيه دم بوقت اد اجمرة العقبة من كل يوم النحر الى غروب
 الشمس من كل يوم الا فضل به ذلك ان يكون رميها في كل يوم النحر الى غروب الشمس
 سيما في عن قوله ورمي العقبة اول يوم النحر الشمس الى الزوال بقرا او الا فضل
 فيه ووقت اداه غير ملام الايام الثلاثة بعد يوم النحر الزوال الى غروب الشمس من
 كذا في عن قوله ورمي كل يوم من الزوال الى غروب مبدى في واحد قبل الزوال لم
 يجر كوالا مصل به ذلك ان يكون الرمي في كل يوم من الزوال الى غروب الزوال قبل
 صلاة الظهر كذا في عن قوله والاداء الزوال اي والاداء الى مبدى في غير يوم النحر
 فلام عليه الرمي الى غير الزوال الى الغروب والاداء قبل مبدى في صلاة الظهر فلو
 المؤلف وقت فضا كل اليل اي قضى جميع الجمار العقبة وغيرها يتنصه الى غروب الشمس
 من اليوم الرابع فذا اجم في مبدى فضا فلام عليه وقت فضا الا فضا لليوم الرابع
 لان غروب الشمس من مبدى ايام التنبه في وعليه دم واحر بالجميع ما لم يركب اخرج اولا
 والاثم **وكل مطلقا ورمي ولا يرمى في وقت فضا** فلام عليه في وقت فضا او المغنى
 عليه اذا اكل في الرمي نحو ما وجب في مجله فلام عليه رمي عن نفسه ولا يرمى
 في الحصة في كل غير ليس في وقت فضا لان ذلك مبدى فضا فلام عليه رمي في وقت فضا
 وجوبه وقوله ورمي لم يرمى من مبدى ولا يرمى الا في وقت فضا **او الا فضا**
على الرمي فلام عليه في وقت فضا فلام عليه في وقت فضا فلام عليه في وقت فضا
 والمغنى انه اذا اكل في الحلق على رمي حصة العقبة فلام عليه في وقت فضا فلام عليه
 التحليل كالملة المرونة لا يرمى كالملة في وقت فضا فلام عليه في وقت فضا فلام عليه
 العقبة فلام عليه في وقت فضا فلام عليه في وقت فضا فلام عليه في وقت فضا فلام عليه في وقت فضا

حصىة وذلك ثلاثة وستون حصة ليدان لم يتبعك وتفرغ انبساط من الوضعية بسبع حصة
 بالجلد سبعون حصة **الزوال للفرق** اي وقت اداء كل يوم من الزوال من الغروب قال
 وتبعد بعض القتل من القتل من الزوال الى الزوال من الغروب غروب انك والظلمة كراصة
 والظلمة كراصة الرمي فيه وتكون من ايام الزمان فيه الدم ويبرح اذا وجب الرمي بغير كلام
 ليعمل كل يوم كما يغير ما يلائم في كل ايام **وحدة الحصى الحرة** اي وحدة مشرط
 حرة الرمي مطلقا من اربعة كونه حجر ايا جنة ما يرمى حجر ايا راع او راع او الغدر
 كحصى الحرة بمحتمل وماء وهو الرمي بالحصى بلا صلاح وبالنقاء المذمومة الحرة بالحصى
 اي بغير لون بلحاء المذمومة وكذا الرمي في الرمي على وجه اللوح فحلفك بين
 النسيان والابناء من التبرير ثم تفرغ في سببانية اليمينى او تحلفك بين سببانية
 وهل هو كراصة او كراصة او دون الالة كراصة او عطا افعال ولا يرمى الى غير الحرة كراصة
 وانك كراصة ولا يرمى الى غير الحرة كراصة او كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة
ورمي اي وحدة الرمي رمي ويبرح في الدم الا ان يقول استعمل الرمي في كل ايام
وحدة اي الرمي المشروط وهو الوصول الى الحرة والرمي مشروط وهو الرمي المشروط
 ولا يرمى الى النسيان لا يكون سكر كراصة نفسه وقوله ورمي في كل حصة كراصة
 ان يكون الرمي بغير سكر كراصة او بغير سكر كراصة او بغير سكر كراصة
 لا بالقبضة وتكونه بالبر اليمينى الا ان يكون لا يحسن الرمي باليمينى **وان لم يتخمس** يعني
 انه يجوز الرمي بالحجر الخمس كراصة وقوله **على الحرة** متعلق برمي اي يرمى على الحرة وهي البناء
 وما تحته ولما اومع قوله على الحرة انه لا يرمى على ما تحته او لا يرمى على ما تحته
بقوة اي وان اصلية الحصة على الحرة ابتداء عن محل او غير محل لا يرمى على ما تحته
 بقوة ما الى الرمي لا يرمى على ما تحته او لا يرمى على ما تحته او لا يرمى على ما تحته
 لو خرجت الى الحرة مساعدا على البناء الحرة فلا يرمى **وان لم يتخمس** يعني
 وللمساحة فيه قولان وانما ان وقعت الحصة دون الحرة ولم تنصب بقوة الرمية او جازت
 بالبر من القوة كراصة لان رمية لم يتصل بالحرة وان الحارة الرمية غير ما وقعت عليه
 للحرة والبر الاشارة بقوله **لا يرمى** **وان لم يتخمس** يعني على الرمي باليمينى والعدوى
 بانوا عنها منظر قوة كراصة والبر والرمي او غير متطرفة كراصة كراصة كراصة
 والمساوية بالبر والبر الاشارة بقوله **لا يرمى** **وان لم يتخمس** يعني بالرمي باليمينى

جلد ان يتخمس عليه على ميسر **وان لم يتخمس** يعني بالرمي باليمينى
 الحرة بقوتها كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة
 اليه يسير غير القدر المنوي فيمنع المولى وهو الماسية كراصة كراصة كراصة كراصة
 او لا يرمى وهو الرمي كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة
 اسم للمكان المجمع فيه الحطائر دلهادى الشيوخ المتأخرين لعم نى المتفرجين
وتنظر تنظر على قوله على قوله لا يرمى كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة
 وهو على كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة
 انك كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة
 السوى ثم جنت الحرة العفة بلا اكمال بالترتيب مبطل ولو صدقوا عليه يتبع قوله **واعاد**
ما حضر يعني التسمية **وما عرف** **يوم** **وما عرف** مثال ذلك لورنى الحرة الاولى كراصة
 النسيان كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة
 يعرف **وما عرف** وهو الحرة الوسطى ثم جنت الحرة العفة لانه روى باطل يعرف الترتيب
 ثم يرمى اليوم الرابع تمامه استجابة او معروفه يعرفه ما حضر ما حضره
 وانما لما روى الرابع لاجل الترتيب بين النسيان وما حضر وقته لانه واجبا مع الزوال
 النسيان وانما اليوم الثالث على رمية كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة
 الصبح وما انظره والعمى والفرق وانما كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة
 والعشاء كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة
 لانه لو اقتصر على قوله **وما عرف** لكان المرفوع ان يعرف جرات اليوم الثالث
 بقوله **واعاد** ما حضره وهو اليوم الرابع وقوله **وما عرف** لانه يعرفه كراصة كراصة
 ويعرفه كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة
 ليعاد العفة او لا يتاخر **واعاد** **وما عرف** **وما عرف** **وما عرف** **وما عرف** **وما عرف**
 روى الحرة كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة
 وبها اعلنت اعز اعز قوله وتتاخره كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة
 وحته بترتبه كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة
 ان التتابع مرفوع لا يتصل الحرة الاولى ولا لاجل ان الترتيب واجبا على ما يعرفه كراصة
 الترتيب كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة كراصة

الشيخ لا يطيب فيه اذا التمس لون المصبوغ بالطيب كما لمورد وهو المعصم عن
 المعصم اذا غفل او انما صبغ بالعود او بالانوار في تعبيره وانما ذكره للمفتي به من اهل عالم
 ملاذ كرسوا للزينة لا يكتفى بها بل يذهب الى لبس غير الجاهل وانه يفتنه
 اذ كان في بلاد الاحواز يخرج لغير حاله الاحواز يجوز لبس المنزعة والسجدة غير المعصم
 وهو المراد وتغييرنا انما اعدت لمصبوغ غير الطبيب يخرج مصبوغ الطبيب فله ان
 حيا مع الاحواز كما لم ينعى والمورد من طبقات المعصم المعروف للرحال وانما ساءوا
 والمعصم بفن اليمين وسكون العباد وفتح الرمال المملوكة وهو الذي اورد في تغييرنا
 اذ كان في بلاد يشبه لون لون المصبوغ يخرج لغيره والوان يجوز الاحواز قيم ولو
 للمفتي به خلاف الظاهر كذا التمس لوان في ارضه ما سوى الارض للمفتي
 به وفتح كرجان ومفتي به **يكمل به طبيب واستصحابه** يعني انه يركب للمفتي به
 يفتح في حال احراز الطبيب المذكور وهو ما يطبق في رجليه ويحيط انكره كلابا لمعبر
 والرجلان وخوفه كلابيه من التزمه ولا يجر به فيم واما في مسر وكذا يركب في ضم
 الطبيب الموت كالمسك والنورس وخوفه ولا يجر به ايضا في لوان مسر ولا يركب
 ثم وكالمسك الشحيح والعصم وخوفه وكذا يركب للمفتي به ان يركب مع رجله مطيب او
 يكون غير الشحيح لان القرب منه في رجليه يركب في ان يستصحب (الطبيب
 مورد) ومع رغبته ولا يجر به **وجامه بلا عذر وعسر** اي ومورد مكره
 معلة للمفتي به ان يفتح لغير عذر خفيفة ان يقتل تشيئا من الروايات حيث لم يزل يسيده
 شعره والافلا يجوز الا ان يضطر اليه يجوز ويقتل على المعروف ومعهوم بلا عذر الا باحت
 دوزر وهو كذا وكذا يركب للمفتي به ان يمس راسه في الماء خلافة فتلش من الصواب
 الروايات زادة المعقولة على ما طبع في غير ذلك الخمس لما اذا كانت له شعر كثير وجرت
 والا فلا في اذنه والظاهر كذا في شره ان لا يمسح لوان وجهه كركه لا يمسح ولم
 يركبوا المصبوغ المذكور في الجملة ولا في تغييره الا مع ان العلة فيه كالحقيقة خيفة
 قتل الروايات **وجميعه بشرة ونحوه روات** وبسر امرأة **مطلوب** اي وكذا يركب
 للمفتي به ان يمسح راسه بشرة يتقوى او يركب اذا غسله خفيفة ان يقتل تشيئا من
 الروايات وبسر الراد في يديه في الطوى وكذا يركب للمفتي به ان يمسح في المراء حال احراز
 والمراد بغير اليمين مع رواته ساكنة ثم تترك ثم مرة التي ينظر فيها وانما ذكره ذلك

خلافة ان يركب تشيئا في يديه وكذا يركب في حلق المرأة ان تلبس العباء بالموعد وما كان
 مع جارية او امرأة محرمة او غير محرمة ومردا ولا لوان لانه يصعب ان يمسح غير زوجك
 وعينك **دع اللحية والاسرار** **صلوا** دعوا معطون على فوه حرم بلا حرام على المرأة
 وعلى الرجل ان يمسح شعره على الرجل وعلى المرأة في حال احراز ان يمسح شعره في
 الحية او راسا او غير ذلك لا يركب مطلقا كحبيبا او غير مطيب لا يمسح من الزينة وسواها كان
 لعل شعره لا يركب اقل وان صلوا ويمنع التحسين في شعر المضموع **اركان** وعلا
 وعينك **دع اللحية** ان وحبره للماء او موضعك لعلك والاسرار **صلوا** جمع اهل وح
 ولا يركب ان الاسرار من كرميك يصور بصفة الموت والاراس من الاسرار وشعر اللحية واما
دع اللحية فيصير ذهاب الحبر **وانما تخرج او شعر او مسخ** يعني وصالحه على الشعر به
 حال احراز رجله لوان او امة ان يمسح طيفه اي يغسله بغير عذر وبذا ان يمسح حفته ان لم
 يمسح لوان الا في الروايات في تفرغ لانه يجوز ان اذا انفس كحفة ان يغسله واما طيفه غير
 اي عفة وانما تخرج طيفه غير لغوا وكذا يركب عليه ان يمسح شعره او تشيئا منه بغير عذر
 يشته او حلق او غيره او عرق في لسانه كذا ان يكون تشيئا بيسر اقل منه ويح حفته من الوضوء
 وان كان كثير ايدان زاد على الشفة فله ان يمسح كذا يركب على الشعر ورجلا او امة في حال
 احراز ان يركب الوضوء عند لوان المقصود من المعصم ان يكون تشيئا بغير العربة ولا بأس
 للمفتي به ان يفتح ما تحت الاظفار في الوضوء ولا يركب رواته ان يمسح عرقا كذا في الخراج
 فيغير كلال المولى يا عري ما تحت الاظفار **لا يغسل يديه بغير يده** اي من غير طيب كحرف
 فيفتن. اخره **ضاد** **استسرو** وهو ان يغسل يديه والاشنان والاعصاب وكل ما يمسح به
 الزم وجعل في رجليه او خطمي ومن يركب الحيزي **سنة** **ويجوز** ما كان من ميسر
 (الرياحين) والاعصاب الطبية التي تنفع في البسراحتة لا يمسح من التشييد بل تشييد
 على خلافه مع الاشنان وشعره تشييد مما له ربح فيكون مما لو استعمل مع ذلك يفتن
 منه وكذا اذا خلع رواته واخرج يديه راسه في غسله باذكر العربة وابع القاسول
 الغسل ان الازال فيغير الغسل اخرى وابع الغسل في رجليه (الغسل بغيره) اخرى ايقا والغسل
 في يديه للوضوء **وتساقط شعر الوضوء** **اوركوب** اي وكذا لا تشييد على الشعر اذا تفرضا
 لم يمسح به على وجهه او غيره وبسرة منه شعر او ركب دانت به على ساخر الاكاف وخوفه
 بغير مصبوغ معطوف على المصنوعي وانما يركب فيصيل المسندة في الشرح اليك **ودع**

[illegible][illegible]

ولو نظر في القولين به ووجدنا في كل واحد منهما جمعا بين القولين **وهو العبرة بالكلية** ايا
 وبالعبرة المستوفى في احوال العبرة سواء وجب لنقص او كفاية او كذا في غير ذلك
 او سادته تنطوعا بنحو او ينزج بكنة بعد سعيه ولا يخفى في نفسه على سعيه كما ان العبرة المستوفى
 في الحج لا يفي في ذلك لانه لا يعبر بالقول والاعمال فلهذا في قوله والاعمال لا يكونان واجبا
 قوله بعد سعيه وانما يعبر به **ثم حلف** الى ان الحلف يوجب عذرة كذا في العبرة المستوفى به
 العبرة وان اردت ان يكونا اجزا **التي هي اجزا للتطوع** كغيره انما المستوفى ان العبرة يجب بالتفصيل
 او الاستقصاء في احوال الانسان بغيره وسواء في معرفة نظره او في قدره او في شغفه ان تشاغل
 به في العبرة فلا يفي في احواله خلت وخافت في احواله فانه لا يفي في احواله على العبرة في كل من ذلك
 فانه لا يفي في العبرة المستوفى في كل واحد من ذلك او انما في كل واحد من ذلك التطوع هو
 ما يسوي يعني به وجب او يجب به المستفيض ولو عجز في كل واحد من احواله الشغل وانما
 في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى
 ثم حججهم على ما في **انما اذا سبق للمنتفع** ضيقا في العبرة المستوفى في كل واحد من احواله
 جزاءه في المعنى ان العبرة اذا اصاب العبرة المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله
 فلا يفي في العبرة المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله
 كما ان العبرة المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله
 الحق ومن وافقه على ان العبرة المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله
 وجوبه في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله
 مطلقا ولو لم يكن اربابا وثنا ويل يستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله
 يعني ان العبرة المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله
 لا جميع الحكم وينبغي ان يكون ذلك في العبرة المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله
 في العبرة المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله
 او انما في العبرة المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله
 وكذا ما في الرجل انما يعبر به او انما يعبر به في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله
 وكذا في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله
 ان التمتع اذا تمتع عن عيني معنى او معنى عيني مطلقا في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله
 سائر ما له ولو لم يتحقق يوصى وبقا انما في العبرة المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله

مع احوال التخليص وهو من جهة العقبة وانما في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله
 العبرة بغيره في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله
 وتنتهي او غير معتد بحدود الاقامة في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله
 ولا راس حال والبرهان على ما في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله
 - فكم الاكل مع حصول احوال التخليص في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله
 ومن الجميع ما عبيد كذا لا يحية والمعنى جبر وجوبه وتقليد او منسوخة وكذا لا يحية والمعنى
 ان من الجميع ما عبيد كذا لا يحية والمعنى جبر وجوبه وتقليد او منسوخة وكذا لا يحية والمعنى
 تلحقه وعبيد ما عبيد كذا لا يحية والمعنى جبر وجوبه وتقليد او منسوخة وكذا لا يحية والمعنى
 انما يعبر به وجوبه وتقليد او منسوخة وكذا لا يحية والمعنى جبر وجوبه وتقليد او منسوخة وكذا لا يحية والمعنى
 وانما المراد تعينه ونسبه كغيره ليجوز معناه والمراد بالتقليد معناه انما يعبر به وجوبه وتقليد او منسوخة وكذا لا يحية والمعنى
 به انما انما يعبر به وجوبه وتقليد او منسوخة وكذا لا يحية والمعنى جبر وجوبه وتقليد او منسوخة وكذا لا يحية والمعنى
 وكذا لا يحية والمعنى جبر وجوبه وتقليد او منسوخة وكذا لا يحية والمعنى جبر وجوبه وتقليد او منسوخة وكذا لا يحية والمعنى
 بعينه ودون سعة خلاصه يعني اذا قلنا العبرة المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله
 او بلغ السر بعد ذلك في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله
 على المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله
 انما يعبر به وجوبه وتقليد او منسوخة وكذا لا يحية والمعنى جبر وجوبه وتقليد او منسوخة وكذا لا يحية والمعنى
 ويؤثر في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله
 وكذا لا يحية والمعنى جبر وجوبه وتقليد او منسوخة وكذا لا يحية والمعنى جبر وجوبه وتقليد او منسوخة وكذا لا يحية والمعنى
 انما يعبر به وجوبه وتقليد او منسوخة وكذا لا يحية والمعنى جبر وجوبه وتقليد او منسوخة وكذا لا يحية والمعنى
 في توضيحه **والجواب** انما انما يعبر به وجوبه وتقليد او منسوخة وكذا لا يحية والمعنى جبر وجوبه وتقليد او منسوخة وكذا لا يحية والمعنى
 كما في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله
 ثم معنى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله
 به في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله
 ارشده في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله
 ما ذكرنا في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله
 فانه في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله المستوفى في كل واحد من احواله

